جامعة 08 ماي 1945

-قالمـــة-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

تحت عنوان:

أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

- دراسة تحليلية قياسية للفترة 1985-2013 -

إعداد الطلبة:

نـــاديـــة معلالة

مليكة درويـــش

إشراف الأستاذ:

خالد بن جلول

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
أ. ياسمينة مرابـــطي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
أ. بن جلول خالد	أستاذ مساعد أ	مؤطرا
أ. عز الديـــن بن شرشار	أستاذ مساعد ب	مناقشا

الموسم الجامعي: 2014/ 2015.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
تشكرات.....	**I**
إهداء.....	**II**
فهرس المحتويات.....	**IV**
قائمة الجداول و الأشكال	**VIII**
المقدمة العامة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري النمو الاقتصادي.....	**05**
تمهيد.....	**06**
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي.....	**07**
المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.....	**07**
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	**07**
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.....	**08**
الفرع الثالث: الفرق بين النمو لاقتصادي و التنمية الاقتصادية.....	**09**
المطلب الثاني: ميزات و أهداف دراسة النمو الاقتصادي.....	**10**
الفرع الأول:ميزات النمو الاقتصادي.....	**10**
الفرع الثاني: أهداف دراسة النمو الاقتصادي.....	**11**
المطلب الثالث: أنواع و قياس النمو الاقتصادي.....	**12**
الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي.....	**12**
الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي.....	**13**
المبحث الثاني محددات و عناصر و تكاليف النمو الاقتصادي.....	**15**
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي	**16**
الفرع الأول: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي.....	**16**
الفرع الثاني: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.....	**17**
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي.....	**18**
المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي.....	**21**
المبحث الثالث: إستراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي	**23**

االمطلب الأول : إستراتجيات النمو الاقتصادي..... ..	**23**
الفرع الأول: إستراتيجيات النمو المتوازن.....	**23**
الفرع الثاني: إستراتيجيات النمو غير المتوازن.....	**24**
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الإنتقادات الموجهة لها.....	**25**
الفرع الأول:النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس.....	**25**
أولا: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك.....	**25**
ثانيا: النمو الاقتصادي لدى ماركس.....	**30**
الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك.....	**31**
الفرع الثالث: النمو الاقتصادي لدى الكيتريين.....	**35**
الفرع الرابع: نظريات النمو الجديدة(النمو الداخلي).....	**37**
المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.....	**38**
الفرع الأول:نموذج هارود–دومار.....	**38**
الفرع الثاني: نموذج سولو.....	**43**
الفرع الثالث: نماذج النمو الداخلي.....	**47**
أولا: نموذج النمو الداخلي للقطاع واحدAK	**47**
ثانيا:نموذج رومر.....	**48**
ثالثا: نموذج النمو الداخلي للقطاعين (نموذج وزاي–لوكاس1988).....	**49**
خلاصة الفصل الأول.....	**51**
الفصل الثاني: إنعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	**52**
تمهيد.....	**53**
المبحث الأول: أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر.....	**54**
المطلب الأول:مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.....	**54**
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.....	**56**
المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2000).....	**58**
المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر خلال (2001-2014).....	**62**
المطلب الأول: محتوي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004و نتائجه.....	**62**
الفرع الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.....	**63**
الفرع الثاني: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004.....	**64**

الفرع الثالث: محاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004.....	**64**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 و نتائجه.....	**71**
الفرع الأول:أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009.....	**71**
الفرع الثاني: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.....	**72**
الفرع الثالث: محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009.....	**73**
المطلب الثالث: محتوى البرنامج الخماسي 2010–2014.....	**75**
الفرع الأول: أهداف البرنامج الخماسي 2010-2014.....	**75**
الفرع الثاني:.خصائص البرنامج الخماسي 2010-2014.....	**76**
الفرع الثالث: مضمون البرنامج الخماسي 2010–2014.....	**76**
المبحث الثالث: تقييم البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال2001-2014.....	**78**
المطلب الأول:أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال2001 -2004.....	**78**
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي خلال2005-2009.....	**84**
المطلب الثالث:أثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي خلال 2010-2014.	**91**
المطلب الرابع: تقييم نتائج البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.....	**95**
خلاصة الفصل الثاني.....	**97**
الفصل الثالث: النمذجة القياسية لأثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....	**98**
تمهيد.	**99**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي.....	**100**
الطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي و أهدافه.....	**100**
الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي.....	**100**
الفرع الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.....	**101**
المطلب الثاني: منهجية وأنواع نماذج الاقتصاد القياسي.....	**101**
الفرع الأول: منهجية الاقتصاد القياسي.....	**101**
الفرع الثاني: أنواع نماذج الاقتصاد القياسي.....	**103**
المطلب الثالث: تقدير و تقييم النموذج القياسي المستخدم.....	**106**
الفرع الأول:تقدير النموذج القياسي المستخدم.....	**106**
الفرع الثاني: تقييم معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....	**107**
المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر.....	**110**

الطلب الأول: التعريف بالمتغيرات و اختيار النموذج.....	**110**
الفرع الأول: التعريف بالمتغيرات.....	**110**
.الفرع الثاني: تحديد النموذج الملائم.....	**.111**
المطلب الثاني: إختبار تأكيد صلاحية النموذج.....	**115**
الفرع الأول: اختبار الاستقرار لدى فولر.....	**115**
الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي.....	**116**
المطلب الثالث:دراسة السببية بين المتغيرات.....	**117**
المبحث الثالث: الاختبار التغير الهيكلي و نتائج الدراسة القياسية.....	**119**
المطلب الأول: الاختبار التغير الهيكلي و تطبيقاته.....	**119**
الفرع الأول:إختبار التغير الهيكلي.....	**119**
الفرع الثاني: تطبيق الإختبار الهيكلي.....	**120**
المطلب الثاني: نتائج الدراسة القياسية لأثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.....	**120**
خلاصة الفصل الثالث.....	**122**
الخاتمة العامة	**124**
قائمة الملاحق	**128**
قائمة المراجع	**133**

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995 -2000.	57
02	تطوير النمو الاقتصادي خارج المحروقات وفي قطاع المحروقات 1995–2000.	58
03	تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1995-2000	58
04	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995–.2000	59
05	تطور معدلات الفائدة في الجزائر 1995-2000.	59
06	الإيرادات و النفقات ، توازن الميزانية 1995-2000 .	60
07	الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996–2000.	60
08	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000.	61
09	احتياطي الصرف و الدين الخارجي 1995–2000.	61
10	التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .	63
11	مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 .	65
12	تطور بعض المنتجات الفلاحية جلال الفترة 2001-2004.	66
13	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري و الموارد المائية.	67
14	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية .	68
15	توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الاجتماعية .	69
16	حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة(2000–2004).	70
17	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009).	73
18	مضمون برنامج الخماسي (2010–2014).	77
19	تطوير معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001–2004).	79
20	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2001–2004.	80
21	تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر خلال 2001–2004.	81
22	تطور الاستثمار ، الادخار و معدلات الفائدة خلال 2001-2004.	82

23	تطور معدلات التضخم خلال 2001–2004.	82
24	تطور رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال 2002–2004.	83
25	تطور إجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004.	84
26	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.	85
27	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005–2009.	86
28	عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009 .	87
29	تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2008 .	88
30	تطور حجم الاستثمار ، الادخار الوطني ، معدلات الفائدة خلال 2005-2008.	89
31	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2009.	89
32	تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة2005-2009 .	90
33	تطور إجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 .	91
34	معدل النمو الاقتصادي خلال 2010-2014:	92
35	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2013.	92
36	تطور معدلات التضخم خلال 2010 -2014 .	93
37	تطور معدلات البطالة خلال 2010-2014.	94
38	تطور معدلا تطور إجمالي الصادرات ، الواردات و الميزان التجاري خلال 2010-2014..	94
39	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول.	112
40	نتائج اختبار ستودنت للنموذج الثاني	114
41	نتائج اختبار (ADF) للبواقي	115
42	نتائج اختبار سببية غرنجر بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام.	117
43	نتائج اختبار سببية غرنجر بين الجباية البترولية و الناتج الداخلي الخام.	118
44	نتائج اختبار سببية غرنجر بين أسعار البترول و الناتج الداخلي الخام	119
45	نتائج الإحصائية للنموذج المقدر.	120

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.	26
02	. تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي.	29
03	منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....	103
04	أنواع نماذج الاقتصاد القياسي.....	104
05	الشكل البيانيCorrelogramme للبواقي.....	115
06	المدرج التكراري للبواقي.	116

قائمة الملاحق

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	متغيرات وبيانات الدراسة للفترة 1985 -2013.	128
02	نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى.	129
03	نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى	129
04	نتائج اختبار استقرارية البواقي باستخدام اختبار ديكي فولر(ADF).....	130
05	نتائج اختبار السببية بين المتغيرات و الناتج الداخلي الخام باستخدام اختبار granger Causality	131
06	نتائج الاختبار الهيكلي.....	131

المقدمـــة العامـــــة

المقدمة العامة:

أدت التطورات التي عرفها العالم في مختلف المجالات كتراكم الاكتشافات العلمية و تعدد الطرق التقنية ، حيث أدت هذه الأخيرة إلى انقلاب الوجه الاقتصادي و الاجتماعي للعديد من البلدان التي كانت تعيش فقرا مدقعا، و التي أصبحت تسعى إلى تطوير و تفعيل نظامها الاقتصادي للوصول إلى تحقيق أهم هدف له و الذي يتمثل في النمو الاقتصادي و هذا الأخير يعتبر مؤشرا عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة و هو بذلك يعكس وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية.

و هذا ما دفع بالدول النامية من بينها الجزائر التي مر اقتصادها بوضعية صعبة نتيجة تعرضها لعدة صدمات منها الخارجية كاشتداد أزمة المديونية وانخفاض أسعار المحروقات وأخرى داخلية كالأزمات السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى التخلي عن أساليب التسيير المركزي و محاولة الانتقال إلى اقتصاد السوق، و لعل أهم شيء يعبر عن هذه الصعوبات التي مر بها الاقتصاد الجزائري هو معدل التضخم المرتفع الذي خلق وضعية اقتصادية صعبة إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة و الفقر و انخفاض نسبة النمو الاقتصادي ،كل هذه العوامل حتمت على الجزائر تبني برنامج إصلاح هيكلي بهدف إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي.

ومع مطلع القرن الحادي و العشرين و منذ سنة 2000 عرفت البلاد تزايد هاما في إيراداتها المالية ، و توجهت الجزائر نحو انتهاج سياسة مالية توسعية بزيادة هامة في حجم النفقات العامة من خلال اعتماد برامج تنموية، تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 الذي اهتم بتعزيز البنية التحتية، و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 و الذي ركز على المنشآت القاعدية، ثم البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي شعاره الموارد البشرية، و كان الهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تنشط الاقتصاد الجزائري و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي و ذلك في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الجزائري خلال الألفية الثالثة، و يكون تاثير البرامج التنموية على الناتج الداخلي الخام من خلال العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يتاثر بها النمو الاقتصادي.

- **إشكالية البحث:**

نظرا لاهتمام الجزائر بالنمو الاقتصادي تبنت جملة من الإصلاحات أهمها البرامج التنموية التي تهدف إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات. حيث يكون تاثير هذه البرامج على الناتج الداخلي الخام من خلال العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يتاثر بها النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تبرز لنا الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير البرامج التنموية المتبعة في الجزائر في الفترة 2001-2014 على النمو الاقتصادي؟

- **الأسئلة الفرعية:**

ويندرج ضمن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل البرامج التنموية المتبعة في الجزائر؟ و ما هي أهدافها ؟
- ما هي وضعية النمو الاقتصادي في الجزائر قبل و بعد برامج التنمية ؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية التي من خلالها يظهر أثر البرامج التنموية على النمو لاقتصادي في الجزائر ؟
- هل يمكن بناء نموذج قياسي يبين أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي؟

- **الفرضيات:**

على ضوء الإشكالية و التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- اندفعت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 بنوعية من الخطط التنموية المتنوعة ، و التي هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة.
- عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تدنيا بين التحسين و تراجع و عدم الاستقرار تبعا للبرنامج الذي انتهجه الاقتصاد الجزائري .
- يظهر أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية و القطاعات التي تكون لها علاقة طردية مع الناتج الداخلي الخام.
- يمكن بناء نموذج قياسي يوضح أهم المتغيرات الاقتصادي.

- **أهمية الدراسة:**

تنبثق أهمية هذه الدراسة من حيوية الموضوع الذي تناولنه ، و لما لهذا الأخير من مساهمة فاعلية في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال زيادة التفاعل مع العالم الخارجي بالإضافة إلى زيادة الدخل و تحسين الناتج المحلي، مما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة:**

الأهداف المترتبة عن قيامنا بالبحث هي:

- التعرف على أهم المفاهيم النظرية و النماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي.
- البحث في العلاقة التي تربط البرامج التنموية بالنمو الاقتصادي و بيان دور الدولة في ذلك.
- إبراز دراسة تطوير معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.
- وضع نموذج قياسي يوضح أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

- **دوافع و مبررات اختيار الموضوع :**

شعورنا بأهمية الموضوع خاصة في ظل التحولات و التطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري ، واعتباره من المواضيع الحساسة جدا فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين و صناع القرار في البلاد لذا وجب أن يخصص لها حيز و اسع من الكتابات و الدراسات الأكاديمية.

- **الدراسات السابقة:**

– مذكرة ماجستير التخصص نقود و مالية جامعة الجزائر للطالب بودخدوخ كريم "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر 2001-2009 "؟، لقد حاول الباحث من خلال هذه المذكرة إبراز أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، و لقد تناول ذلك من خلال الإشكالية التالية: ما أثر تطبيق سياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009. و توصل إلى جملة من الاستنتاجات أهمها: مساهمة سياسة الإنفاق التوسعية في الجزائر 2001-2009 في عودة الانتعاش الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج في حين أنه و مقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

– مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر لطالب عياش بولحية بعنوان" دراسة اقتصادية برنامج الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001-2009"، و لقد حاول الباحث من خلال هذه المذكرة إبراز دور برامج الإنعاش الاقتصادي في تحسين المؤشرات الاقتصادية، ولقد تناول ذلك من خلال الإشكالية التالية: هل حققت برامج التنمية الاقتصادية المدرجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الأهداف التي تبنى على أساسها هذا البرنامج؟" حيث نجد الإجابة عن الإشكالية بتوصله إلي أن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أدى بالفعل إلي تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدل البطالة نسبيا، إلا أن النمو يبقى طرفي كونه مرتبط أساسا بقطاعات معينة من بينها قطاع المحروقات.

أما الدراسة الحالية فهي تختلف عن الدراسات السابقة، فقد ركزت على الدراسة القياسية التي فقدت في الدراسات السابقة، وكذلك على أثر البرامج التنموية للنمو الاقتصادي كما غطت هذه الدراسة السنوات 1985-2013، و استخدمت التحليل الاقتصادي الكمي و المناهج القياسية للحصول على نتائج البرامج التنموية في تحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة بين النظرية و التطبيق.

- **إطار البحث :**

يعتبر ميدان هذه الدراسة واسعا و شاسعا، لذلك ارتأينا أن نركز الضوء على إحدى الجوانب المرتبطة بأثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي .

- **المنهج المتبع:**

من أجل دراسة مشكلة موضوع البحث ، و تحليل أبعادها و اختيار صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع و فهم مكوناته وتحليل أبعاده ، وكذلك إتباع المنهج التاريخي من خلال استعراض مراحل البرامج التنموية ، كما تم اعتماد المنهج القياسي و الإحصائي في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية و النمو الاقتصادي بهدف إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري.

- **هيكل الدراسة:**

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع،فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تحت عنوان"الإطار النظري للنمو الإقتصادي" حيث تناولنا في المبحث الأول" مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي" أما في المبحث الثاني" محددات،عناصر و تكاليف النمو الإقتصادي" وليتم في المبحث الثالث: إستراتيجيات، نظريات و نماذج النمو الإقتصادي.

الفصل الثاني: بعنوان انعكاسات البرامج التنموية علي النمو الإقتصادي في الجزائر" حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر و في المبحث الثاني البرامج التنموية في الجزائر 2001-2014، وتم التطرق في المبحث الثالث إلى: : تقييم البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2001-2014 .

الفصل الثالث:تحت عنوان: النمذجة القياسية لأثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر" حيث تناولنا في المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي، و تطرقنا في المبحث الثاني: تقدير النموذج القياسي للنمو الاقتصادي في الجزائر،وفي الأخير المبحث الثالث الاختبار التغير الهيكلي و نتائج الدراسة.

- **صعوبات الدراسة:**

خلال فترة إنجاز الدراسة صادفنا جملة من الصعوبات من بينها الصعوبة في إيجاد المعلومات الخاصة بالبرنامج الخماسي،و كذلك التي تواجه أي باحث في المجال القياسي و هي المعطيات، و هذا نظرا لاختلافها بين الجهات الرسمية الصادرة عنها رغم تماثل طرق القياسي مما أوقعنا في حالة من الارتياب في اختبار أيهما أصح.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

لقد أصبح النمو الاقتصادي جذرا لأهم المصطلحات الاقتصادية التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في كل المجتمعات ،كونه أضحى العامل الأساسي و المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الأمم و المجتمعات ، فكلما كانت قوتها و نشاطاتها الاقتصادية متطورة و الظروف التي تباشر فيها محفزة و شفافة، كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات أعلى في سلم الترتيب العالمي، و على أساس التغيرات الايجابية أو السلبية المسجلة بتقدم البلد أو تأخره .

سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتعرض إلى أهم محددات النمو الاقتصادي، عناصره و تكاليفه، و في المبحث الثالث سنتطرق إلى إستراتيجيات، نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين في دراستهم للنمو الاقتصادي و مدى فاعليته، وذلك بهدف دراسة استقرار الاقتصادي على المدى البعيد ، وحين الحديث عن النمو الاقتصادي وجب الحديث عن التنمية حيث هناك نوع من الخلط بين المفهومين و الذي يصل إلى حد الإعتقاد بأنهما شيء واحد إلا أن للنمو الاقتصادي مميزات و أهداف تجعله يختلف عن التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من التعاريف حول النمو الاقتصادي التي اختلف فيها بعض المفكرين ومن بين هذه التعاريف ما يلي:

التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، و ناتج هذه الزيادة عادة من مزيج من النمو السكاني وزيادة الإنتاج بالنسبة للأفراد، وبالتالي فان أي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي يرفقها عادة نمو اقتصادي يعرف بأنه عملية ارتفاع نصيب الفرد الناتج المحلي الإجمالي.[1]

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان

أي أنه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من الدخل المحلي الإجمالي للمجتمع ومنه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي – معدل النمو السكاني

وبالتالي لن يكون هذا المعدل موجبا إلا إذا كان معدل نمو الدخل المحلي الإجمالي أكبر من معدل النمو السكاني.[2]

التعريف الثالث: النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في الدخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء الذرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يحمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.[3]

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، "**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 148.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **اتجاهات حديثة في التنمية**"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 11.

[3] محمد ناجي حسن خليفة،"**النمو الاقتصادي: نظرية ومفهوم**"، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 10.

التعريف الرابع: النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة في إمكانيات الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات اللازمة للمجتمع معبرا عنه بالزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الوطني والزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي الحقيقي.[1]

ومن خلال التعاريف السابقة حول النمو الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي:

النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتجة عن الزيادة في الناتج الوطني، وهي زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي.

ومن هذا التعريف نستخلص النقاط التالية:

- حتى يتحقق النمو الاقتصادي لابد أن يفوق نمو الناتج الوطني نمو السكان؛
- النمو ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة، فزيادة الدخل نتيجة حدوث أمر مؤقت (إعانة مثلا) لا يعتبر نمو اقتصادي،و لكن زيادة الدخل يجب أن تحدث نتيجة تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بشكل يسمح لها بالاستمرار، ولفترة طويلة نسبيا لتحقيق نمو معتبر في الاقتصاد؛
- يحدث النمو الاقتصادي عند حدوث زيادة في الناتج الوطني الحقيقي وليس النقدي حيث أن الدخل الحقيقي يساوي الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار، أي أنه يحدث نمو اقتصادي اذا كان معدل نمو الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت التعريف ووجهات النظر حول مفهوم التنمية الاقتصادية ومن بينها هذه التعاريف نجد ما يلي:

التعريف الأول: يعرف **محمد عبد العزيز عجيمية** التنمية الاقتصادية بـــ: " أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستوى الإنتاج عن طريق تطوير المهارات والطاقات البشرية، بالإضافة إلى زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع عبر الزمن، حيث أن التنمية الاقتصادية لا تعد تغييرا في الظواهر الاقتصادية فقط، و إنما تتعدى لتشمل جميع المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية، فهي تتضمن زيادة الدخل الوطني بالإضافة إلى تحسن في البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و الهيكلية للدولة.[2]

---

[1] أسامة بشير دباغ،"**مقدمة في الاقتصاد الكلي** "، دار المناهج للنشر و التوزيع، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2003، ص 399.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية،"**التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها**"، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994، ص 7.

التعريف الثاني: يعرف **ميشيل تودارو** التنمية الاقتصادية بأنها: عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي، زيادة تراكمية و سريعة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة الدخل الحقيقي، زيادة أكبر من معدل النمو السكاني مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية و حماية الموارد المتجددة من التلوث و الحفاظ على المواد غير متجددة من النصوب.[1]

التعريف الثالث: هي سيرورة شاملة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم.[2]

التعريف الرابع: يعرف **إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريقات** التنمية الاقتصادية هي أنها: عملية يزداد فيها الدخل القومي و الدخل الفردي في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية في النمو من قطاعات معينة تعبر عن النمو".[3]

من خلال مختلف التعاريف نستنتج التعريف التالي:

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدم فيها الدولة كافة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة مضاعفة في دخلها القومي ، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، تتطلب هذه التنمية التخلي على معوقات الاقتصادية وتوفر رؤوس الأموال و الخبرة الفنية و التكنولوجية.

ومنه فإن التنمية تهدف إلى:

- إحداث تغيرات في هيكل الإنتاج و الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج؛
- ضمان الحياة الكريمة للفرد ذلك من خلال تحقيق لهم مستوى الكفاية؛
- ضمن استمرارية النمو الاقتصادي أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد و الموجهة للاستثمارات.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية

هناك الكثير من الخلط و عدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية في حين أن لكل واحد منهما مفهومه الخاص.

- التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي و الهيكلي، بينما النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع و الخدمات في المتوسط.[4]

---

[1] ميشيل تودارو،"**التنمية الاقتصادية**"،ترجمة و تعريب(محمود حسن حسين، محمود حامد حمود)، دار المريخ للنشر، جدة، 2006 ، ص 23.

[2] محمد حسن دخيل،"**إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)**"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص 20.

[3] إسماعيل عبد الرحمن و حربي عريفات، "**مفاهيم ونظم اقتصادي: التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 267.

[4] مدحت القريشي،" **التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 123.

- النمو الاقتصادي يعني مزيدا من الناتج،بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة وكذلك تنويعه فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الانتاج ، و إذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه و في إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.

فالتنمية الاقتصادية إذا أوسع مضمون من النمو الاقتصادي حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية و هذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني و تسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

ويرى **بونيه** :أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي ، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة و محددة ، و تقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة ، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا و واعيا أي إجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة .[1]

- تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وهذا كثرا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي وعلى الرغم من أن العديد من الدول قد ينتج في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما ستتأثر بها الطبقة الغنية.[2]

المطلب الثاني: ميزات وأهداف دراسة النمو الاقتصادي

الفرع الأول : ميزات النمو الاقتصادي.

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر(مميزات) التالية[3]:

1- زيادة حجم الإنتاج:

وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

---

[1] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر احمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية** "، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 39.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف،"**التنمية الاقتصادية**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 42،43.

[3] - خالد بن جلول،"**أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي**"، مذكرة الماجستير، ، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة،الجزائر، 2009، ص 65.

2- حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:

إن تحقيق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا أكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا إما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر و استمرار عملية النمو.

3- التقدم الاقتصادي:

وكما عرفنا التقدم الاقتصادي فبحكم أنه جملة التحسينات الاقتصادية و الاجتماعية، المرافقة للنمو الاقتصادي، ومنه فإن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

الفرع الثاني: أهداف دراسة النمو الاقتصادي:

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد و الدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فيما يلي[1]:

أ- بالنسبة للفرد: إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر و الجهل و المرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء ا تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات و إجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، و إنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل و الحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

ب- بالنسبة للدولة: إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة بكل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيده عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التنمية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، و انفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

[1] نزار سعد العبسي، إبراهيم سليمان قطف،"**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات** "، عمان، 2003، ص 316.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومترافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استنزاف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

المطلب الثالث: أنواع وقياس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقة للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة ، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

1- **النمو الطبيعي**: وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى المجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

2- **النمو المخطط**: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

3- **النمو العابر أو غير المستقر**: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية.[1]

4- **النمو الاقتصادي الموسع**: يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن العقل الفردي ساكن.

[1] محي الدين حمدان ،"**حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل**"، أطروحة دكتوره، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2009، ص ص 8، 9 .

5- النمو الاقتصادي المكثف: في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف تبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.[1]

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي.

إن قياس النمو الاقتصادي يندرج تحت قياس نمو الإنتاج الحقيقي ونمو الدخل الفردي الحقيقي.

1-الناتج الوطني: يمكن تعريف الناتج الوطني بأنه مجموعة السلع و الخدمات الاقتصادية، المنتجة من طرف الدولة في فترة محدودة وتكون عادة سنة.[2]

- **تعريف الناتج المحلي:** يعرف الناتج المحلي الإجمالي والناتج الوطني الإجمالي بأنه عبارة عن قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة في السوق، والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة سنة) داخل حدود الدولة.

ويمكن أن نفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الإجمالي، حيث يمثل هذا الأخير قيمة السلع المنتجة و الخدمات المباعة المنتجة من طرف المواطنين داخل الدولة أو خارجها، ويكون الفرق مقتصرا على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج) ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق و أيضا التكلفة.[3]

- **الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق** : نحصل عليه بضرب كميات السلع و الخدمات جميعها في أسعارها:

$$GDP= Q_1P_1 + Q_2P_2 + Q_3P_3+ \ldots.+ Q_nP_n$$

- **الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة** : وهو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجون لعناصر الإنتاج من أجور العمال وفوائد لرأس المال المشروع وربع الأرض و الباقي أرباح المنظمين.

فالناتج الوطني بسعر التكلفة يساوي الدخل الوطني (الدخل الوطني: وهو مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العناصر).[4]

1- طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي لأي مجتمع خلال فترة زمنية محددة بإحدى الطرق التالية:

---

[1] أشواق بن قدور، "**تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**"،دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013، ص 65.

[2] مالكوم حيلز و آخرون،ترجمة: طه عبد الله المنصور، عبد العظيم مصطفى،"**اقتصاديات التنمية**" ، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 31.

[3] صواليلي صدر الدين،"**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 26.

[4] - نداء محمد الصوص، "**الاقتصاد الكلي**"، مكتبة المجتمع العربي، الرياض، 2006، ص 15.

أ- طريقة المنتج النهائي: من خلال هذه الطريقة يتم قياس الناتج المحلي بضرب الكمية المنتجة من السلعة في السعر وتستعد وفق هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها غير نهائية وإنما هي بغرض استخدامها مرة أخرى في العمليات الإنتاجية ، ويتم احتساب البضاعة المنتجة والتي لم تستخدم خلال نفس الفترة، وتخصم قيمة واردات السلع و الخدمات التي احتسبت على الدولة المنتجة.

ب- طريقة القيمة المضافة: تستخدم هذه الطريقة في تقدير الناتج المحلي على أساس حساب مجموع القيم المضافة لكل الوحدات الإنتاجية في المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

والقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة الإنتاج المحلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطية التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية، خلال فترة زمنية محددة من الزمن (سنة)

القيمة المضافة = عدد الوحدات المنتجة x سعر الوحدة.

ج- طريقة عوائد عناصر الإنتاج (الدخول المكتسبة): هذه الطريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي بجميع عوائد الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية (عمل، رأس مال، أرض،المنظمة) حيث يحصل لكل عناصر إنتاج على عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية، وعلى أشال مختلفة (أجر ، فوائد، ريع، أرباح).

د- طريقة الإنفاق: وتعبر إحدى الطرق الأساسية في حساب الناتج المحلي الإجمالي في المجتمع، حيث ينظر إلى الناتج المحلي من جهة الإنفاق النهائي بأنه مجموع الإنفاق على السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها في فترة زمنية.

ويعرف الإنفاق النهائي بأنه مجموع إنفاق على السلع و الخدمات النهائية التي أنتجت في المجتمع خلال فترة محددة. ووفق هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس مستخدمها النهائي.

$$PIB = C + I + G + (X-M)$$

C: الإنفاق الإستهلاكي I: الإنفاق الإستثماري

G: الإنفاق الحكومي (X-M) : صافي المعاملات الخارجية

وقد يواجه خبراء التقدير بعض مشاكل عند احتساب الناتج المحلي أو الدخل الوطني ومنها[1]:

- مشاكل عدم ثبات أو استقرار الأسعار؛
- مشكل السلع أو الخدمات الوسطية؛

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- مشكل الإنتاج غير المتداول في الأسواق؛
- مشكل التحويلات بدون مقابل.

الناتج المحلي الإسمي و الحقيقي:تتمثل أهمها في[1]:

أ- **الناتج المحلي الاسمي**: هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

ب-**الناتج المحلي الحقيقي**: هو ما تم حسابه بعد تثبيتا لأسعار للمستثمرين وتستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية وذلك لاستبعاد أثر التضخم.

2- الدخل الفردي الحقيقي: هو يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويقدر بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد و عن طريق معرفته، يمكن وضع الخطط اللازمة لنمو الدخل الفردي خلال فترة زمنية طويلة.[2]

3- معادلة "سنجر singer": حيث في سنة 1952 وضع singer معادلة النمو الاقتصادي التالية: D = SP-R

حيث أن (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الإستثمارات الجديدة) في حين تمثل R معدل نمو السكان ، حيث قام "Singer" بافتراض أن S = 6% من الدخل الوطني، P= 0.2% ، R = 1.25%

فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو(D=0.5) وهو ما يوضح أن دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن ل يتدهور، رغم أن افتراضات "singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه البلدان أكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة، فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر 6 % وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون من 0.2**%** وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%.[3]

المبحث الثاني: محددات و عناصر و تكاليف النمو الاقتصادي.

إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الاقتصاديون يحاولون التعرف على أهم محددات وتكاليف وعناصر النمو الاقتصادي، وهذا ما سنحاول تفصيله في هذا المبحث.

---

[1]- حسام داوود وآخرون،"**مبادئ الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، عمان، 2005، ص 64.

[2] ضياء مجيد الموسوي،"**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون نشر، ص 29.

[3] اسماعيل محمد بن قانة،" **اقتصاد التنمية**"، دار أسامة للنشر و التوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 250.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من محددات للنمو الاقتصادي تعمل على تحديده و إحداثه، و من بين هذه المحددات ما يلي:

الفرع الأول: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية و أخرى خارجية.

أولا: المحددات الداخلية: تتمثل في ما يلي[1]:

1- الاستقرار السياسي و الأمني: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الإستثمار و إعاقة النمو الاقتصادي، و هذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، و لذلك كلما كان البلد أكثر إستقرار و أمانا في الحاضر و المستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر، و العكس صحيح.

2-الحلقة المفرغة للفقر:إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لان تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز و تطوير الانتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.

3- سياسات البلدان النامية: من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي اعتمادها على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، و ذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

ثانيا: المحددات الخارجية: يمكن إيجازها في:

1- الاستقلال السياسي: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل،فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.

2- سياسات البلدان المتقدمة: من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية،لان البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد

---

[1] عبادة عبد الرؤوف ، ،"**محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر:دراسة تحليلية قياسية 1970-2008**"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ،تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، 2011 ،ص-ص73-75.

البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة و التي تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، و على ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة أو استترافها من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

الفرع الثاني: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية و خارجية.

أولا: المحددات الكمية الداخلية: تتمثل في[1]:

1-الرأسمال البشري: مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، و الاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، يبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث و التطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.

2- النمو السكاني: لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

3- الاستهلاك النهائي:له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة و إستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج و هذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.

4- التراكم الخام للأصول الثابتة: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز و الخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك بشمل هذا التراكم على الأراضي و العمارات، و بذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

5- التضخم: يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية ، و يكون هذا الارتفاع مستمر و لفترة طويلة غي أسعار السلع و الخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الإفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الإفراد.

6- البطالة: وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي ، انخفاض القوة الشرائية و بالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و كذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

[1] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص395،396.

ثانيا: المحددات الكمية الخارجية: تتمثل في[1]:

1- الانفتاح التجاري: يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم خذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تفاقم دو الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية و بذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، و عليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على تركيبة عوامل الإنتاج ، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية و كذلك على الميزان التجاري...الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.

3- أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الإرتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، و من هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو و من ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على رغم من عدم وجود أي مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد، و من أهم هذه العناصر هي:

أولا: الموارد الطبيعية:

وهي ما يمكن استغلاله من موارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها...

مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد، ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات،حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي مالم يتم استغلال هذا المورد، ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد

[1] عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ص80،81.

كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية وكمية هذه الموارد،فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغيير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد إن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد وما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد يتيح الوصول لمستويات أعلى على هذا المنحنى .[1]

ثانيا: الموارد البشرية:

ويتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ونلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيق اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع زيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فان معدل النمو الاقتصادي سيرتفع، إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل ويمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها:

1- معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد؛

2- المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل؛

---

[1]- علي جدوع الشرفات، "**التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض)**"، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص – ص، 40-43..

3- المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل؛

4- المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل؛

5- كمية ونوعية المصادر المتاحة في انجاز العمل؛

6- المستوى التنظيم و الإدارة في العمل؛

7- كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل؛

8- نوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

ثالثا: رأس المال:

وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد أن تم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية.

منه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة.[1]

رابعا: التقدم التكنولوجي:

إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما نساهم به لابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة لإمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبتري، ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي و الاستثمار في مجالات البحث و التطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة، و الاستثمار في تطوير التعليم و التدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم

[1]- عبد الرؤوف عبادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع، لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول.[1]

خامسا: التخصص وتقسيم العمل:

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية، وزيادة حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

سادسا: البيئة الاقتصادية:

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس و مرن ويعمل على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي.[2]

المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم لناتج و تحسين معدلات النمو الاقتصادي، و من بين هذه التكاليف ما يلي:

أولا: تكلفة الفرصة الضائع:

عندما يختار مجتمع ما أن بنمو اقتصاديا، فإن اختار قبل ذلك أن يضحي باستهلاك الحاضر بكل مزاياه المادية والمعنوية فالمعدل المرغوب للنوم الاقتصادي ينطوي على ضياع فرصته التمتع بنفس المستوى من الاستهلاك الجاري نحو تحقيق المزيد من تراكم رأس المال والتقدم التقني، يتمكن الاقتصاد من بناء استثمارات مادية، بشرية وتقنية، لا تعطي عائدا

---

[1]- محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

[2]-مصطفى بن ساحة،"**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"،مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية،معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير،غرداية،2011 ،ص 11.

مباشرا في صورة سلع وخدمات يجري استهلاكها حاضرا إنما يتحقق بها نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في المستقبل.[1]

ثانيا: التكلفة البيئية للنمو:

بعد تدهور البيئة وتلوثها وسوء استغلال مواردها من أهم المشاكل الناتجة عن الزيادات المكثفة والمتواصلة في معدلات النمو العالي، القائم على استخدام المزيد من عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال والأرض، مصحوبة بتحديات تكنولوجية جد متطورة، تعنى باستمرار للتفوق على مسائل نقص الموارد وارتفاع التكاليف والتي تقف كحجر عثرة أمام تحقيق أقصى ما يمكن من نمو اقتصادي سريع ومتواصل وفي سبيل ذلك تدفع البيئة ثمن هذه الزيادات الكمية سوءا بتلوثها أو بتدهورها وخسارة مواردها، أما تدهور البيئة فيقصد به نضوب بعض مواردها أو استنزافها وفقدانها بعض إنتاجيتها أو كل إنتاجيتها، مثل الأرض تفقد خصوبتها، والأرض ترتفع حيث النمو الاقتصادي في أبها صوره، ناهيك عن تلوث الهواء الناتج عن مداخن المنشآت القذرة واحتراق المواد المصنعة واستخدام مكثف للطاقة.

مع هذا كله، إلا أنه لا يمكن حصر كل المشاكل البيئية الناتجة عن النمو الاقتصادي المتسارع بل إلى مجموعات أخرى من الآثار البيئية قد لا يظهر إلا في المدى البعيد فتراكم غازات الدفيئة مثلا في الغلاف الجوي من شأنه أن يرفع من درجة حرارة سطح الأرض، وما يترتب عليه من عواقب اقتصادية واجتماعية مدمرة للجنس البشري، وتكون غازات الدفيئة نتيجة لبعض الأنشطة مثل المصابيح الكهربائية، صناعة الإسمنت...الخ، كما تتعرض طبقة الأزون للتدمير المستمر بسبب سلسلة معقدة من التفاعلات بين عدة مواد كغازات الهالون و أول أكسيد الكلور، وما ينتج من أمراض وأضرار عامة تمس بالحياة ككل.[2]

ثالثا: التكاليف الاجتماعية:

يقدم النمو للإنسان الكثير من السلع والخدمات والفرص المادية الأخرى كالمياه النقية والصرف الصحي والتعليم والصحة والكهرباء...الخ، إلا أن هذه الإنجازات المادية المتنوعة لا تتحقق دائما لكل المجتمعات، ولا تتوزع دائما بنفس الدرجة داخل المجتمع نفسه، فغالبا ما تؤدي معدلات النمو المتزايدة إلى تدهور المؤشرات الاجتماعية المختلفة (متوسط العمر المرتقب، طريقة توزيع الدخول...) ذلك لأن الدخل كمؤشر للنمو إنما هو مجرد قياس وحدات وكمي

---

[1]- حسين عمر، "**النظريات الاقتصاديات**"، دار الكتاب الحديث، مصر، دون سنة نشر، ص 230.

[2]- صليحة بوزيد "**استراد رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية**"، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005، ص 33.

للرفاهية، فمن المفترض أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى عدالة أكثر في توزيع دخول الأفراد وتحسين متواصل لمستوى معيشتهم، إلا أن ذلك مرهون إلى حد كبير بالسياسات والمؤسسات المحلية المسؤولة عن تصميم وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي ومعاجلة المشاكل المتعلقة بالصحة، و أما التلوث البيئي فيعني كل إضافة تؤثر سلبا على أداء وظائفها الطبيعية وتشمل تلوث التربة،المياه و الهواء.

كما أن هناك مظاهر اجتماعية أخرى تخلقها تراكمات النمو المتواصل، مثل تغيير تركيبة المجتمع وسلوك الأفراد داخله، حيث تتفشى الجرائم أكثر ويتضاعف التفكك الاجتماعي وتنتشر الأمراض المزمنة والمعدية خاصة الناتجة عن التلوث البيئي ويزداد استغلال الأطفال دون سن المعمل، وهو واجد من أبرز مظاهر النمو السريع وحتى في المجتمعات التي تنجح في تحقيق الغرض الصحة أفضل وأعمار أطول وتعليم أرفع، تتحمل تكاليف أخرى للنمو تعلق أساسا بزيادة ازدحام المدن وتكدس البنايات فيها، حيث تتدفق تيارات المرور بلا انقطاع مع زيادة أوقات الفراغ وانخفاض عدد ساعات العمل نتيجة
التطورات التكنولوجية.[1]

المبحث الثالث: استراتيجيات و نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية و أ كثرها دلالة و تعبيرا على الأداء الاقتصادي، حيث انه تلقى اهتماما كبير من طرف الاقتصاديين، لذلك ظهرت العديد من النظريات و النماذج المختلفة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي، و من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى النظريات و المدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك، نظرية النمو الكترية كما قدمها (هارود- ودمار) و ما تلاها من نظريات و نماذج أخرى بالإضافة إلى ألاستراتيجياته.

المطلب الأول:إستراتيجيات النمو الاقتصادي.

تنقسم إستراتيجيات النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن و غير المتوازن.

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظرية (نركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي[2]:

---

[1]- برينيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، "**أصول الاقتصاد الكلي**"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون مكان وتاريخ النشر، ص 469.

[2]-كمال بكري،" **التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص84.

أولا:دور الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية:

تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، و هي غير قابلة لتجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما، نظرا لتكاليفها الضخمة كالسكك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، و التي تتطلب مدة طويلة للانجاز و هو استثمار نهائي من حيث الوقت، بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية،نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسع السوق الوطني، و فتح منافذ للمؤسسات.

ثانيا: الطبيعة المكملة للطلب:

حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل، و حتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة، و عليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية و لا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات و لكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة وجهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير الآني للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل و عليه يصبح المنتجين مستهليكن لسلع و الصناعات الأخرى .

ومن الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن[1]:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفرق المطلق أو النسبي؛
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع؛
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفرات الحجم؛
- عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توافر أموال ضخمة لتنفيذه.

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن: تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين و بالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، و من الرواد الأساسين لهذه النظرية نجد هريشمان، حيث أن

[1] jaque brasseul , **dictionnaire d'analyse économique**, troisième édition, reirie et augmen paris, la découverte, 2002, pp 50,51.

هذا الأخير بين عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، و ذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغير و بالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، و هذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال و تطور اقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.[1]

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

الفرع الأول:النمو الاقتصادي عند الكلاسيك و ماركس.

أولا:النظرية الكلاسيكية.

تعد المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها الواضحة و المتكاملة على الأقل في زمنها، حيث أنها تضمنت أراء كل من آدم سميث و دافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو الاقتصادي بالإضافة إلى مفكرين آخرين، حيث أنهم اهتموا بالبحث في أسباب زيادة معدل النمو الاقتصادية في المدى البعيد، و من خلال هذه النظرية سنتطرق إلى أهم عناصرها.

1-نظرية آدم سميث"Adam Smith"

اهتم (**آدم سميث**)*في كتابه "ثورة الأمم" في **1776** بمشكلة التنمية، لذلك نجده وضع مجموعة أفكار أساسية كقوانين تتحكم في التحليل الاقتصادي و تتمثل هذه الأفكار في:

-تقسيم لعمل: يرى ادم سميث بأن العمل مصدر لثروة الأمم، و تقسيمه هو وسيلة لزيادة الإنتاجية، و لقد اهتم سميث بتجديد العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي،و من أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل(**division of labour**) و التخصص (**spécialisation**)، و تتحقق مزايا عديدة من جراء تقيمها:

- زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين؛
- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص؛
- تناقص وقت العمل اللازمة لإتمام العمليات الإنتاجية.

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص119.

*ادم سميث(1723-1790): اقتصادي سكوتلندي، من أبرز كتاباته كتاب"البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم.

فتقسيم العمل يوفر وفرات خارجية (**extrémal économies**) و تحسن في مستوى التكنولوجيا و التي ينجم عنها تخفيض في تكاليف الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية، و لهذا فإن التخصيص يسهل مهمة تراكم رأس المال و استخدام المكائن.[1]

–حرية التجارة الدولية:يري سميث أنه كلما كان السوق ضيقا و أسلوب الإنتاج الكبير كان لابد من توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع، و هذا من خلال إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول ا لأخرى، فتوسع الأسواق أداة مهمة، و التجارة الحرة تقود إلى توزيع كفء للموارد خاصة في ظل تنظيم السوق نفسها بنفسها(اليد الخفية).[2]

–تراكم رأس المال: يرى ادم سميث بان عامل تراكم رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي، و أن مصدره هو ادخار الطبقة الرأسمالية، و كذلك يتوقف على قدرة الأفراد على الادخار و بالتالي على الاستثمار، و بعبارة أخرى تراكم رأس المال يتوقف على رغبة الإفراد على الادخار بدلا من الاستهلاك لان عامل الادخار يعتبر عامل مهم في تراكم رأس المال، و هذا الأخير يؤدي إلى النمو الاقتصادي.[3]

و لا يعتبر "سميث " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون،غير انه يعتبره القطاع الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، حيث هذه الأهمية تتمثل في حاجة سكان المدن للمواد الغذائية التي يوفرها هذا القطاع.[4]

الشكل رقم (1): تصورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي.

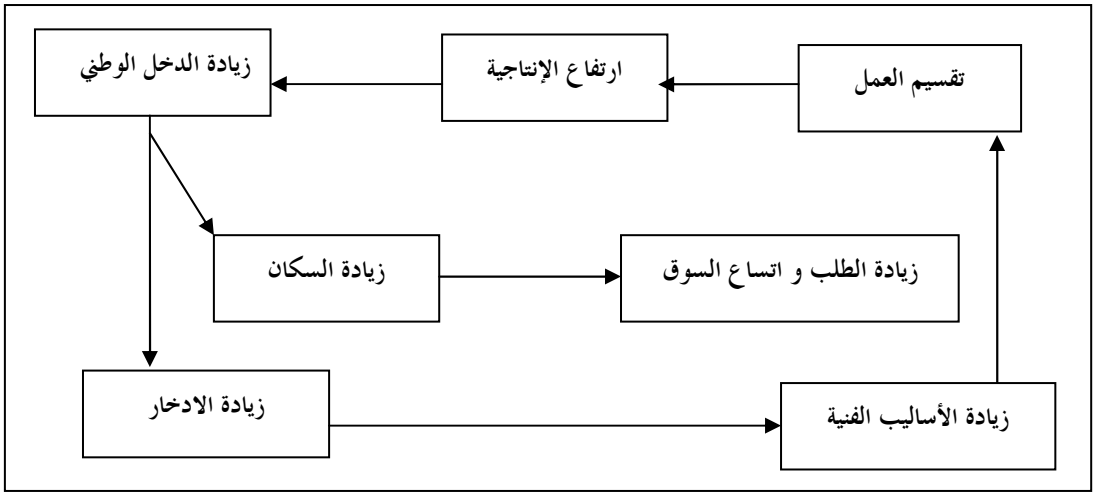

المصدر: سالم النجفي، محمد صالح تركي القريشي،" **مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988، ص61.

[1] كمال بكري، "**التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت،1986، ص84.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، "**التنمية الاقتصادية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص71.

[3] أحمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن،"**تطور الفكر و الوقائع الاقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000، ص112.

[4] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره،ص70.

2- نظرية دافيد ريكاردو"David Ricardo".

يعتبر (دافيد ريكاردو) *أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي ، و انطلاق من ذلك يرى أن لقطاع الزراعي هو مكمن اهمم نشاط اقتصادي و هو الزراعة، لأنه يعتبره شأنه الدعامة التي توفر موارد العيش للسكان و اهتم "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي، و رأي بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي.[1]

وقسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث مجموعات تتمثل في:

-الرأسماليون: هم يعتبرون العنصر الأهم في عملية التنمية، و ذلك عن طريق الادخار من أرباحهم، و من ثم تراكم رأس المال و تمكن أهميتهم في العمليتين التاليتين[2]:

- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ريح ممكن؛
- إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة، مما يؤدي إلى توسع رأس المال.

-العمال: هم الذين يمثلون المجموعة الأكبر فهم لا يمتلكون وسائل الإنتاج، بل يستخدمون تلك المقدمة لهم من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة عملهم على مستوى الأجور، و حسب ريكاردو هناك مستوى طبيعي للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان عن الزيادة و النقصان فحينما ترتفع الأجور عن هذا المستوى تنخفض الوفيات نتيجة تحسين مستوى المعيشة و عندما تنخفض الأجور يحدث العكس.

-أصحاب الأراضي: فهم مهمون جدا في عملية التنمية لأنهم يمتلكون الأراضي، التي هي أهم عنصر في النمو الاقتصادي، و هم بذلك يحصلون على ريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال، يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه و قيمة الإنتاج الذي يحصل عليها باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال في الأرض مناظرة تعرف بالأراضي الحدية.

إن الريع و الربح يشكلان الإيراد الصافي و الذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي، والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا إذا استخدم الإيراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي، لكن ندرة الأراضي الخصبة تقود إلى تحول في

---

*دافيد ريكاردو:اقتصادي انجليزي ولد في لندن، صرف اهتمامه إلى الآداب و العلوم

[1] إسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية"**، دار هومة، الجزائر، الطبعة الأولى، 1997، ص64.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره،ص.72

الحصص النسبية للمجموعات الثلاث، الأمر الذي يقلل من حصة الإرباح إلى الحد الذي يؤدي إلى توقف عملية النمو إضافة إلى ظهور قانون الغلة المتناقصة و نشوء الريع و زيادته، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي و ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية.[1]

3-نظرية توماس روبرت مالتوس:"robot Malthus"

إن أفكار (مالتوس)* ركزت على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة التنمية،حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفظ على مستوى الأرباح، و أن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض، و تراجع الربح الذي يتراجع معه النمو الاقتصادي.

أما نظريته في السكان فإنها تتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات و زيادة المواليد لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف،و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات :مالتوس" تقترب من الأوضاع السائدة في بغض مناطق إفريقيا و آسيا إلا أنها لم تصدق على دول العالم، بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة و لان إنتاج الغذاء قد ازداد بمعدلات أعلى مما توقع "مالتوس" و أعلى من معدلات نمو السكان، و ذلك بسبب تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات اكبر من معدل نمو السكان.[2](التقدم التكنولوجي كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك)

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص59.

* توماس روبرت مالتوس: اقتصادي بريطاني و رجل دين من مؤلفاته"Définition en économie politique "1827.

[2] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 48 .

الشكل2: تصورات مالتوس حول النمو الاقتصادي

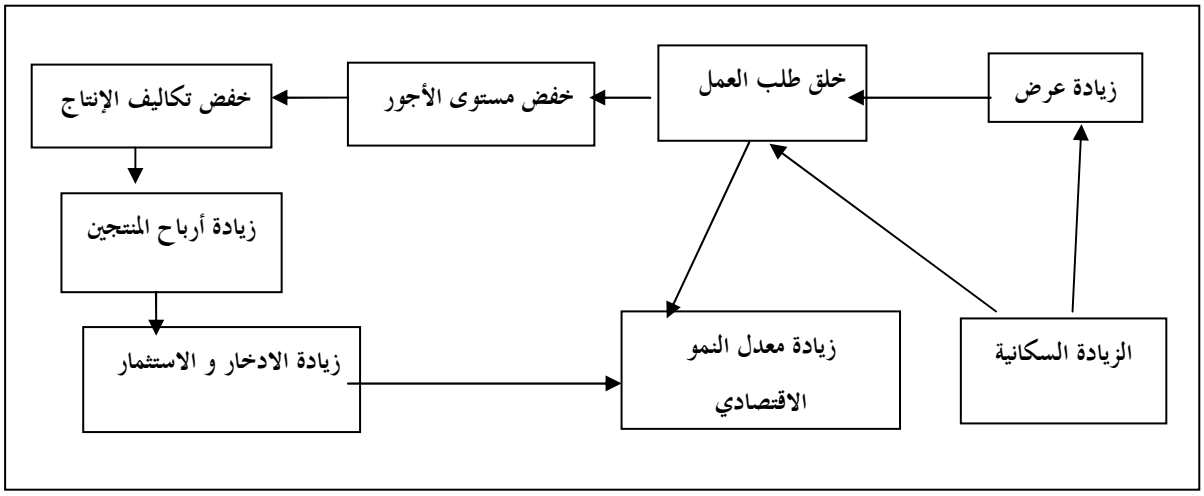

المصدر: سالم النجفي، محمد القريشي،"**مقدمة في اقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق، 1988، ص63.

-تقييم النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

1-الإرباح مصدر للادخار: اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر للادخار و هذا يصبح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية، لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار غير الأرباح و منها الطبقة الوسطى و كذلك ادخار الحكومة و القطاع العام؛

2-الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتم توجيه نحو الاستثمار، و كما قال شومبيتر فإن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي؛[1]

3-تجاهل الطبقة الوسطى: تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي) و العمال و تتجاهل الطبقة الوسطي التي تقدم إسهامات أساسية في عملية للنمو الاقتصادي؛

4-عدم واقعية مفهوم عملية النمو :حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة،أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت و مستمر، و الواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي؛[2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره،ص ص64-65.

[2] فايز إبراهيم الحبيب،" **نظريات التنمية و النمو الاقتصادي**"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985، ص34.

5- تستند النظرية الكلاسيكية إلى نظرية تناقص الغلة و التي ألغالها التقدم التكنولوجي تماما غير أنهم اعترفوا بأهمية التقدم التكنولوجي و في النهاية تكون السيادة لقانون تناقص الغلة.

6- القوانين غير الحقيقية : تقوم النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و" مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد.[1]

ثانيا:نظرية كارل ماركس"Karl Marx" للنمو الاقتصادي.

يرى(ماركس)*بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الادني لمستوى الكفاف،(أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، و أن فائض القيمة (surplus value) الذي يخلقه العامل، بالإضافة إلى زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت يزداد و ينخفض معها الربح (الفرق بين كمية إنتاج العامل و الحد الادني لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، و أن أي تراكم رأسمالي يقود بالتحسن الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى العلى و الأرباح إلى الأسفل، غن رد فعل الرأسماليين على ذلك إما بإبقاء الأجور منخفضة أو بالإحلال رأس المال محل العمل، مما يؤدي انتشار البطالة، و يعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليين عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية و تتحول معها السلطة و وسائل الإنتاج إلى العمال،فتنهار الرأسمالية .

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة ، حيث زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله"Marx".[2]

- تقييم النظرية الماركسية:

هناك جملة من النقائص و الانتقادات التي تم توجيهها إلى النظرية الماركسية و من بينها ما يلي[3]:

- ✓ تنبأ ماركس بحدوث تطور المنتجات المتقدمة بينما حدث ذلك التطور في البلدان المتخلفة، و في بداية التطور الرأسمالي و ما حدث في هذه البلدان من انهيار تجارب الاشتراكية يكفي لرد فكرة ماركس.

---

[1] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص.48.

*كار ماركس:(1818-1883)، فيلسوف اقتصادي اشتراكي ألماني، من مؤلفاته: نقد الاقتصاد السياسي و الرأسمالي.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص61-62

[3] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص90.

✓ إذا كان تطور المجتمعات حتميا نتيجة لوجود التناقضات،فمن الطبيعي أن تحقق الاشتراكية أيضا نقيضا ليظهر مجتمع جديد، و تسقط نظرية ماركس في حتمية التطور نحوى الاشتراكية.

و ما يعاب"Marx" هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، و تحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه "Marx" في أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المنخفض، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيا.[1]

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك (النظرية الكلاسيكية المحدثة) .

في الثلث الأخير من القرن 19م تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد، و الذي أصبح يعرف بالاقتصاد الكلاسيكي الجديد و الذي طوره كل من"**Jevons**" و "**M'enges**"و "**Walras**" و"**Alfred Marshall**"حيث نجدهم إهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل .بمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة و مستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية و بالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان و التكنولوجيا و التجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي و عليه فانه يتضمن ثلاث أفكار تتمثل في[2]:

– يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل .بمعدل نمو قوة العمل و إنتاجيته و المحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار و الاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما .بمعدل أعلى بنسبة رأس المال إلى الناتج **K/V**، أو بالمعدل المنخفض(الأدنى) لإنتاجية رأس المال**V/K**بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

–إن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار و الاستثمار و سلبيا مع معدل نمو السكان.

– هناك علاقة سالبة لدي بلدن العالم بين K/Vو **V/K** بسب تفضيلات الادخار(بالنسبة للاستهلاك) و التكنولوجيا (بالنسبة لدالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المتخلفة.

---

[1] صلاح الدين نامق،"**نظريات النمو الاقتصادي**"، دار المعارف، الإسكندرية، 1966، ص103.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص68.

و من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (Alfred Marshall, j.clarck...) انه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لان النمو الاقتصادي[1]:

- ✓ عملية مترابطة و متكاملة و متوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، و يؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور و أرباح؛
- ✓ يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية و بحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجة لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان و ترجيحها نحو الاستثمار مما يجعل محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي و النمو السكاني في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطورية و ذلك بالتجديد و الابتكار.

أولا:نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:joseph.schompeter

يعتبر (شومبيتر)* من أبرز الكلاسيكين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث ضمنت نظريته للنمو أنه غير مستمر، بل يصل بسرعة إلى حدوده و ذلك بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، و ذلك لسببين هما:الأول هو توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده، و الثاني هو توسع الإنتاج يحدث فائض في السوق مما يخفض الأسعار و الدخول النقدية مما يزيد من مخاطر الابتكار، كما نجد شومبيتر أعطى دورا مهما للعوامل التنظيمية في عملية النمو، حيث يؤدي إلى خلق منتج جديد و إجراء التحسينات المستمرة إلى التنمية، و بالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات إبتكارية جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو الاقتصادي حسب شومبيتر"Schumpeter" ثلاث عناصر هي: الابتكار،المنظم و الائتمان المصرفي، و ذلك لان الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي و ليس من الادخار، ما يؤدي غلى زيادة عدد المنظمين،مما يرفع حصة الأرباح من الأجور في الدخل و ذلك بسبب التغيرات الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدي المنظم ليحصل على أعلى الإرباح بتحديده المنتج و الابتكارات، فيساهم في عملية النمو الاقتصادي الذي يحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمار هما:

---

[1] صلاح الدين نامق،**"قادة الفكر الاقتصادي"**، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص52.

. * جوزيف شومبيتر(1883-1950)، ولد بالنمسا و توفي في الولايات المتحدة الأمريكية و يعتبر من الاقتصاديين المشهورين .

الاستثمار التلقائي:: "**autonomes**" و الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

الاستثمار التابع أو المحفز:"indues" حيث يتبع حجم النشاط الاقتصادي، يتحدد بالربح و الفائدة و حجم رأس المال القائم و بالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية راس المال و الفائدة للحصول عليه.[1]

و لقد اعتمد شومبيتر في تحليله لدالة الإنتاج[2]:

$$Y= F(L ,k,N)$$

. و اعتقد أن الادخار يعتمد على الأجور **W** و الإرباح **R** و معدل الفائدة **r**.

حيث : $S=F (W.R.r)$

ثانيا: نظرية مراحل النمو لروستو:

حاول (**روستو**) أن يطرح آرائه في النمو الاقتصادي من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، و من خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل و التي يمكن أن نميزها عن الأخرى، و تتمثل مراحل روستو في:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: في هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة و المجتمع راكد نسبيا، و هذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة و استخدام التقنية لأغرض معينة، و لكن ذلك بحدود ضئيلة الحد كبير، حيث يوجد حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم و التقنية الحديثة.

إضافة إلى ذلك يكون النظام الاجتماعي متسلسل المراتب، حيث تكون مرونة الحركة فيه ضعيفة و ضيقة و أن نظام القيم السائدة تقوم على أساس القدرة الطويلة الأجل.[3]

2-مرحلة التهيؤ أو التمهيد للانطلاق: في هذه المرحلة تظهر جملة من المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية تودي إلى انتشار الوعي الادخاري لدي الإفراد و الرغبة في الاستثمار و تحمل مخاطر الابتكارات و انخفاض معدل النمو السكاني و زيادة معدل التكوين الرأسمالي و استغلال فرص الابتكارات القائمة، بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص69-70.

[2] سالم توفيق،" **أساسيات علم الاقتصاد**"، الدار الدولية، القاهرة، 2000، ص 321.

[3] فليح حسن خلف،" **التنمية و التخطيط الاقتصادي**"، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع،2006، ص142.

مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تدريب العمال على الإنتاج الكبير، حيث تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي تمول الإنتاج الصناعي، و يبرز في هذه المرحلة الاستثمارات التضخمية في أشكال الرأس المال الاجتماعي.

3-**مرحلة الانطلاق:** حيث يتم في هذه المرحلة التغلب على العوامل المثبطة للنمو مما يسمح بحدوث نمو اقتصادي مستمر، و تصبح عملية النمو في هذه المرحلة أمرا حتميا للمجتمع و تشمل هذه المرحلة التغيرات التالية:

- ظهور صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة؛
- تجارب دولية إن عملية النمو تدوم لفترة عقدين أو ثلاث، و بعدها ينتقل إلى مرحلة النضوج؛
- ارتفاع معدل الاستثمار ب 5% من الدخل الوطني إلى أكبر من 10%.[1]

4-**مرحلة النضوج:** هذه المرحلة تحاول تعميم التقنية الحديثة، على جميع نواحي حياته،يوظف بين 10-20% من الدخل بشكل ثابت، و ينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، و يتغير تركيب الاقتصاد باستمرار و ذلك بتحسين الأساليب التقنية و ينتج محليا بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها، و يستورد بضائع أخرى جديدة و يصدر بعض المنتجات، تنشر المعرفة التقنية و المهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يزيد إنتاجه.

5- **مرحلة الاستهلاك الواسع:** يتجه المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع و الخدمات الاستهلاكية المعمرة، حيث يرتفع دخل الفرد إلى مستوى عالي و يصبح معه كثير من الناس قادرين على الاستهلاك يتجاوز الطعام و السكن و الكساء، و يتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان و بارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية و غيرها، و يخفف المجتمع من الحاجة و ضغطة على زيادة و توسيع نطاق التقنية الحديثة، باتجاه تخصيص المزيد من الموارد للوفاء العام و الضمان الاجتماعي.[2]

-تقييم النظرية النيوكلاسيكية:

وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة إنتقادات من أهمها[3]:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية و النمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية و الثقافية و السياسية؛

[1] محمد عبدا لعزيز عجيمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص158.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص145.

[3] ميشيل تودارو،ترجمة و تعريب: محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص77.

- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- إفتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي و الحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين.

الفرع الثالث:النمو الاقتصادي لدى الكيتزيين:

شكلت النظرية الكترية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكيتزي.

1-التحليل الكيتزي :

اعتبر (كيتز)* أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب، و الذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك و التراكم، و حدد من خلال تحليله هذا العلاقة بين زيادة الاستثمارات و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة بالمضاعف و الذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، و حدد هذه العلاقة بالصيغة التالية[1]:

$$\mathbf{M= \frac{1}{1-MPC} = \frac{1}{MPS}}$$

حيث: **M**: المضاعف.

MPC: الميل الحدي للاستهلاك

MPS: الميل الحدي للادخار.

و من خلال هذه العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

$$\mathbf{MPS = 1 - MPC}$$

$$\mathbf{M= \frac{1}{1-MPS}} \quad \Rightarrow \quad \mathbf{MPC= 1-\frac{1}{M}}$$

*جون مينارد كينز(1883-1946) اقتصادي انجليزي، يعتبر من الاقتصاديين ذوي ميزة فريدة من نوعها، له عدة مؤلفات من بينها النظرية العامة للعمل و الفائدة و النقود(1936).

[1]سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، **"مقدمة في اقتصاد التنمية"**، دار الكتاب للطباعة، العراق،1988، ص70.

و تتلخص أفكار كيتر فيما يلي[1]:

- كان اهتمام كيتر بالاقتصاد الكلي عكس(الكلاسيكيين) الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي؛
- يرى كيتر أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية؛
- يرى كيتر أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال و الذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم".

حسب كيتر الادخار و من ثم الاستهلاك دالة غي الدخل على عكس سابقيه، الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال "مضاعف الاستثمار" وفق المعادلة التالية:

$$\Delta Y=\Delta I\times K$$

حيث: ΔY: التغير في الدخل

K: المضاعف

ΔI:الزيادة في الاستثمار

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف .

-لقد نادي كيتر بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي الفعال، من خلال سياسات اقتصادية نشطة تعيد الاقتصاد إلى التوازن.

لم يقدر كيتر نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، و لذلك قدم نظرية حول الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة و معدل العائد الاستثماري، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، ز أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار.[2]

[1] سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص72.

[2] محمد عبد العزيز عجيمية، محمد على الليثي، مرجع سبق ذكره، ص102.

-تقييم النظرية الكيترية:

بالرغم من الإسهام الكبير الذي جاء به المفكر الاقتصادي كيتر في تحليل و معالجة النشاط الاقتصادي،إلا أنه تلقى عدة إنتقادات من بينها[1]:

- ركز كيتر على الآثار المترتبة على الاستثمار في مجال الطلب الكلي، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار يتمخض في زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني؛

- لقد كان الاهتمام الأساسي لكتر منصبا في التحليل على مشكلة الاستخدام الكامل للعمل و رأس المال القائم و من ثم يعطي اهتماما لمسألة خلق الطاقة الإنتاجية الناتجة عن الاستثمار.

الفرع الرابع: نظرية النمو الجديدة(النمو الداخلي)Endagenous Growth

ظهرت هذه النظرية منذ الثمانينات حيث تعتبر نظرية حديثة، و يعتبر(**Paul Romer**) في 1986رائدها، و تفترض أن النمو الاقتصادي مستمر يتحدد من عملية الإنتاج نفسها و ليس من خارجها، و من أهم دوافع هذه النظرية هو عدم إجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول التي لها نفس المستوى التقني، بالإضافة إلى الدافع الذي يكشف أهم المصادر عند **Solow**.

و تفترض النظرية الجديدة زيادة العائد الحدي في حجم عوامل الإنتاج من خلال دور الآثار الخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الإنتاجية و هو يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

و يرتكز النمو الاقتصادي على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة (**Lucas**) و الاستثمار في البحث و التطوير و إنتاج المعرفة من جهة (**Romer**) يضاف إلى ذلك أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم **(Complet entry capital)** أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير، بالتالي قد تحس الحكومة كفاءة تخصص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال (الذي يعتبر أساس التقدم التقني)، و من خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إذا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة لتمويل حيث يعتبر **Romr** البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس النمو الاقتصادي طويل الأجل[2].

[1] محمد عبد العزيز عجيمية ، محمد على ليثي ، ص104.

[2] ربيع نصر، **رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004،ص8.

❖ **الانتقادات الموجهة للنظرية النمو الجديدة (الجديدة):**

واجهت النظرية الجديدة (الداخلية) بعض الانتقادات من أهمها ما يلي:

- من أهم عيوب النظرية الداخلية أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية النيوكلاسيكية و التي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية؛
- إن ما يعيق النمو الاقتصادي هو عدم الكفاءة الناجمة عن البني الإرتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة، و يسبب إهمال النظرية الداخلية العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة.[1]
- أهملت النظرية الداخلية الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط، بسبب تركيزها الشديد على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي، نجد أن الدراسات التجريبية التي تفاوتت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظريات.[2]

المطلب الثالث: نماذج النمو الاقتصادي و الانتقادات الموجهة لها.

إن الأهمية الكبيرة التي إكتسبها مفهوم النمو الاقتصادي، قد ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين بتفسيره و تحليله، و ذلك بتقديمهم نماذج، و كل نموذج يهدف إلى تفعيل حركة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: نموذج هارود– دومار.

يعتبر نموذج "هارود–دومار" كنموذج أولي له أهمية بالغة للاستثمار و دوره في تفعيل حركة النمو الاقتصادي، فحسب هارود–دومار فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة، و انطلاقا من ذلك حاولا تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل و عند مستوى التشغيل الكامل.

يعتبر نموذج هارود–دومار نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي و يسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي للنمو، حيث يبين هذا النموذج كيفية زيادة معدل النمو الاقتصادي، و حسبه فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، و إما بزيادة الاستثمار(نسبة الادخار إلى الدخل)، و بالتالي فإن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض و الطلب.[3]

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] ميشيل تودارو،ترجمة و تعريب:محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، مرجع سبق ذكره، ص156.

[3] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره،ص ص75-76.

و من خصوصيات هذا النموذج أنه يهمل كل من الجانب النقدي و المالي، بالإضافة إلى نموذج"هارود" و الذي يقترب من نموذج "دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج "هارود-دومار"، و هذا رغم تحليل دومار يركز على صعوبة الحصول على التوازن في سوق السلع، و يهمل شروط التوازن في سوف العمل، أما تحليل هارود هو أكثر تكاملا، و ذلك كونه يأخذ بعين الاعتبار شروط التوازن في كلا السوقين و العقبات في الحصول على التوازن الأتي بينهما، و على العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريبا.[1]

وقد وضح كل من هارود و دومار نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات و التي يمكن حصرها في[2]:

- أن الاقتصاد مغلق، و لا توجد تجارة خارجية، مع غياب التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؛
- إفتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل؛
- أن هناك نمط واحد لإنتاج السلعة، و لا يوجد إهلاك لسلع الرأسمالية، أي افتراض عمر لا نهائي لها.

ا وفيما يلي سنتطرق لعرض محتوى النموذجين.

أولا: نموذج هارود:

اهتم **(هارود)*** بكيفية تحقيق النمو المتوازن في مجتمع حركي، حيث يعتقد أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نموا مستقرا إلا بالصدفة و إن حدث فمستحيل أن يحافظ على استقراره لمدة طويلة.

و بالإضافة للافتراضات السابقة وضع هارود مجموعة من الافتراضات[3]:

- الادخار يمثل نسبة من الدخل، و أن الادخار الذي يطلق عليه الادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند وضع التوازن؛
- أن نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج؛
- الادخار دالة للدخل، و يكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، و أن الطلب يساوي العرض.

و يقدم هارود تصوراته حول معدل النمو الاقتصادي من خلال ثلاث نقاط تتمثل في[4]:

---

[1] Gilbert Abraham, Frios, **Dynamique économique,** 7 édition, paris, édition Dalloz,1991,p181.

[2] فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص148.

*هارود روي فوير1900-1978) اقتصادي انجليزي من مؤلفاته an essay on dynamique theory و يعتمد في أفكاره على النظرية العامة.

[3] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص77.

[4] Gilbert Abraham, Frios, op.cit, p-p182-185.

1-معدل النمو الفعلي: يتمثل هذا المعدل في كل من الناتج و الدخل الوطني، و الذي يتحدد عن طريق كل من نسبة الادخار و معامل متوسط رأس المال أي نسبة (رأس المال/ الناتج)، بافتراض ما يلي:

- ✓ الادخار الإجمالي **S** كدالة للدخل الوطني $\dot{S} = sy$
- ✓ المعامل المتوسط لرأس المال **k** ثابت $k = \frac{k}{y} = \frac{\Delta k}{\Delta y}$ ....(1)
- ✓ افترض إن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار

أي: $\dot{S} = \frac{S}{Y} = \frac{\Delta s}{\Delta y}$ ....(2)

S: معدل الادخار

Y: الناتج

s :الادخار

- ✓ إن المستوى العام للأسعار ثابتا.
- ✓ إن الأسعار تبقي ثابتة و كذلك أسعار الفائدة.

ففي حالة التوازن الادخار يساوي الاستثمار. $S = I$ .....(3)

$i = \frac{I}{y}$ .....(4)

i:معدل الاستثمار

و أن الاستثمار هو التغير الذي يحصل في رأس المال **ومنه** $I = \Delta C$: ...(5)

حيث **ΔC**: التغير في رأس المال.

و المعدل الحدي لرأس المال هو $\dot{C} = \frac{\Delta C}{\Delta y}$ .... (6)

و من المعادلتين (**5**) و (**6**) نجد: $\dot{C} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{I}{\Delta Y}$ .....(7)

و من المعادلة(**7**) نجد $\Delta Y = \frac{I}{\dot{C}}$....(8)

و بقسمة المعادلة (**7**) على **Y** نجد $\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I/Y}{\dot{C}}$ .....(9)

و حسب المعادلة (**3**) نجد أن معدل النمو هو: $G = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\dot{S}}{\dot{C}}$

و من خلال المعادلة الأخيرة نجد أن معدل نمو الناتج هو معدل الاستثمار(أو معدل الادخار) مقسوم على المعدل الحدي (رأس المال/الناتج) وهي المعادلة التي نوصل إليها هارود في تعريفه للنمو الفعلي.

2- معدل النمو المضمون (المرغوب):

هو *المعدل* الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن، و تقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة و الذي يتناسب مع نسبة الدخلS التي ادخرته، و من أجل تحديد هذا المعدل نستعين بنظرية المضاعف و مبدأ المعامل الحدي C لرأس المال و نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل و التي تدخل في نسبة المضاعف و الذي يدخل في المعجل.

مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار و الادخار و نتحصل على:

لاستثمار المرغوب فيه و الذي يعتبر نسبة ثابتة : $SY_0=C\ (y_1-y_0)$ .....(1)

و الادخار المحقق هو Sy_0

و من العلاقة السابقة (1) نجد: $G_W = (y_1 - y_0) / y_0$

$= \frac{S}{C}$

من هذه المعادلة يمكن تفسير معدا النمو المرغوب فيه و المستخدم لكامل مخزون رأس المال، و الذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل **C** يمثل السلوك الاستهلاكي،و S يمثل النمو المستهدف[1].

3-معدل النمو الطبيعي: هو عبارة عن أقصى معدل للنمو تسمح به كل من التطورات الفنية أو التقنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي و درجة التفضيل بين العمل و وقت الفراغ، يرمز له ب**Gn**.

و المعادلة الممثلة لهذا النموذج هي[2]: $G_n . G_r = O_r \neq S$

حيث أن : Gn: هو معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحدد يقابل ؛ $\frac{\Delta y}{y}$

Gr: هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل النمو الطبيعي؛

Or: هو الميل المتوسط للادخار و لا يساوي تت ويعادل S/Y .

العلاقة بين المعدلات الثلاثة: Gالفعلي،Gw المرغوب فيه،Gn الطبيعي.

❖ **إذا كان G_wأكبر من Gn:**

✓ يحدث إنكماش متتالي و عليه سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي، ومن أجل تفادي ظهور فائض، يجب على الإقتصاد أن ينمو بنفس مقدار معدل النمو المقبول .

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2]Eric Bosserelle **,Dynamique économique: croissance crisescyles**, édition gualino,2004, p109-110.

✓ سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الإستثمارات الجديدة.

❖ إذا كان **Gn** أكبر من **Gw** **($Gw<G_n$)**

✓ *يحدث* تضخم متتالي وسيكون معدل النمو **Gw** أقل من **G**؛

✓ ستعجز السلع عن مواجهة الطلب (نقص العرض)، مما يجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الفعلية؛

❖ إذا كان **Gw=G** فإن الاقتصاد في حالة توازن.

ثانيا: نموذج دومار

نشر دومار نموذجه في كتاب إسمه " التوسع و العمالة" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة و نشرها جميعا في كتاب بعنوان" مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، و كان قد بني نموذجه حول النمو الاقتصادي وفقا للإشكالية التالية:

- .بما أن الاستثمار يزيد في الطاقة الإنتاجية و يزيد في الدخل في نفس الوقت، فما هو معدل الزيادة المطلوب في الاستثمار لجعل الزيادة في الدخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع ؟ فكان الحل المستخدم هو إيجاد علاقة بين الطلب الإجمالي و العرض الإجمالي من خلال الاستثمارات، و بالإضافة إلى ذلك إعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:
- جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا و بدون فواصل زمنية ؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة و من جانب الطلب من جهة أخرى، و إستخلص التوازن في المعادلة التالية $\Delta Y = I\,\delta$

حيث: ΔY تعني التغير في الدخل، I تعني حجم الاستثمارات؛

δ *تعني الاجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكاملة في المخرجات.*

و تعني هذه المعادلة أنه للمحافظة على إستمرارية التوظيف الكامل لابد أن ينمو الاستثمار و الدخل بمعدل سنوي يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة.[1]

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره،ص ص97-98.

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار.

من الانتقادات الموجهة لنموذج هارود–دومار الفرضيات التي بني عليها التحليل و المتمثلة في:

- ثبات ميل الادخار، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل؛

- إفتراض ثبات العلاقة بين رأس المال و الناتج، و الذي قد يكون صحيح على المدى القصير، و لكنه غير صحيح على المدى المتوسط و الطويل؛

- إفتراض ثبات سعر الفائدة فهو إفتراض غير واقعي ؛

- إفتراض عدم تدخل الدولة؛

- إفتراض ثبات المستوى العام الأسعار كان من الانتقادات الهامة .[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن نموذج هارود–دومار يربط بين النمو و الادخار، و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من إقتصاديات الدول النامية لا يتوقف على إدخارها (إستثمارها) على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات أيضا، و هدا يعني أنه كلما إرتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول كلما تمكنت هذه الأخيرة من الرفع الاستثمار و من معدل النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: نموذج سولو

من خلال نموذج(**سولو**)* تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال .

أولا: فرضيات النموذج: فرض سولو الفرضيات التالي[3]:

- الإنتاج دالة لعنصر العمل و رأس المال $\mathbf{Y= f (k. L)}$
- الإنتاجية الحدية$\dot{f}\ ،\dot{f} > 0$هي مشتقة دالة الإنتاج؛
- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر $f < 0$؛
- العمل ينمو بنسب ثابتة (n).

كما يفترض سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب S للادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب: $\mathbf{K\ d\ (t)/td\ =\ Syt}$

---

[1] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص76-78.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص85.

[3] أشواق بن قدور،مرجع سبق ذكره، ص86

وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n، *بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدي الطويل، و منه فإن المتغير* L *تمثل كل من العرض و الطلب و يمكن كتابتها:*

$$d f(t)/dt=Nl$$

و إذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل ب: **At** بزيادة آسية، فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كأتي:

$$\frac{dk}{dt} = Sf(k_t) - (nf)\, k_t$$

ثانيا: عرض النموذج:

–دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج كل من الإنتاج (Y) ، *رأس المال*(K)، العمل(L)، و مردودية العمل()، إذا تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطي بالعلاقة التالية:

$$Y=F(Kt,Lt,At)$$

t تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة و يتغير الإنتاج في الزمن وفق لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها عن طريق لكميات المعطاة من رأس المال و العمل و التي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني (A).

كذلك من خصائص دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصري العمل و راس المال يؤولان إلى الصفر(على التوالي) أي[1]:

$$\text{Lim } f(K) = \text{Lim } f(L) = 0$$

$$K \to \infty \qquad L \to \infty$$

$$\text{Lim } f(K) = \text{Lim } f(L) = 0$$

$$K \to 0 \qquad L \to 0$$

–القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال: تتمثل هذه القاعدة في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات حيث انه بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات فيم h وλ معطاة، يرجو قيمة واحدة $K^* > 0$ توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل إدخار S، و إذا رمزنا لها ب:$K^*(s)$

مع $dK^*(S)/sd$، و عليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو:

$$C^* = (1-s) + (K^*(s))$$

مما سبق يمكن إستخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية و معدل الاستهلاك للفرد الموافق معطي ب:

---

[1] صدر الدين صوايلي،**"النمو و التجارة الدولية في الدول النامية"**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجائر،2006/ص 18.

$$Cor=f(Kor) -(h+\lambda)$$

حيث **Kor** تمثل قيمة....التي توافق القيمة العظمى لC^* و إذا قمنا بتوفير نفس القية المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية و المستقبلية، فإن القيمة العظمى هي:*Cor*.[1]

ثالثا: نتائج نموذج سولو:

من خلال النموذج يمكن استخلاص مستوى التوازن طويل المدى[2]:

- نسبة رأس المال على العمل:الإنتاج و الاستهلاك للفرد تثمر بالمقدارλ؛
- المتغيرات على مستوى(رأس المال،الإنتاج و الاستهلاك) تنمو بمعدل$h+\lambda$؛
- معدل الأجر: $e^{\lambda t}[f(K^*) - K^* f(K^*)$ ينمو بمقدار λ؛
- مردودية رأس المال تساوي $f(k^*)$ وهي ثابتة .

بالاضافة إلى أن معدل النمو طويل المدى محدد عن طريق عناصر خارجية، فله ديناميكية الانتقالية(***Dynaligue de transition***) أي كيفية اقتراب الدخل الفردي لاقتصاد ما من حالته النظامية أو عند اللزوم إلى الدخل الحقيقي لاقتصاد أخر.

حيث أنه بقسمة المعادلة $Kd(t)/dt = f\,s\,[K(t)] - (h+\lambda)\,K(t)$

نحصل على معدل نمو رأس المال **Kg** $Kg=[Kd(t)td]/K$

$$= (s.f[K(t)]) - (h+\lambda)$$

و منه فإنه لما تكون **K** مرتفعة نسبيا فإن الإنتاجية المتوسطة لرأس المال **f(K)/K** تكون نسبيا منخفضة، غير أن **s.f[K(t)]** نسبيا مرتفعة، و الاستثمار الخام لوحدة رأس المال**Kg** و بالتالي فإن معدل النمو$n+\lambda$ ينخفض بمعدل الفعلي قيمة ثابتة **K** راس المال لكل عامل هو نسبيا مرتفع، و يؤول إلى حالته النظامية، و بنفس الطريقة يمكن تحديد بأن الاقتصاد الذي يبدأ برأس مال إبتدائي يفوق الحالة النظامية أي $K(0) > K^*$،فإن معدل نموه ينخفض في الزمن.

رابعا: نموذج سولو مع التقدم التقني

إن النموذج الأول لسولو لم يستطع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد و يظل ثابتا عند مستوى الحالة المستقرة و لتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني.

---

[1] صدر الدين صوايلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص89.

إذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام **F(K .L)** يمكن النظر إلى التقدم التقني**A** على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني.

تعطى دالة الإنتاج الكلية لهذا النموذج بالصيغة التالية: $\mathbf{Y=F=(K.A.L)}$

يتطلب ثبات نسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني نمو نسبة الناتج الفرد للتقدم التقني(F(K، و نسبة راس المال الفرد للتقدم التقني K حيث يمكن أن تكتب $\mathbf{Y = F^{\alpha} A^{(1-\alpha)}}$

α تمثل نصيب الفرد من الناتج الاجمالي.

و يمكن كتابة شروط التوازن في السلع على النحو التالي $\mathbf{\overline{K}\ G = [s\overline{k^{\alpha-1}}-(n+g+d)]}$

و من خلال هذه المعادلة يمكن أن نحصل على تعبير صريح لنسبة رأس المال الفرد للتقدم التقني في المدى الطويل على الشكل التالي : $\mathbf{[S/(n+g+d)]^{\frac{1}{1-\alpha}} = K^{*}}$

$$\overline{y} = \left(\frac{S}{n+g+d}\right)\alpha / \ 1-\alpha$$

توضح هذه المعادلة أن معدل النمو المتوسط مرجح بمعدل رأس المال بنسبة α و بمعدل نمو التقدم التقني بنسبة $(1-\alpha)$ و هذا ما يدل على أن المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي هو التقدم التقني.[1]

خامسا: إنتقادات نموذج سولو

من بين الانتقادات الموجهة لنموذج سولو نجد[2]:

- ✓ إهمال أثر التقدم التقني رغم أهميته الكبيرة؛
- ✓ إستحالة كون الاقتصاد ينتج منتوج واحد؛
- ✓ إهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على مدى تأثير نسبة $\frac{K}{L}$.

بالإضافة إلى هذه الانتقادات هناك إنتقادات أخري منها[3]:

- ✓ أهمال سولو مدى تأثير الاستثمار على النمو؛
- ✓ إفتراض الاقتصاد مغلق وسيلة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع و يكون إبتعادا في البلدان المتخلفة؛

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره،ص-ص110-112.

[2] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره،ص90.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص117.

✓ إفتراض النموذج لتماثل السلع إفتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.

الفرع الثالث: نماذج النمو الداخلي (النظرية الجديدة)

أولا: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد KA.

من الخصائص الأساسية لهذا النموذج هي عدم تناقص مردودية رأس المال(**K**) و يعود غياب هذا تناقص إلى الرأس المال البشري و تعطى صيغة النموذج العام ل**KA** كما يلي[1]: $Y = KA$

حيث: Y: حجم الناتج

K: مخزون رأس المال

A: تمثل تمثل ثابت موجب لمستوى التكنولوجية و الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.

كما يعبر عن الانتاج الفردي ب: **Y=KA**، و الانتاجية المتوسطة و الحدية لرأس المال ثابتة و مساوية لمعادلة سولو حيث:

$$A = \frac{f(K)}{K}$$

و معادلة سولو هي: $$Kg = \frac{\frac{dk(t)}{dt}}{K} = S(f(Kt/K) - (h+\lambda)$$

و بالتعويض A في معادلة سولو نجد: $$Kg = AS - (h+\lambda)$$

و ما دام **Y=KA** و **C=(1-s)y** فإن معدل نمو الناتج و الاستهلاك الفردي هي مساوية ل **Kg**.

و عليه فإن الاقتصاد ذو نموذج KA يمكن أن يكون لها معدل نمو فردي موجب مستقل عن التقدم التقني، بالإضافة إلى أن معدل النمو المرتبط بمعدل الادخار، و معدل نمو السكان، و على عكس النموذج النيوكلاسيكي فإن هذا النموذج لا يتنبأ بتنبؤ شرطي قارب مطلق أو شرطي حيث $\delta yg/Y=0$ و هذا من أجل كل مستويات **Y**.

ثانيا: نموذج رومر Romer(نموذج أثر الخبرة و إنتشار المعرفة):

تمكن رومر"**Romer**" من إعطاء نفس جديد للنظرية النيوكلاسيكية، و هذا عن طريق الفرضية التي تمثل في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، بحيث أن المؤسسة التي تدفع من رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، و هذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فإن الثانية المتمثلة في أن المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد، و عليه إذا إعتبرنا أنه يمكن تمثيل

[1]. Robertj.barro et Xavier sala-i- Martin, **La croissance économique** , traduit par Fabrice Magroll, édition Ediscience international, 1996, p13.

المعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر IA هذا يعني أن التغير $\frac{dAi}{dt}$ يمثل التعلم الكلي للاقتصاد، و الذي بدوره بتناسب مع التغير في iK لمخزون رأس المال و منه دالة الإنتاج عند رومر.[1]

$$Y_i = F(Ki.iKL)$$

بحيث: F تحقق الخصائص النيوكلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، و وفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لانهاية لما كل من رأس المال و العمل يؤولان إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

$$\lim_{K \to \infty} F(K_i) = \lim_{L \to \infty} F(L_i) = 0$$

$$\lim_{K \to \infty} F(Ki) = \lim_{L \to \infty} F(li) = \infty$$

إذا كانت كل منK و iL ثابتة،فإن كل مؤسسة هي معرضة إلى مردودية متناقصة ل iK كما هو ملاحظ في نموذج سولو، بالإضافة إلى أنه من أجل قيمة معطاة ل iL فإن دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى في iK وK، و بالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المر دودية الاجتماعية لرأس المال، و تتحدد دالة الإنتاج بالاستعانة بدالة كوب دوفلاص.[2]

تتمثل دالة كوب دو فلاص في: $Y_i = A.(Ki)^{\alpha}.(K.Li)^{\alpha-1}$

حيث $0 < \alpha < 1$

و بوضع $\grave{K}_i = K_i / L_i$ و $\grave{K} = K / L$

ثم بوضع فيما بعد $\grave{Y}_i = Y_i$ و K_i / K

الناتج المتوسط هو: $Y \neq K = f(L) = A - L^{1-\alpha}$

يمكن تحديد الناتج الحدي الخاص لرأس المال و ذلك بالاشتقاق بالنسبة ل K_i و بتثبيت K و L لنتحصل على

$$K = K_i$$

نحصل على $\frac{dYi}{dKi} = A.\alpha \ . L^{1-\alpha}$

و منه فإن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع التعلم عن طريق التمرن ة إنتشار المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية، و هو أقل من الناتج المتوسط و هذا لكون: $0 < \alpha < 1$

[1] أشواق بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] Reebertj. Barro et Xavier sala-i- Martin, op-cit,p-p165-177.

و يأخذ قيد الميزانية العلاقة التالية: $\frac{da}{dt} = \alpha = w + ar - c - an$

حيث: r تمثل مردودية الاصل.

α تمثل الأصل للفرد.

w تمثل الأجر.

و عليه فإن مشكل تعظيم دالة المنفعة U تحت قيد الميزانية عن طريق التعظيم الديناميكي يعطي بإستخدام دالة المنفعة المسماة بمردودية الإحلال غير زمنية و تعطى بالعلاقة التالية: $r=p=[\frac{\ddot{U}(c)c.}{\dot{u}(c)}](c/c/)$

حيث : $U(c)=\frac{c(1-\theta)}{1-\theta}$

حيث عندما ترتفع θ فإن العائلات تنحرف عن الاستهلاك النظامي في الزمن، و مرونة الإحلال لدالة المنفعة معطاة ب: $\frac{1}{\theta}$ و بالاستعانة بما سبق فإن دالة المنفعة تكتب كما يلي: $c/c = (1/\theta)(r-p)$ و بالتعويض قيمة r المتمثلة في: $A\,\alpha\,L^{1-\alpha} - \delta$ نتحصل على معدل النمو الاقتصادي غير الممركز:

$$cg = (1/\theta)(A\alpha\, L^{1-\alpha} - \delta - p)$$

و بالأخذ بعين الاعتبار الناتج المتوسط نتحصل على معدل النمو من طرف المخطط (التعظيم الاجتماعي) مع العلم أن: $g\,c < gc_p$

$$cg_p = (1/\Theta)[AL^{1-\alpha} - \delta - p]$$

يمكن الحصول على الاعظمية الاجتماعية إذا قمنا بتدعيم الاستثمار بمعدل $1-\alpha$ عن طريق ضريبة جزافية، إذا دفع الحاصلين على رأس المال جزء قيمته α من تكلفته، فإن المردودية الخاصة لرأس المال تساوي المردودية الاجتماعية.

ثالثا: نموذج النمو الداخلي لقطاعين (نموذج وزاوي– لوكاس1988).

ينطلق هذا النموذج من فرضية أن تكون دوال الإنتاج كالتالي[1]:

$$Y=C + K + \partial\, K=A\,(\square K)^{\alpha}$$

$$H+\delta H=B(1+u)H$$

بوضع $W=K/H$ و $X=C/K$ يمكن الحصول على معدل النمو gc للاستهلاك و معدل نمو ug ل u نحصل على:

$$g\,u = (1/\theta)[\alpha A.u^{(1-\alpha)}\, w^{(1-\alpha)} - \delta - p]$$

$$g\,u = B.\frac{1-\alpha}{\alpha} + uB - X$$

[1] Robert.j. Barro, Xavier Sala-i-Martin, ibid, p120.

و في الحالة النظامية فإن كل المتغيرات u، w، X لهم قيم ثابتة، و معدل نمو مشترك لكل منها Y، c، K، H هو: $g^*=(1/\square)[\ \beta-\sigma-p]$

و الرأس المال البشري موزع ما بين القطاعين بقيمة u كالتالي:

$$u^* = (\theta-1)\theta + [p+\sigma-(1-\theta)]/B\theta$$

خاتمة الفصل:

من خلال ما سبق نجد أن النمو الاقتصادي هو ناتج عن جملة من العوامل ترتكز في الأساس على عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل، رأس المال و التكنولوجيا حيث يكون لهذه العوامل تأثير على حجم الناتج و من ثم على عملية النمو الاقتصادي، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا إنتاجية و فقط، لان التكاليف البيئية و الصحية تكون في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الاقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف و التضحيات في المستقبل.

و إنطلاقا من نظريات نماذج النمو الاقتصادي و التي اختلفت في نظرتها و تفسيرها لعملية النمو الاقتصادي، حيث ركزت النظرية التقليدية لنمو الاقتصادي على عملية التراكم الرأسمالي، و نفس الأمر بالنسبة لبعض الكيتريين متمثلين في نموذج هارد-دومار، إلا أن التحليل الكيتري و نظريات الفكر المعاصر أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو.

الفصل الثاني:

انعكاسات البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2001-2014)

تمهيد :

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى التحديات الكبرى لتطور الدول النامية و التخلص من التخلف لتحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي المنشود، و في سبيل ذلك رسمت البيانات و الخطط و البرامج على اختلاف فلستها و توجهاتها لجميع الموارد لتحقيق ذلك.

ففي الجزائر و لتدارك ذلك التأخر الحادث في النمو الموروث على الأزمة الاقتصادية و المالية و السياسية و كذا الأمنية التي مرت بها البلاد ومنذ 2001 اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وكذلك عبر برامج تنموية انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ،مرور بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، وأخرا البرنامج الخماسي، وفي هذا الفصل سنتطرق إلى النمو الاقتصادي في الجزائر ذلك من خلال المبحث الأول، أما في المبحث الثاني سنتناول البرامج التنموية الممتدة من الفترة 2001- 2014 وفي المبحث الثالث نعين فيه أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول :أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر .

لقد نال موضوع النمو الاقتصادي في الجزائر اهتماما كبيرا ، حيث مر بمجموعة من المراحل وذلك خلال فترة الانتقال من الاقتصاد الوضعي إلى اقتصاد السوق، بالإضافة إلى تميزه بمجموعة من الخصائص والمؤشرات التي تساعده في الرفع من معدلات النمو الاقتصاد.

المطلب الأول : مراحل تطور النمو الاقتصادي :

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق ، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات وهي :

1-مرحلة التصنيع و النمو الاقتصادي من 1962 – 1988 .

2-مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي بين 1989 – 2000 .

3-مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2014 .

أولا : مرحلة الإنتظار و التصنيع من 1962 – 1988 :

عرف النمو الاقتصادي خلال هذه المرحلة فترتين[1] :

1-1 مرحلة الانتظار 1962 -1966 :عرفت الجزائر نمو متدنيا (68،19- %) لأنها كانت حديثة الاستقلال كما اتسمت بضعف مقوماتها المالية،و كذا تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي ، وسرعان ما ارتفعت نسبة تأميم الأراضي المعمرين سنة 1963 حيث تميزت هذه الفترة باستقلال الجزائر وفراغ في النظرية الاقتصادية و النموذج المراد إتباعه .

1-2 مرحلة التصنع من 1967-1988 : في هذه المرحلة شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي للطاقة ، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 الذي قدر ب(49،47 %) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية و ما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط ، وفي عام 1980 انخفض إلى 7،90 % و التي تسمى الصدمة النفطية الثانية نتيجة الحرب العراقية الإيرانية و أسعار النفط التي بلغت مستويات قياسية و لكن هذه الأسعار انهارت خلال أزمة 1986 المالية،مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات

[1]-كرباني بغداد ، " **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**" مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي 2005،ص2

وصلت إلى والي 0.4 % بالإضافة إلى سنتي 1987-1988 و التي كان فيها انخفاض ملحوظ في معدلات النمو قدرت ب (-0.7 %)و(-1 %) على التوالي مما أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي في الجزائر .

ثانيا- مرحلة الإصلاحات و التعديلات الهيكلية من 1989 إلى 2000 :

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر بثلاث مراحل أساسية [1] :

1- مرحلة الإصلاحات المحتشمة :نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية حيث وصل معدل النمو عام 1989 إلى 4.4 % بالإضافة إلى سنة 1990 انخفض مقارنة ب 1989 إلى 4% .

2- مرحلة التردد و التراجع في الإصلاح من 1992 – 1993 : خلال هذه الفترة طبع مسار الاصطلاح بطابع التردد و الارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في وقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد و لذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة و زيادة الاختلالات ، إذ زاد الاستهلاك الحكومي الذي وصل إلى 2 % من الإجمالي الناتج المحلي و هبط الاستثمار بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلالات المالية فقد عرفت الميزانية العامة عجز قدر 100 % سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية و كذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992 – 1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة الشد المالي مما أثر على التطورات النقدية و نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية و انهيار أسعار النفط انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة 1993 (1.2 %) .

3- **مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-2000** :تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الاقتصادي الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من1987إلى 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4.4 % و نمو بمعدل 5.1 % سنة 1998 وان كان النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر .

وبعدها عاود انخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3.2% و2.2 % على التوالي ، ومن أسباب الانخفاض هو انخفاض حجم الاستثمار سواء كان عاما أو خاصا و يتميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال الفترة، يبرز قطاع المحروقات على أنه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر إبان تلك الفترة إذ بلغ متوسط

[1] طاوش قندوسي ،"**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي** دراسة حالة الجزائر(1970 -2012)" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر ، 2014، ص ص 83، 84 .

النمو الاقتصادي المحروقات 2.5 % ومتوسط معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات 2.2 % وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

ثالثا : مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001 -2014 :

تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية ، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام 28.31 % سنة 2003 وكان معدل النمو الاقتصادي هو 6.8 % و بالنسبة لمرحلة 2005-2009 فان معدلات النمو تراجعات وكذا في مرحلة من 2010 – 2014 حيث وصل إلى 3.3 % و سنتطرق له بالتفصيل فيما بعد.

المطلب الثاني : خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الأول : خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية [21]:

–مستوى نمو غير كافي : أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب أن لا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6 % عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1% غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فان النمو مازال غير كافي من أجل :

- تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان .
- تغطية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

و تعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان و طموحاتهم غير محددة و قدرتهم على خلق و إعداد السياسات العمومية و تنفيذها، و إن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره ايجابي لأن هذا النمو يسمح بزيادة اليد العاملة بكثرة و حركتها المتزايدة و كلفتها الزهيدة.

لكن الاختلال الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين على العمل و بين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة و توزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

–**ضعف نمو الإنتاجية** : إن مستو النمو و نوعية تحددها إنتاجية العمل و رأس المال ، لكن العلاقة بين الإنتاج و الوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال، فحصيلة العشرية الممتدة بين 1967–1987

[1] النمو الاقتصادي،"**منتدى لمدية**"، القسم الجامعي،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،عن الموقع :
Google.123.ST/t542-topic2015 مارس

أبرزت هذه الظاهرة التي تواصلت حتى سنة 1994 ، و حسب البنك العالمي فان تطور الإنتاجية الإجمالية للعوامل كان سلبا (-4.3 % عن كل عوامل) خلال الفترة الممتدة (1995-1999) غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسها إلى تأهيل الموارد البشرية و التسيير و الثقافة الاقتصادية و عبئ القطاع الموازي.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال 1995 -2000 :

يوجد نوعان من المؤشرات الإقتصادية لنمو منها مؤشرات التوازن داخلية ومؤشرات التوازن الخارجية سنوجزها فيما يلي :

ا–مؤشرات التوازن الداخلي :

أولا : النمو الاقتصادي : عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة ، وذلك راجع بالأساس إلي عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع النمو الاقتصادي ، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، و الذي كانت أولوية إعادة التوازن لميزان المدفوعات و الحد من ارتفاع معدلات التضخم .

الجدول (1):نمو الناتج المحلي الحقيقي في الجزائر 1995 –2000

(الوحدة %)

السنـــــوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج الحقيقي	3.2	3.2	1.1	5.1	3.2	2.2

المصدر : كريم بودخدخ ،"**أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر**" ،رسالة الماجستير جامعة الجزائر،2010 ،ص 83.

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة سنتي 1995 -1996 قدرب3.2 % وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات و الموارد المتاحة ، و عرف معدل النمو الاقتصادي انخفاضا حادا سنة 1997 إلى مستوى 1.1% ثم شهد ارتفاعا كبيرا في سنة 1998 وصل إلى 5.1 % ،ثم عاود الانخفاض إلى 2.2% سنة 2000 .

الجدول (2) : تطوير النمو الاقتصادي خارج المحروقات و في قطاع المحروقات 1995–2000 .

(الوحدة %)

السنـــــوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع المحروقات	4.4	3.6	6	4	6.1	4.9
خارج قطاع المحروقات	3.5	3.1	1.3	5.7	1.7	0.8

المصدر : كريم بودخدخ ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر** "،رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ،2010 ، ص84

من خلال الجدول نلاحظ أن النمو الاقتصادي لقطاع المحروقات في تذبذب بنسبة معتبر ، حيث بلغ أعلى ارتفاع له سنة 1999 ب:6.1 % و هذا ما يبرز لنا أن قطاع المحروقات هو المصدر الرئيسي للنمو خلال تلك الفترة . أما فيما يخص قطاع خارج المحروقات في تذبذب ، وذلك لارتكاز السياسة الاقتصادية للجزائر على العمل قصد الحد من عجز ميزان المدفوعات و ميزانية الدولة .

ثانيا : البطالة:و نعبر عن معدل البطالة في الجدول التالي:

الجدول (3) : تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1995-2000 .

(الوحدة: %)

السنـــوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطـــالة	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.3

المصدر : أمين شفير ،"**الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على البطالة و التشغيل–حالة الجزائر**–"رسالة الماجستير، جامعة الجزائر ، 2001،ص 205.

من خلال الجدول نجد أنه قد سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بشكل كبير و مستقر في آن واحد خلال الفترة 1995-2000 وذلك امتدادا للآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 و التي أوصلت الجزائر إلى حالة إيقاف المدفوعات ما تطلب منها طلب مساعدة صندوق النقد الدولي الذي أقر برامج تهدف بالأساس إلى الحد من التوظيف في القطاع العام، الذي كان يعتبر أهم قطاع مشغل للعمالة رفقة قطاع الخدمات وذلك ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ثالثا : التضخم و معدلات الفائدة .

1-**التضخم:** نعبر عن معدلات التضخم في الجدول التالي:

الجدول (4) : تطور معدلات التضخم في الجزائر 1995-2000.

(الوحدة %)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	30	5	4	3	2	0

المصدر:أمين شفير،"**الإصلاحات الاقتصادية و أثارها علي البطالة و التشغيل–حالة الجزائر**"رسالة الماجستير،جامعة الجزائر،2001 ،ص 205.

شهدت معدلات التضخم خلال الفترة 1995–2000 انخفاضا واضحا ، حيث أنه و بعد أن قدرت ب 29.8 % سنة 1995 انخفض مع تتابع السنوات لتصل الى 0.3 % سنة 2000، وذلك ناتج عن السياسة النقدية المشددة التي اتبعها البنك المركزي الجزائري بناءا على تعليمات صندوق النقد الدولي من خلال مضمون برنامج التعديل الهيكلي ، الذي كان من أهدافه الرئيسية الحد من معدلات التضخم المرتفعة.

02– معدل الفائدة:

الجدول (5) : تطور معدلات الفائدة في الجزائر 1995-2000

(الوحدة: %)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدلات الفائدة على الإقتراض	20	18	13	12	11	10
معدلات الفائدة على الإيداع	15	13	10	9	7	7

المصدر : كريم بودخدخ ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –حالة الجزائر**" ،رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ،2009-2010 ، ص 85.

وقد سارت معدلات الفائدة في نفس اتجاه تطور معدلات التضخم خلال الفترة المعينة ، سواء كانت معدلات الفائدة على الاقتراض أو على الإيداع، لكن معدلات الفائدة الحقيقية عرفت سنتي 1965 ،1996 مستويات سالبة بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، و واصلت الانخفاض إلى أن وصلت سنة2000 إلى 10% بالنسبة لمعدلات الفائدة على الاقتراض ، و6 %بالنسبة لمعدلات الفائدة على الإيداع

رابعا : توازن الميزانية العامة :

الجدول (6): الإيرادات و النفقات، توازن الميزانية 1995–2000 .

(الوحدة:%)

المؤشرات / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الإيرادات	30	32.1	33.4	27.4	29.4	38.5
النفقـــــات	31.4	29.2	31	31.2	29.9	28.8
توازن الميزانية	17.6	21.7	19.9	12.9	17.9	28.5

المصدر: : كريم بودخدخ ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر**" ،رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ،2009-2010 ، ص 85.

شهدت الميزانية العامة على طوال الفترة 1995-2000 تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض إلى أن وصلت الى نسبة 28.5 % سنة 2000 و كذلك بالنسبة للإيرادات و النفقات التي عرفتا أعلى نسبة 38.5% ،31.4 % على التوالي.

ب– مؤشرات التوازن الخارجي :

أولا : الميزان الخارجي:

الجدول (7): الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1996–2000 .

(الوحدة= مليار دولار)

الؤشرات / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
الصـــــــــادرات	13.25	13.82	10.82	12.32	21.68
الواردات	9.09	8.13	8.63	8.96	9.43
رصيد الميزان التجاري	4.16	5.69	1.51	3.36	12.34
رصيد ميزان المدفوعات	-2.09	+1.16	-1.74	-2.38	7.58

المصدر: كريم بودخدخ ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر** "،رسالة الماجستير، جامعة الجزائر، 2009-2010 ، ص 85.

شهد الميزان في الجزائر خلال الفترة 1996- 2000 تذبذبات عديدة راجعة بالأساس إلى التذبذب الذي سجلتها الصادرات بسبب تقلبات سعر النفط الجزائري خلال نفس الفترة انطلاقا من أن المحروقات تشكل حوالي 98% من إيرادات الجزائر.

ومن جهة أخرى فان رصيد ميزان المدفوعات سجل في الغالب خلال الفترة 1996-2000 عجزا خلال سنوات 1999،1998،1996 قدر ب: 2.9-، 1.7-و2.38-مليار دولار على التوالي، و بعدها شكل ارتفاعا معتبرا وصل إلى 12.34 سنة 2000 .

ثانيا : سعـــر الصـــرف:

الجدول (8):تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1995-2000.

(الوحدة %)

السنـــوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعـــر الصرف	47.6	54.7	57.6	58.7	66.5	75.5

المصدر علي بن:بلعزور ،"**محاضرات في النظريات و السياسة النقدية** "،ديوان المطبوعات ،الجامعة، الجزائر ،2004.

عرف سعر الصرف الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ارتفاعا أدى إلى تدهور قيمة الدينار الجزائري خلال الفترة 1995-2000 بما يقارب 58.6 % ، وذلك راجع إلى السياسة التي انتهجها البنك المركزي الجزائري في إطار تخفيف قيمة الدينار الجزائري قصد تشجيع الصادرات الجزائرية و زيادة ميزاتها التنافسية للحد من عجز ميزان المدفوعات المسجل خلال فترة التسعينات ، و ذلك بناءا على تعليمات صندوق من خلال برنامج التعديل الهيكلي الممتد على طول الفترة 1995-1998.

ثالثا :احتياطي الصرف و الدين الخارجي:

الجدول (9) :احتياطي الصرف و الدين الخارجي 1995-2000

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف	-	4.2	8	6.8	4.4	11.9
ديون متوسطة وطويلة الأجل	31.3	33.2	31	30.2	28.2	25.1
ديون قصيرة الأجل	0.2	0.4	0.1	0.2	0.1	0.1
إجمالي الدين الخارجي	31.5	33.6	31.2	30.4	28.3	25.2
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	76.1	73.5	66.4	64.8	58.9	47.2
خدمة الدين الخارجي	4.2	4.5	4.4	5	5.1	4.5

المصدر:بلعزور بن علي ،" **محاضرات في النظريات و السياسة النقدية** "،ديوان المطبوعات ،الجامعة، الجزائر ،2004.

من خلال الجدول نلاحظ بأنه خلال الفترة 1996-2000 سجل احتياطي الصرف في المتوسط ما مقداره 7.06 مليار دولار وجاء تطور احتياطي الصرف في نسق تطور سعر النفط الجزائري بحكم أن غالبية صادرات الجزائر عبارة عن محروقات ، و قد تراوح ما بين صعود وهبوط انعكس على تطور حجم الدين الخارجي لنفس الفترة و أدنى قيمة له سنة 2000 بقيمة 25.2 مليار دولار ، فيما سجل مؤشر خدمة الدين الخارجي استقرارا عند مستوى منخفض على طول الفترة 1995-2000 بلغ المتوسط 4.5 مليار دولار و ذلك راجع بالأساس إلى إعادة جدولة الديون خلال الفترة مع دائني نادي لندن و نادي باريس.

المبحث الثاني :البرامج التنموية في الجزائر خلال :(2001-2014).

رغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون تطلعات ، صحيح أنها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية وعودة النمو الاقتصادي الايجابي ، إلا أنها أغلقت العوائق الجذرية للنمو اقتصادي ولهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية والتأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق و تحسين منظومة إدارة الحكم و كفاءة الإدارة ، و لقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 و ما تبعه من تحسين في معظم القطاعات الاقتصادية ، كل هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) ،البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

المطلب الأول : محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي و نتائجه.

جاء هذا البرنامج في أعقاب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا و مضمونا ، مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات بمجموعة من الاختلالات الاقتصادية ، المالية و الاجتماعية وكذا عقب بداية الانفراج في أسعار البترول مع بداية الألفية الثالثة ، وقد رصدت له أموال كبيرة قدرت ب7.5 مليار دولار أي ما يقابل 525 مليون دينار جزائري موزعة كما يلي:

الجدول (10): التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

(الوحدة: مليار دج،%)

السنـــــــوات	المبالغ المالية(مليارد ج)	نسبة المبالغ%
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
المجموع	525	100

المصدر :فوزية خلوط :"**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة**"،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ، العدد20 ،فيفري ،ص99 .

من الجدول نلاحظ كبر حجم المبالغ المالية المخصصة خلال 2001-2002 و هذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي ، وفي سنة 2003 نلاحظ انخفاض قيمة المبالغ المخصصة ،أما في 2004 انخفضت قيمة المبالغ لتصل 20.5 مليار دج.

الفرع الأول:أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف تتمثل في أهداف نوعية و أخرى عملية .

1-**الأهداف النوعية** : تتمثل في[1] :

-تحسين مستوى المعيشة للمواطن من خلال توفير مناصب العمل و التقليل من البطالة؛

-تطوير المنشآت الصحية و المرافق الجوارية ؛

-إصلاح و توسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب و تطويرها؛

-تطوير و تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية الغذائية و هذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

2-**أهداف عملية:** تتمثل في أربعة أهداف هي [2]:

[1] عمار عماري ، وليد محمادي ،"**أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر** "،الملتقى الدولي حول :"**تقييم أثار برامج العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014** "،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1-الجزائر ،يومي 11-12مارس،2013،ص ص6،7.

[2] سامية بزازي، خير الدين معطى الله ، "**البرامج التنموية و أثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال 2001-2004** "، الملتقى الدولي حول" تقييم أثر لبرنامج الاستثمار العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014" ، كلية العلو الاقتصادية و علوم التسيير ن جامعة سطيف 1، الجزائر ، أيام 11-12مارس 2013 ،ص4

-دعم النشاطات الإنتاجية على رأسها الفلاحة ، الصيد والوارد المالية من خلال العمل على استغلال الموارد المالية المتاحة على طول الساحل الجزائري ؛

-ركز البرنامج على توفير متطلبات التنمية المحلية من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتبارها دعامة رئيسة من خلال قدرتها على الجمع بين التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ؛

-تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي من خلال غلاف مالي قدره 210.5 مليار دينار موزعة على تهيئة تجهيزات الهيكلية للعمران ، و إعادة إحياء فضاءلت ريفية في الجبال ، الهضاب العليا و الوحدات ؛

-كما اهتم البرنامج بالمنشات القاعدية ، والعمل على تقوية الخدمات العالمية و تحسين ظروف المعيشة وتنمية الموارد البشرية.

الفرع الثاني : خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .

تتمثل خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي [1]:

-تم تكييف البرامج وفقا للظرف السائدة حيث أن البرنامج أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر ، كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل الشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001 ؛

-رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية بهدف الحصول على نتائج ايجابية و منها عصرنة إدارة الضرائب ووضع صندوق ترقية المنافسة الصناعية و تهيئة المناطق الصناعية.....الخ؛

-إن نجاح هذا البرنامج متعلق بتطبيق إصلاحات رئيسة تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي ، و قطاع الطاقة و القطاع الاقتصادي .....الخ.

الفرع الثالث : محاور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004.

ترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على خمس قطاعات ممثلة في الجدول الموالي:

1 مبارك بوعشة،"**من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الاستثمارية–مقارنة نقدي**ة"، الملتقى الدولي حول:"تقييم أثار برامج الاستثمارات العمومية و إنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1،الجزائر،أيام،11-12 مارس 2013،ص4.

الجدول (11): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .

(الوحدة: مليار دج،%)

طبيعة الأعمال	رخـــص البرنامج(مليار دج)					مجموع رخص البرنامج%
السنـــة	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.3	22.5		65.4	4..12
تنمية المحلية و البشرة	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	40.1
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525	100

المصدر :كمال الدين فراس محمد بن عيسى، "**أثار الإنفاق العام على الدخل و التوظيف و توزيع الدخل و مستوى الأسعار في الجزائر خلال2001-2004**"، الملتقى الدولي حول:"**تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014**"،: ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف1،الجزائر 11-12 مارس 2013،ص4.

إن تقسيم الغلاف المالي الإجمالي بهذا الشكل هو الذي تم اعتماده و عرضه خلال التصويت على البرنامج ضمن مجلس الوزراء المنعقد خلال شهر أفريل 2001.

1-دعم الإصلاحات :

قدر المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإصلاحات ب45 مليار دينار على امتداد أربع سنوات و هو ما يمثل 8.6% من المبلغ الكلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و هو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وفقا لمعايير الفعالة ، على هذا الأساس فإن الإجراءات المتخذة لمرافقة الإصلاحات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي تهدف إلى إعادة هيكلة و تحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة.

2-**دعم النشاطات المنتجة** :يتضمن دعم النشاطات المنتجة تدعيم قطاعي الفلاحة و الصيد البحري و الموارد المالية ، وذلك بالاعتمادات مالية معتبرة مقدرة ب :65.4 مليار دينار .

2-1 -**القطاع الفلاحي** :كان للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أثر بالغ في تحسين البرنامج ، والجدول المالي يوضح تطور المنتجات الفلاحية خلال الفترة 2001-2004.

الجدول (12):تطور بعض المنتجات الفلاحية جلال الفترة 2001-2004

(الوحدة: مليون قنطار)

	2001	2002	2003	2004	المتوسط
الحبوب	26.57	19.51	42.30	40.31	32.27
البطاطا	9.67	13.37	18.80	20	15.46
البقول الجافة	0.38	0.43	0.60	0.58	0.50
الخضر الطازجة	23.95	25.04	26.41	36	27.86
الزيتون	2	1.92	1.68	4.69	2.57

المصدر :آمال حنفاوي ،"**مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الإنعاش الاقتصاديين بين الواقع والطموح** "، الملتقى الدولي حول :"تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو خلال 2001-2004 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف1،الجزائر ،يومي 11،12مارس 2013 ، ص8.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الفلاحة شهد تطور كبير في منتوج الحبوب الذي وصل إلى 40.3 مليون قنطار سنة 2004 تليه الخضر الطازجة بكمية وصلت إلى 36 مليون قنطار ،بينما البطاطا و البقول الجافة كانت ضعيفة نوعا ما.

2-2 الصيد و الموارد المالية: إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة و موردا هاما للثروة إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي .

إن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى[1]:

- تخصيص موارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري و يعتبر الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج؛
- أنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات ، بفتح فرع التعاون الفلاحي لدى الصندوق الذي يتمتع بشبكة صناديق الواقعة على مستوى مراكز و تربية المائيات؛
- إدخال الإجراءات جبائية و جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
- معالجة ديوان المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين بالمبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

-الجدول التالي يلخص المحتوى المادي و تكلفة المشاريع خلال فترة تطبيق البرنامج.

1 كريم زمان،"**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2009**"،مجلة ابحاث إقتصادية و إدارية، العدد التاسع، جامعة بسكرة،جوان 2010،ص 201.

الجدول (13): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الصيد البحري و الموارد المائية.

البرنـــــامج	المحتوى المادي	التكلفة المالية
الصيد الساحلي	تحديث 300وحدة	%1.0
الصيد التقليدي	تحديث 750وحدة	%0.8
السواحل الحوضية	تهيئة 29موقع	%0.3
الصيد في الأعماق	إنشاء 168وحدة	%1.9
تربية الأسماك		%0.8
المجموع		**4.8**

المصدر :عياش بولحية، "**دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001–2004**"،مذكرة الماجيستير، فرع : التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة الجزائر (3)، 2011،ص74.

3-**التنمية المحلية و البشرية** : و تتضمن ما يلي:

3-**1التنمية البشرية** : لاشك أن الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق التنمية البشرية منذ الألفية الثالثة بالغة الأهمية لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الإعتمادات المالية التي رصدت عبر مختلف برامج التنمية ، غير أن تتبع تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2004.

و مع بداية الألفية اعتبر برنامج الأمم المتحدة الجزائر من بين الدول ذات التنمية البشرية إذ تقدر تكلفة البرنامج ب 90.3مليار دج.[1]

3-2 **التنمية المحلية**:و تكمن في البرامج التالية[2]:

إن البرنامج المقترح و المقدر ب 113 مليار دج ، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات:

- التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للموطنين ؛

1عياش بلعاطل ، سميحة نوي ،" **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001–2004**، الملتقى الدولي حول "تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، الجزائر يومي 11،12مارس2013.

10-Blan du programme de soutioen de la relance économique, septembre,2001à decembre2003,p6-7 :

- إن البرنامج يتضمن انجاز مخططات بلدية موجهة أغلبها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني ؛
- إنهاء المشاريع المرتبطة بالطرق تطهير الماء و المحيط ، وكذلك الخاصة بانجاز البنى التحتية للاتصال و تشجيعها كلها على استقرار و رجوع السكان ، و لا سيما منها المناطق التي مسها الإرهاب؛
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة ، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

الجدول التالي يوضح القطاعات المستفيدة من التنمية المحلية:

الجدول (14): توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التنمية المحلية .

(الوحدة:مليار دج)

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
مخططات التنمية للبلدية	4	13.0	16.5	-	33.5
الـــــــري	1.7	7.4	1.5	-	13.6
البيئـــــــــة	1.5	2.0	2.0	-	5.5
البريد و المواصلات	-	6	6	-	14.6
هياكل قاعدية طرقية	13.0	-	-	-	13.0
منشآت إدارية	5.7	5.2	5.2	-	16.9
المجمـــــــوع	**28.9**	**31.2**	**31.2**	**0**	**97.0**

المصدر :مصالح رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)عن الموقع

www.eg.gow.dz/psre/bilan-psre.htm

نلاحظ من الجدول أن المخططات البلدية للتنمية خصص لها أكبر مبلغ قدر ب 33.5مليون دج لتصليح طرق البلدية و الولائية و المياه شبكات التطهير، أما فيما يخص قطاع الري ، الهياكل القاعدية ، الطروقية ، البريد والمواصلات و المنشآت الإدارية منحت لها مبالغ معتبرة تراوحت بين 16.9و13مليون دج ،أما بالنسبة للبيئة فكانت 5.5 مليون دج و هذا لحماية البيئة والمحيط.

3-3 التشغيل و الحماية الاجتماعية :

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان التشغيل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلافا ماليا يقدر ب 16مليار دج ، فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة و المتعلقة بالولايات المحرومة أما هذه البرنامج

من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ب:70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة لتلك الفترة ، أما عن النشاط الاجتماعي فيتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا و إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي 0.7 ملايير دج للبلديات المحرومة و أخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.[1]

و الجدول التالي يوضح العمليات التي تنطوي تحت هذا البرنامج .

الجدول (15): توزيع الاعتمادات المخصصة لقطاع الشغل و الحماية الاجتماعية

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
العمليات الخاصة بالشغل و القرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية	2.36	3.35	1.0	1.0	7.7
المجمـــــــــوع	3.5	6.0	4.5	3.0	**17.5**

المصدر : رئاسة الحكومة ، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

www.eg .gow.dz/psre/bilan-psre.htm .

نلاحظ من خلال الجدول أن العمليات الخاصة بالشغل و القرض خصص لها أكبر مبلغ وذلك لتدعم الأعمال الكبرى و التي تتطلب تشغيل أكبر حجم من اليد لعاملة ، أما فيما يخص العمليات الخاصة بالحماية الاجتماعية فإنه يتعلق بنشاطات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع.

و في ظل تدعيم القرض كانت مساهمة البنوك العمومية في تمويل مختلف المشاريع الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2001-2004، كما هو موضح في الجدول التالي:

1عمر عبود :"**جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة** "، الملتقى الدولي حول"التحولات السياسية و إشكالية التنمية في لجزائر ،واقع وتحديات "تنظيم كلية العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الجزائر 2007،ص5.

الجدول (16): حجم التمويل المقدم من البنوك العمومية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة(2000-2004).

البنوك العمومية	حجم التحويل(مليار دينار)	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
CAP	80,4	1577	33384
BNA	22,1	963	15343
BEA	28,5	799	8350
BDL	8.9	460	4730
BADR	149.7	50961	218985
الجموع	289,6	54260	280792

المصدر: سامية بزازي، خير الدين معطى الله ، **"البرامج التنموية وأثرها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2004** "، الملتقى الدولي حول :"تقييم أثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2004 "،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1،الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013، ص8.

من خلال الجدول يمكن القول أن البنوك العمومية ساهمت بشكل واضح في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الرغم من المشاكل و الصعوبات التي تواجهها هذه الأخيرة في الوفاء بإلتزاماتها في الآجال المحددة، وقد بلغت حجما معتبرا حيث بلغ حجم القروض بين 2000-2001 ما مقداره 42 مليار دج ، ليتطور بين سنتي 2000 و 2002 إلى 68 مليار دج ، و بين سنتي 2002 و2003 ليصل إلى 1،7مليار دج ، و أيضا بين سنتي 2003-2004 ليصل إلى 182 مليار دينار حتى يصل سنة 2004 إلى 289،6 مليار دج.

4- الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية:

خص هذا القطاع بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج بمبلغ يقدر ب 210،5 مليار دج ، وهذا يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر سنة 1986 و السياسات التقشفية التي اتبعتها الحكومة في فترة التسعينات و التي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية.

و تتمحور حول مجالين أساسيين هما [1]:

[1] عبد الرزاق مدوري، **"عرض و تقييم البرامج الإستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر –نظرة تحليلية–"**، الملتقى الدولي حول :"تقييم أثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2004 "،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1،الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013، ص12.

4-1 **التجهيزات الهيكلية** :يتعلق بانجاز عدة مشاريع ترمي لترقية الإطار المعيشي للمواطنين حيث خصص له غلاف مالي قدر ب:142،9مليارد ج و الذي وزع وفق التالي:

-البنية التحتية للمياه 31،3 مليار دج؛

-البنية التحتية للسكك الحديدية 54،6 مليار دج؛

-الاتصالات السلكية واللاسلكية 54،6 مليار دج؛

-الأشغال العمومية 45،3مليارد ج؛

-تأمين نقاط دخول الموانئ و المطارات 1،7مليار دج.

4-2 **إحياء المناطق الريفية في الجبال و الهضاب العليا و الواحات:**

فقد خصص له 67،6 مليار دج (المحيط 6،1 مليار دج ، طاقة 16،8 مليار دج ، الفلاحة 9،1 مليار دج، السكن 35،6مليار دج)

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و نتائجه 2005-2009.

يعد هذا البرنامج بمثابة الإطار المؤكد لتوجيهات الجزائر التي تم إقرارها ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي ، وهو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد و خلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش و ازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري ، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري و الذي بلغ حوالي38.5 دولار سنة 2004 ، و جاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ملبين 2005-2009.

الفـــــرع الأول:أهداف البرنامج.

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي[1] :

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد؛
- تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج ؛
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارها أهم عوامل النمو الاقتصادي؛

1-آنيسة عثماني ، لامية بوحصان :"**دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**" الملتقى الدولي :"تقييم أثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال2001-2004 "،كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ، يومي 11-12 مارس 2013، ص9.

- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير الشرعية التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة ؛
- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهل أداة الإنتاج أو الإصلاح المالي و البنكي ؛
- استكمال الإطار التحفيزي و الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الوطني الخاص.

الفرع الثاني: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

تتمثل خاصية هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 الى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ، بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه ما يلي [1]:

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب ،صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 373 مليار دج؛
- برنامجا تكميليا خاص لفائدة ولايات الهضاب العليا ، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج ؛
- برنامجا تكميليا من 270000 سكنا موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ
- 800 مليار دج؛
- 200مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادة العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2009 .

[1]- مبارك بوعشة ، مرجع سبق ذكره،ص 14.

الفرع الثالث: محاور البرنامج التكميلي:

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج في محاور رئيسية ممثلة في الجدول التالي:

الجدول (17) : مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

(الوحدة: مليار دج،%)

القطـــــاعات	المبلغ(مليار دج)	النسبـــــة%
تحسين ظروف المعيشة	1908،5	45،4
تطوير المنشآت الأساسية	1703،1	40،5
دعم التنمية الاقتصادية	337،2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديات	203،9	4،9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1،2
المجمـــــــوع	**4202،7**	**%100**

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) على الموقع:

http://wwwpremier –ministèr,dz,cousulté05/03/2015

إن البرنامج التكميلي لدعم النمو يبرز من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي في شكل المحاور التي يشملها .

1-**تحسين ظروف معيشة السكان** :يمثل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب45.4% (1908،5 مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية و البشرية ، و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل و من ثم على حركية النشاط الاقتصادي ،و لقد وزعت هذه الحصة على عدة قطاعات ،و كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن (555مليار دج) ، ويليه قطاع التربية الوطنية (200مليارد ج) في شكل إنشاء مزيد من المدارس قصد تحسين ظروف التمدرس ، و تأهيل المرافق التربوية و المنشآت الثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي (141مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوي الجامعة الجزائرية.[1]

1-سهام قرقور ،سلمى حناشي :"**مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة و متغيراتها –حالة الجزائر** "،مذكرة الماجستر، في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 8ماي 1945،قالمة، 2013،ص121.

2-**تطوير المنشآت القاعدية** : احتل هذا المحور المرتبة الثانية بنسبة 40،5%من اجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ، و هذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة للقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية حيث وزعت هذه القيمة (1703،1 مليار دج) على أربع قطاعات فرعية كما يلي :

- النقل (700مليار دج)،الأشغال العمومية (600مليار دج)،الماء (سدود وتحويلات)(393مليار دج)، تهيئة الإقليم (15،10مليارد ج)؛
- نلاحظ بأن قطاع النقل يتصدر قائمة اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج؛

3-**دعم التنمية** : يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية هي[1]:

-**الفلاحة و التنمية الريفية** :حيث خصص له ما قيمته 300 مليار دج ، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

-**الصناعة** : حيث خصص لهذا القطاع 13،5 مليار دج و ذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية و كذا تطوير الملكية الصناعية.

-**ترقية الاستثمار** : حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل و تهيئة المناخ لجلب الاستثمار سواء كانت محلية أو أجنبية.

-**الصيد البحري** : حيث خصص له ما قيمة 12مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

-السياحة خصص له ما قيمته 3.2مليار دج بهدف إنشاء 42منطقة توسيع سياحي .

-**المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية**:إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة و مناصب العمل ، و كذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري ، خصصت الدولة لها ما قيمته 4مليار دج.

-البريد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال :خصص لها مبلغ 16،3 مليار دج لأنه يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية و البعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية و كذا رقمنه 61 محطة أرضية.

-**العدالة** :حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس ،حيث يمثل الضمان الكامل و الأمثل لمصالح الأفراد و المؤسسات ، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين ، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

[1]-صالحي ناجية،:مخناش فتيحة ، مرجع سبق ذكره،ص ص 8،9.

-**الداخلية:** و الغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية ،وذلك بمبلغ64 مليارد ج .

التجارة : إذ أنه وقصد تحسين القضاء التجاري و تنظيم السوق لتجارية بشكل رئيسي،خصص له مبلغ 2 مليار دج ، وجاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف بغرض تحقيق جملة من الأهداف لوسيطة و هي :

- انجاز مخابر مراقبة النوعية.؛
- اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية ؛
- انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

المالية:حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب بالخصوص ، وذلك بغلاف مالي قدر ب65 مليون دج.

المطلب الثالث : محتوى برنامج الخماسي 2010-2014.

جاء برنامج الخماسي في إطار مواصلة المشاريع التي سبق إقرارها و تنفيذها في البرنامجين السابقين ، حيث خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن و المقدر ب286 مليار دولار ، و الذي من شأنه تعزيز الجهود التي تشرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و لقد شمل هذا البرنامج تحقيق ما يلي :

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار ؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار .

-الفرع الأول : أهداف برنامج الخماسي 2010-2014.

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية [1]:

- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب شغل ؛
- دعم التنمية البشرية و ذلك بتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة و الضرورة لتنمية الاقتصادية؛
- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و دعم تطوير البحث العلمي ؛

1-محمد بو هزة ،صباح برا:ج"**أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع فالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009**" الملتقى الدولي حول :"تقييم آثار برنامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها على الشغل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة سطيف1، الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013،ص21.

- تحسين إطار الاستثمار و محيطه ؛
- تطوير المحيط الإداري و القانوني القضائي للمؤسسة ؛
- مواصلة التجديد الفلاحي ؛
- تنمية القدرات السياحية وا لصناعية التقليدية؛
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

الفرع الثاني : خصائص برنامج الخماسي.

إن المبلغ المالي الكبير المخصص لهذا البرنامج يتوافق و الالتزام الذي قطعه رئيس الجمهورية من أجل برنامج جديد بمبلغ 150مليار دج ، كما ينبثق بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية ، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنه الإنفاق الحكومي و تعزيز مكافحة أعمال المساس بأملاك ت العمومية من خلال[1] :

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع لم تنتهي الدراسات فيه و لم يتوفر الوعاء العقاري لانجازه ؛
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية؛
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معد من مدونة القطاع المعني؛
- تعبئة الوعاء العقاري مطلوبة لانجاز برنامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفاقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية ؛
- تدعيم أدوات الدراسات و الانجاز.

الفرع الثالث :مضمون البرنامج الخماسي 2010-2014.

لقد تم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق مايلي :

[1]-بو عشة مبارك ، مرجع سبق ذكره،ص ص،18،19.

الجدول (18) :مضمون البرنامج الخماسي (2010–2014).

(الوحدة:مليار دج،%)

المحـــــــاور	المبـــــلغ	النســـــــبة %
التنمية البشـــــــرية	9903	45،42
–المنشآت القاعدية	8400	38،52
–التنمية الاقتصادية	3500	10،05
–البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	6،01
المجمـــــــــوع	22053	100

المصدر : من إعداد الطالبتين ،من بيان مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 24ماي2010 ،المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج تتمثل في :

❖ يخصص هذا البرنامج لقطاع التنمية البشرية من خلال :

- ما يقارب 5000منشأت للتربية الوطنية ، 600 ألف مكان بيداغوجي جامعي ، 400 ألف مكان إيواء للطلبة أكثر من 300 مؤسسة للتعليم و التكوين المهنيين ؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها : 172 مستشفي ، 45 مركب صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة ، توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي ؛
- أكثر من 500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة و الرياضة ؛
- و كذا برامج هامة لقطاع المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال .

❖ خصص لبرنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية و تحسين الخدمات العمومية و ذلك على الخصوص :

- أكثر من 3100 مليار دج مخصصة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ ؛
- أكثر من2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل ؛

- ما يقارب 1800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحسين إمكانيات و خدمات الجامعات المحلية و قطاع العدالة.

❖ وعلاوة على حجم النشاطات التي إستفياد بها أداء الانجازات الوطنية يخصص لهذا البرنامج أكثر من 1500مليار دج يتم رصدها للاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

- أكثر من 100 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية و الريفية ؛
- ما يقارب 150مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية ؛
- تستفيد التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من من2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البترو كيماوية .

❖ وعلى صعيد أخر خصص البرنامج الخماسي 2010-2014 مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآتي من خلال المنظومة الوطنية للتعليم و في المرافق العمومية.

المبحث الثالث: تقيم البرامج التنموية في الجزائر على النمو الاقتصادي 2001–2014.

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الخلي في الدعم الذي توله الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو الاقتصادي ، وهي برامج تسعى إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم النمو خارج الميزانية .

و سنتناول أثر كل برنامج على النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 .

-المطلب الأول :أثر برنامج دعم الإنعاش على النمو الاقتصادي 2001-2004:

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، حيث بلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعينة حوالي 4،8%.

الجدول التالي يوضح معدلات النمو الحقيقي لهذه الفترة.

الجدول (19):تطوير معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2001-2004.

(الوحدة:%)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5	5،2	5،9	6،2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1,6	3،7	8،8	3،3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	2،6	6،9	6،9	5،2

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، مارس،2009، ص15 .

من الجدول نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003 و الذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن .

و يرد هذا الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي بشكل أساسي لتحسين في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 حيث انتقل من 1.6-% لسنة 2001 إلى 8.8% لسنة 2003 ليعاود الانخفاض إلى 3.3% سنة 2004 ، و في حين معدلات النمو خارج المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال الفترة 2001 -2004 قدر ب1،2%.

أولا : القطاعات الاقتصادية :

من ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة2001-2004، يبرز لنا التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج المحلي للفترة المعينة كما يلي:

الجدول (20): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي خلال الفترة 2001-2004.

(الوحدة:%)

القطـــاعـــات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	34،15	32،65	35،56	37،72
الزراعة	7.74	9.22	9.81	9.44
الصناعة خارج المحروقات	7.45	7.46	6.76	6.31
البناء و الأشغال العمومية	8.49	9.06	8.47	8.26
الخدمات	21.80	22.24	21.19	20.08
باقي القطاعات	18.37	19.37	18.23	17.08

المصدر:صالحي ناجية ، مخناش فتحية ،"**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي** و المستدام"، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ،أيام 11-12 مارس 2013،ص10.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خصص لكل قطاع مايلي:

1-القطاع الزراعي : حصل القطاع الفلاحي على مبلغ 55.9 مليار دج من مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي توزعت على السنوات الأربعة ، وقد حقق هذا القطاع معدلات نمو متذبذبة صعودا و هبوطا و ذلك راجع بالأساس إلى الظروف المناخية حيث سجل ما يقارب 7.74% سنة 2001 إلا أنه ارتفع سنة 2002 إلى حدود 9.22% رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه للقطاع ، و نظرا لتحسن الظروف المناخية إضافة إلى زيادة الدعم الفلاحي بلغ معدل نمو الناتج في القطاع حوالي 9.81% و عاود الانخفاض إلى 9.44%.

2-**قطاع الصناعة:** سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام ، حيث بلغت سنة 2001 نسبة 7.45% و 6.31% سنة 2004 و هذا راجع لعدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية حيث اقتصر دورها في دعم تهيئة المناطق الصناعية .

3-قطاع البناء و الأشغال العمومية : يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها برنامج الإنعاش الاقتصادي ،لهذا شهد القطاع قفزة نوعية و هو ما انعكس إيجابا على هذا القطاع خلال

الفترة 2001-2004 حيث انتقلت نسبة مساهمة في الناتج الداخلي الخام من 8.49 % إلى 9.06% إلى 8.47% ثم 8.26% في سنوات 2001، 2002، 2003، 2004 على التوالي.

4- **قطاع المحروقات** : نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام **في** 2001 كانت 34.15 % ثم انخفضت إلى 32.65% في 2002 و هذا راجع لانخفاض سعر البترول، و بعدها عودة الارتفاع إلى 37.72 % سنة 2004.

5-قطاع الخدمات : لقد كان لهذا القطاع ثاني أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام ، حيث ارتفع من 21.8 % سنة 2001 إلى 22.24 % سنة 2002 ، بعدها انخفض ليصل إلى 21.19% سنة 2004 .

بالإضافة إلى الأثر الايجابي على المؤشرات الاقتصادية .

ثانيا :المؤشرات الاقتصادية : وتتمثل فيما يلي:

1-**الاستهلاك** :

الجدول (21) : تطور الاستهلاك العام و الخاص في الجزائر خلال 2001-2004.

(الوحدة:مليار دج،%)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
الاستهلاك العام	624.6	700.4	777.5	847.5
الاستهلاك الخاص	1847.7	1988.0	2124.9	2358
التغير في الاستهلاك الخاص	11.49	12.13	11.00	8.93
التغير في الاستهلاك العام	7.78	7.59	6.88	10.88

المصدر :كريم بودخدخ :"**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "-دراسة حالة الجزائر 2001-2009** "، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، منشورة تخصص : نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة والي إبراهيم ، الجزائر ،2009-2010،ص 212.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستهلاك الخاص شهد ارتفاعا ملحوظ طول الفترة المعنية حيث قدر ب8.93% خلال 2004 ، في حين قدر الارتفاع للاستهلاك العام في المتوسط ب 10.88% للفترة 2004.

2- الاستثمار ، الادخار ، معدلات الفائدة:

الجدول (22) :تطور الاستثمار ، الادخار و معدلات الفائدة خلال 2001-2004.

(الوحدة:مليار دج،%)

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
-حجم الاستثمار العام	47.4	48.8	48	48.2
-حجم الادخار الوطني	1770.8	1812.7	2356	2865
-معدلات الفائدة	15.8	13.8	13.3	10.5

المصدر:كريم بودخدخ :"**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي "-دراسة حالة الجزائر 2001-2009** "، مذكرة الماجستير في علوم التسيير ، منشورة تخصص : نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة والي إبراهيم ، الجزائر ،2009-2010،ص 213.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستثمار في تزايد مستمر خلال فترة البرنامج حيث كان يبلغ في 2001 حوالى47.4 % ثم وصل إلى 48.2 % سنة 2004 ، أما فيما يخص الادخار فهو أيضا في ارتفاع حيث بلغ1770.8مليار دج سنة 2001 و وصل إلى 2865 مليار دجسنة 2004 ، أما معدلات الفائدة فهي في انخفاض حيث وصلت سنة **2004** إلى 10.5% و يرجع السبب في هذا الانخفاض إلى الارتفاع في الناتج المحلي الخام.

❖ أما فيما يخص النتائج المحققة في كل من إجمالي الصادرات و الواردات بالإضافة إلى معدلات البطالة .

4- معدل التضخم :

الجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004.

الجدول (23) : تطور معدلات التضخم خلال 2001-2004.

(الوحدة:%)

السنـــــوات	2001	2002	2003	2004
معـــــدل التضخـــــم	4.2	4.2	2.6	3.6

المصدر:محمد بوهزة : صباح براج ، "**أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات كالدور للاقتصادللفترة 2001-2009** "، الملتقى االدولي حول :"تقييم أثر برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها غلى التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ،الجزائر ، يومي 12-13 مارس 2013،ص16.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم شهد ارتفاعا في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% و ذلك راجع إلى تدهور القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ،أما في سنة 2002 نلاحظ انخفاض معدل التضخم حيث

وصل إلى 1.42 %، ونلاحظ أيضا عودة معدلات التضخم في ارتفاع في السنتين الأخيرتين حيث وصل إلى 206%و 3.6% و هذا الارتفاع أدى الى تراجع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- توازن ميزان المدفوعات :

يمكن تتبع تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال 2002-2004.

الجدول (24) : تطور رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال 2002-2004.

(الوحدة:مليار دولار)

المؤشرات	2002	2003	2004
رصيد الحساب الجاري	4.36	8.84	11.2
رصيد حساب المال	-0.71	-1.37	-1.87
الرصيد الإجمالي	3.66	7.47	9.25

المصدر : بنك الجزائر ،النشرة الإحصائية الثلاثية مارس، 2009، ص15،Banque D'algérie,raport2010,p70 .

من خلال الجدول نجد أن رصيد الحساب الجاري في تزايد مستمر عبر الثلاث السنوات المذكورة حيث وصل إلى 11.2 مليار دج سنة 2004 ، وكذلك بالنسبة إلى رصيد حساب المال حيث وصل سنة 2004 إلى 1.87- مليار دج ،و بالنسبة إلى الرصيد الإجمالي فهو أيضا في ارتفاع إذ وصل إلى 9.25 مليار دج سنة 2004 وهذا يعني أن الميزان التجاري هو في تحسن مستمر.

6-الصادرات ، الواردات و معدلات البطالة :

الجدول (25):تطور إجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004 .

(الوحدة: مليار دج)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
إجمالي الواردات	930.7	1159.2	1254	1577.1
السلع	791.5	1011	1097	1357.2
الخدمات	139.2	158.2	156.8	219.9
إجمالي الصادرات	1550.9	1605.8	2009	2462.9
المحروقات	1429	1441.9		2286.3
سلع أخرى	46	60.6	1850.1 50	48.2
الخدمات	75.9	103.3	108.9	128.4
معدل البطالة	27.30	25.7	17.65	17.63

المصدر: صالحي ناجية ، مخناش فتحية ،"**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستدام**"، الملتقى الدولي حول "آثار برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ،أيام 11-12 مارس 2013،ص10.

من خلال الجدول نجد: أنه قد ساهم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تخفيف معدل البطالة ، حيث أنه انخفض من 27.30% سنة 2001 إلى 17.63 سنة 2004 ، أما فيما يخص الصادرات فنجد أنه قد حقق زيادة معتبرة حيث وصلت في 2001 إلى 1550.9 و استمرت إلى أن وصلت إلى 2462.9 سنة 2004 و هذا نتيجة زيادة كبيرة في المحروقات .

و بالنسبة للواردات كذلك سجل زيادة فيها حيث وصلت سنة 2004 إلى 1577.1 بينما كانت في 2001 إلى 930.7 و كذلك بسبب زيادة الكبيرة في السلع مقارنة مع الخدمات .

لكن الأثر الايجابي على حجم العمالة و انخفاض معدلات البطالة ، لم ينعكس بالشكل الأمثل على النمو الاقتصادي بسبب أن طرف الجهاز الإنتاجي المحلي وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج.

المطلب الثاني : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على الاقتصادي (2005-2009).

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) لمواصلة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة التي يمتد خلالها و كذا القيمة الإجمالية لهذا البرنامج .

الجدول (26) : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

(الوحدة:%)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	5.1	2	3.1	2.4	2.3

Source :World Bank,opcit.pa25.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادية فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009 ، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط و الغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 ، في حين أن معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا ملحوظا و بلغت ذروتها سنة 2009 حيث قدرت ب10.5% و ذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .

أولا : القطاعات الاقتصادية :

يمكن إجمالها في القطاعات التالية ، و الجدول لتالي يوضح ذلك:

الجدول (27) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2005-2009.

(الوحدة:%)

القطـــــاعـــات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقـــــــات	44.33	45.59	43.67	45.14	31.03
الزراعـــــــــة	7.96	7.53	7.52	6.43	9.24
الصناعة خارج المحروقات	5.53	5.27	5.12	4.69	5.72
البناء و الأشغال العمومية	7.46	7.91	8.81	8.64	10.92
الخدمـــــات	20.08	19.94	20.64	19.39	23.80
باقي القطـــــاعات	14.91	13.76	14.24	15.71	19.29

المصدر : صالحي ناجية ، مخناش فتحية ،"**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستدام**"، لملتقى الدولي حول "تقييم آثر برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ،أيام 11-12 مارس 2013،ص10.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

-**قطاع الزراعة**:خصص لهذا القطاع ما قيمته 3000 مليار دج ، حوالي خمسة أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، و بالغم من هذا إلا إن معدلات النمو بقيت أيضا متذبذبة على مدار الفترة 2003-2008 إلى أن شهدت تحسن سنة 2009 وصل 9.24 % .

كما حقق المخطط في مجال استحداث مناصب الشغل (2005-2009)عدد معتبر من المناصب ،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (28): عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009 .

(الوحدة:مناصب شغل)

السنـــــوات	2005	2006	2007	2008	2009	لمجموع
مناصب الشغل المستحدثة في إطار منجزة في قطاع الفلاحة	132.428	104.323	101.997	83.903	243.854	666.505
مناصب الشغل المستحدثة الإجمالية	684.561	861.688	899.654	1.124.761	1.459.898	5.030.582
النسبـــــة %	19.34	12.11	11.34	7.46	16.70	13.25

المصدر :أمال حنفاوي ،"**مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الإنعاش الاقتصادي بين الواقع و الطموح** "، الملتقى الدولي حول :" تقييم آثر برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ،أيام 11-12 مارس 2013،ص12.

شهدت الجزائر في 2009 فتح مناصب فلاحية معتبرة ، حيث انتقل عدد المناصب المستحدثة في إطار الاستثمارات سنة 2009، أي أكثر منها بحوالي 111.426 منصب شغل ،و هذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية الجيدة التي شاهدتها الجزائر في تلك السنة ، حيث حققت نموا في العديد من المؤشرات الاقتصادية و التي كان معدل النمو الزراعي أهم المساهمين فيها .

2-**قطاع الصناعة**:سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متذبذبة في إجمالي الناتج الداخلي الخام ، حيث بلغت سنة 2005 نسبة 5.53% و وصلت بعدها الانخفاض حتى 2008 ، و بعدها ارتفعت و لكن بنسبة قليلة قدرت ب:5.72 %سنة 2009 ،و هذا راجع إلى عدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية ، حيث اقتصر دورها في دعم و تهيئة المناطق الصناعية.

3-**قطاع البناء و الأشغال العمومية** : يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي حصلت على مخصصات مالية معتبرة و هو ما انعكس على القطاع خلال الفترة 2005-2009 إلى أنها كانت متذبذبة نوعا ما ، حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2009 وصلت إلى 10.92 %.

4-قطاع المحروقات : نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام بنسبة 44.33%سنة 2005 ، ثم ارتفعت سنة 2006 إلى 45.69 %، أما سنة 2007 انخفضت إلى 43.67 % ثم تعود للارتفاع و الانخفاض بنسبتي

45.14% و 31.03% سنتي 2008-2009 على التوالي و هذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية و اختلالات العرض و الطلب على البترول.

5-**قطاع الخدمات** :لقد كان لهذا القطاع أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع المحروقات حيث نلاحظ نسبة انتقال مساهمته من 2008% إلى 23.80 % في سنتي 2005-2009 ، هذا راجع إلى انفتاح مختلف الأسواق و تحرير مبادلات و زيادة وسائل النقل والاتصال .

و قد جاء الأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره الايجابي على المتغيرات الاقتصادية الوسيطة المتمثلة في :

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية : و تتمثل فيما يلي :

1-**الاستهلاك** :

الجدول (29) :تطور حجم الاستهلاك العام والخاص في الجزائر 2005-2008 .

(الوحدة:مليار دولار،%)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
-حج الاستهلاك العام	865.9	954.9	1062.9	1464
-حجم الاستهلاك الخاص	2553	2695.6	2984.1	3185.9
-التغير في الاستهلاك العام	2.2	10.2	11.3	37.7
-التغير في الاستهلاك الخاص	7.6	5.5	9.3	8

المصدر: نبيل فليج: "**دراسة تقييميه لسياسة لإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010،الأكاديمية لدراسات الإجتماعية و الإنسانية،العدد9، 2013 ،ص49**.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الاستهلاك العام و الخاص في ارتفاع مستمر خلال هذه السنوات حيث وصل سنة 2008 إلى 1464 مليار دولار بالنسبة للاستهلاك العام و 3185.9 مليار دولار بالنسبة للاستهلاك الخاص.

2-الاستثمار، الادخار ، معدلات الفائدة :

الجدول (30):تطور حجم الاستثمار، الادخار الوطني ، معدلات الفائدة خلال 2005-2008 .

(الوحدة:مليار دج،%)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008
-حجم الاستثمار الصافي	2395.4	2583.9	3220.4	4113.6
-حجم الادخار الوطني	3923.0	4657.9	5320.9	6434.8
-معدلات الفائدة	6.05	6.2	1.8	0.5

المصدر: :نبيل فليج :"**دراسة تقييميه لسياسة لإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**"، الأكاديمية لدراسات الإجتماعية و الإنسانية،العدد9، 2013 ،ص49.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم كل من الاستثمارات و الادخار في تزايد مستمر حيث بلغ أعلى ارتفاع لهما سنة 2008ب:4113.6 و6434.8 على التوالي ، أما فيما يخص معدل الفائدة نلاحظ أنه في انخفاض مستمر حيث كان سنة 2005 الى6.5% و انخفض سنة 2008 إلى 0.5%.

3-التضخم :

ويمكن تتبع تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2009 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول (31) : تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2005-2009 .

(الوحدة:%)

السنـــــوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم%	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74

المصدر: محمد بوهزة ،صباح براج ، "**أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009** "، الملتقى الوطني حول :"تقييم أثر برامج الاستثمارات العمومية و انعكاساتها غلى التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ،الجزائر ، يومي 12-13 مارس 2013،ص16.

يبين الجدول أن معدلات التضخم في ارتفاع مستمر حيث بلغ أقصى ارتفاع له سنة 2009 بنسبة 5.74% و ذلك للتوسع في الإنفاق على أثر تفعيل حركية الاستثمارات و رفع الأجور.

4-توازن ميزان المدفوعات:

يمكن تتبع الرصيد الإجمالي ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2005-2009 ،من خلال الجدول التالي:

الجدول(32):تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة2005 -2009 .

(الوحدة: مليار دولار)

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الحساب الجاري	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41
رصيد حساب رأس المال	-4.24	-11.22	-0.99	+2.54	-3.45
الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86

المصدر: البنك لمركزي الجزائري ، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر،2010 ،ص70

.www.Bank of Algeria .dz/rapport htn

من خلال الجدول نلاحظ أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في تزايد مستمر حيث كان 2005 بنسبة 16.94 وصل في 2008 الى63.99% ، وبعد عدها شهد انخفاض حاد وصل 3.86 %سنة 2009 .

5-الصادرات و الواردات و معدلات البطالة :

أما فيما يخص النتائج المحققة في كل من إجمالي الصادرات و الواردات بالإضافة إلى معدلات البطالة فيمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول (33) : تطور إجمالي الصادرات و الواردات و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005–2009

(مليار دج،%)

المؤشـــرات	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي الواردات	1820.4	1863.5	2326.1	3170.8	3583.8
–السلع	15531	1588.9	1945	2605.1	2889.3
–الخـــــدمات	267.4	274.6	381.1	565.7	694.5
إجمالي الصادرات	3569.6	4149.7	4408.2	5298	3524.4
–المحـــــروقات	3355	3895.7	4121.8	4970	3270.2
–سلع أخـــرى	66.6	72.3	92.3	109	31.4
–الخـــــــدمات	128.4	181.7	188.1	219	222.8
معدل البطالـــة	15.26	12.30	13.8	11.3	10.2

المصدر: صالحي ناجية ، مخناش فتحية ،"**أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001–نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستدام**"، لملتقى الدولي حول "تقييم آثر برنامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1، الجزائر ،أيام 11–12 مارس 2013،ص10.

من خلال الجدول نلاحظ أنه قد ساهم برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005–2009) في تخفيف معدل البطالة ، حيث نجد أنه انخفض من 15.26 %سنة2005 ويواصل الانخفاض سنة بعد الأخرى حتى يصل إلى 10.2 % سنة 2009 .

أما فيما يخص الصادرات فنجد أنه قد وصلت إلى 3524.4 مليار دج سنة 2009 ، بينما كانت 4149.7 مليار دج سنة 2006 فهي في زيادة معتبرة و هذا نتيجة زيادة المحروقات .

أما بالنسبة للواردات كذلك سجلت زيادة حيث وصلت سنة 2009 إلى 3583.8 بينما كانت 1820.4 مليار دج و هذا بسبب الزيادة الكبيرة في السلع و الخدمات.

المطلب الثالث : أثر تقييم البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي .

لمعرفة الانعكاسات البرنامج الخماسي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له ، و المتعلقة أساسا برفع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2010-2014.

و الجدول التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة:

الجدول (34):معدل النمو الاقتصادي خلال 2010-2014:

(الوحدة،%)

السنـــــــــة	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016	*2017
معدل النمو	1.6	3.6	3.3	2.8	3	3.3	3.5	3.5

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على معطيات الواردة بقاعدة البيانات الخاصة بالبنك الدولي.

htt://www.world bank.org/en/publication /global –economic-prospects/data region=MNA.

تاريخ الاطلاع:2015/04/15

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل النمو في هذه الفترة متذبذب حيث قدر ب1.6% سنة 2010 ليصل إلى 3.6% في 2011 ، وسنة 2012 تراجع ليصل إلى 3.3% و ثم استمر في الانخفاض إلى 2.8 % سنة 2013. ، بعد ذلك عاود الارتفاع بداية من 2014 و هذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ، أما بالنسبة

لسنوات التقديرية نلاحظ أنها في تحسن.

أولا :القطاعات الاقتصادية :

نتيجة تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014 نجد أن معدل النمو في ارتفاع نسبي و متقارب إلا أن هذا الأخير كان له أثر على القطاعات الاقتصادية و المؤشرات الاقتصادية ،و التي نوضحها فيما يلي :

الجدول (35): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2010-2013.

(الوحدة:ملايير الدينارات)

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة	617.4	663.8	728.6	765.4
بناء و أشغال عمومية	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
قطاعات أخرى	7063.5	8429.5	9501.6	10365.3

المصدر :البنك لمركزي الجزائري ، التقارير السنوية للمؤشرات المالية و النقدية للجزائر،2014 ،ص26.

تاريخ الاطلاع:2015/04/08 .. www.Bank of Algeria .dz/rapport htn

*2015،2016، 2017: تمثل تقديرات مستقبلية.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

1-**قطاع المحروقات** : نلاحظ أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد من 2010الى 2012 ليصل إلى 55364 مليار دج في 2012 و هذا بسبب ارتفاع أسعار البترول و عند انخفاضه سنة 2013 تراجع بذلك ليصل إلى 49680 .

2-**قطاع الفلاحة** : إن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر حيث كان 1015.3مليار دج سنة 2010 ليصل إلى 1627.8 مليار دج سنة 2013 نتيجة تحسن المناخ إضافة إلى زيادة الدعم الفلاحي.

3-**قطاع الصناعة** : قيمة مساهمة قطاع الصناعة في ارتفاع في سنوات تطبيق البرنامج ليصل إلى 765.4 مليار دج سنة 2013 إلا أن قيمته ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات و هذا راجع لعدم اهتمام الدولة بهذا القطاع .

4-**بناء الأشغال العمومية** :يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستفيدة من المخصصات المالية التي طرحها البرنامج الخماسي 2010-2014 ، حيث انتقلت قيمة مساهمته في الناتج المحلي الخام من 1257.4مليار دج إلى 1620.2 مليار دج في سنوات 2013.2012.2011.2010 على التوالي.

أما فيما يخص باقي القطاعات نجد كذلك أنها في تزايد حيث كانت قيمة المساهمة 70635 مليار دج سنة 2010 لتصل إلى 10365.3مليار دج سنة 2013.

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية : تتمثل فيما يلي :

1-التضخم :

الجدول (36):تطور معدلات التضخم خلال 2010 -2014 .

(الوحدة:%)

السنـــــــوات	2010	2011	2012	2013	2014
معـــدل التضخـــم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.92

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على معطيات منشورة في الموقع الرسمي لوزارة المالية عن الموقع:

http://www.mf.gov-dz/article/48/zoom-sur.les-chiffres/154/taux-dinflation.htmlتاريخ الاطلاع:2015/04/10.

نلاحظ من خلال الجدول أن : معدل التضخم شهد ارتفاعا من سنة 2010 إلى 2012 ، حيث بلغ 8.89% و ذلك راجع إلى تدهور القوة الشرائية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ،أما في 2013-2014 نلاحظ انخفاضه حيث وصل إلى 3.25% ،2.92% وهذا ما أدى إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي.

2-البطالة :

الجدول (37) :تطور معدلات البطالة خلال 2010-2014.

(الوحدة:%)

السنـــــوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالــة	10	10	11	9.8	10.6

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2014،ص1.

عن موقع:

http/www.ons.dz/ius/pdf/donnee-stat-empton-siptembre-pdf.

تاريخ الاطلاع :2014/04/15.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة متذبذب بين الارتفاع و الانخفاض حيث وصل في 2010و2011الى10% و بعدها وصل إلى11% سنة 2012 ثم انخفض سنة 2013 وكذلك 2014 حيث وصل إلى 10.6% فهذا يعني أن معدل العمالة في تزايد.

3-الميزان التجاري :

الجدول (38): تطور إجمالي الصادرات، الواردات و الميزان التجاري خلال 2010-2014.

(الوحدة: مليون دولار)

السنـــــوات	2010	2011	2012	2013	2014
الــواردات	40212	47300	50376	54903	58350
الصـــــادرات	57762	73802	72620	65487	61261
الميــزان التجــاري	28.20	2596	20.17	9.38	29.31

المصدر :من إعداد الطلبة بناءا على معطيات منشورة في الموقع الرسمي لوزارة المالية عن الموقع:

htt://www.mf.gov-dz/article/48/zoom-sur.les-chiffres//42/Balance-commerciale.html.p15.

تاريخ الاطلاع:2015/04/15

بالنسبة للواردات سجلت زيادة مستمرة حيث وصلت إلى 58350 مليون دولار سنة2014 بينما كانت 40212 مليون دولار سنة 2010 وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في السلع مقارنة مع الخدمات. أما فيما يخص الصادرات نجد أنها حققت زيادة حيث بلغت 57762 مليون دولار سنة 2010 ، لتصل إلى في سنتي 2013-2014 نجد أن الصادرات تراجعت نوعا ما لتصل إلى 65487-61261 مليون دولار على التوالي بسبب تراجع المحروقات.

-أما بالنسبة للميزان التجاري نلاحظ أن قيمته في تغير ما بين 9.38 إلى 29.31 مليون دولار سجلت الأولى في 2013 و الثانية في 2014 نتيجة اختلاف في الصادرات و الواردات.

المطلب الرابع: تقييم نتائج البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.

في ضوء الدراسة السابقة للبرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة من أجل النمو الاقتصادي أنه ترتب عنها نتائج و آثار تتمثل في :

- -القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرنامج المسطرة ، بالنظر للمشاكل المالية و الهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي و الإداري ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص و هذا ما أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للمطلب الكلي المتزايد ؛
- إن كثرة الأهداف الرئيسية و الفرعية التي حددت للبرنامج قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف قد أدي إلى توزيع مشاريع و عمليات البرامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية البرنامج؛
- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرامج تجعل من الصعب تحقيقها ، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيف نسبة البطالة و الفقر بتطلب من الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة و طويلة الأجل مبينة على مجموعة من السياسات و البرامج الخاصة بكل هدف؛
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرامج ، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة و الفعالية للقطاع الصناعي ودعم مسايرة الجهاز المصرفي و الإدارة للتغيرات الاقتصادية سيؤدي لا محالة إلى التقليل من النتائج المترتبة على هذا الإنفاق.
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى ،أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال ؛
- ساهمت البرامج في خفض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2014.
- تم الكشف عام 2008 عن عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو و تأخر انجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار يرجع ذلك إلى:
- يكمن التأخر المسجل في بعض المشاريع نتيجة أهمية البرنامج في حد ذاتها مما أدى إلى ندرة العقار و تشجيع مكاتب الدراسات و وسائل الإيجار؛
- ثقل العبء المالي للبرامج التنموية نتيجة حجم عمليات إعادة التنظيم الناتج عن :

أ- النقص في نقص الدراسات؛

ب- ارتفاع أسعار المواد و غيرها من المدخلات؛

ج- غياب إستراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب الدراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ و مراقبة البرامج الاستثمارية ؛

د- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو السكاني ؛

ه- استحواذ الشركات الأجنبية علي معظم الصفقات العمومية و المشاريع الخاصة بالهياكل القاعدية و تهميش الشركات الوطنية.

خلاصة الفصل

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى للرفع من الأداء لاقتصادي من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد و المجتمع ، و أن هدف النمو الاقتصادي في الجزائر يمثل المحور الرئيسي في خطط التنموية وسياسات الاقتصادي لاسيما في ظل وضعها الاقتصادي المتخلف ، حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر مر بالعديد من المراحل ابتداء من مرحلة الانتظار مرورا إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي ، و بذلك نجد الجزائر قد اعتمدت برامج تنموية منذ200 إلى الوقت الحاضر و التي من شأنها تطوير معدلات النمو الاقتصادي ، و إن لأثار هذه البرامج الدور الحاسم في تحقيق نتائج ايجابية ، من بينها رفع معدلات النمو و تخفيف معدلات البطالة ، بالإضافة إلى ضبط الأوضاع المالية للدولة .

الفصل الثالث:

النمذجة القياسية لأثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

يهتم الكثير من الباحثين في مجال القياس الاقتصادي بدراسة و تحديد سلوك بعض المتغيرات و العلاقة فيما بينها، و يتطلب ذلك الإلمام الجيد بجوانب النظرية الاقتصادية المتعلقة بالظاهرة المدروسة و التي تحدد إتجاهاتها العامة،كما يتطلب مجال البحث في هذا الميدان، الإلمام بأدوات التحليل الرياضي و الإحصائي التي تساهم في تحليل النموذج، و من هذا المنطلق سنقوم بدراسة قياسية لإثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي حيث يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية و شرح العلاقات الإتجاهية بين مختلف المتغيرات كما تحدده النظرية الاقتصادية

و وفقا لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث في المبحث الأول تطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسين و في المبحث الثاني ستنولنا فيه تقدير النموذج القياسي لنمو الاقتصادي في الجزائر، وفي المبحث الثالث اختبار التغير الهيكلي ونتائج الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية فلقد ساعد التطور في النظرية الإحصائية و الاقتصادية و ثورة المعلومات على حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي ،حيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية،و القيام بالتنبؤ بسلوكها المستقبلي لهدف الاعتماد عليها في عملية التخطيط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي و أهدافه.

***الفرع* الأول: تعريف الاقتصاد القياسي :**

لقد استخدم لفظ قياسي لأول مرة سنة 1926 و يرجع الفضل في ذلك للاقتصادي **فيشر** ويعرفه البعض بأنه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي.[1]

يعرف الاقتصاد القياس بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي مستخدما النظرية الاقتصادية و الأسلوب الإحصائي و الرياضي و الحقائق المعبر عنها بإحصاءات منفحة،ويعد علم الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد و التي تستخدم الأدوات الإحصائية و الرياضية للحصول على قيم رقمية لمعلمات المتغيرات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية.[2]

و يعرف كذلك بأنه القياس في الاقتصاد أو القياس الاقتصادي،وهو فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختيار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أوتفسير بعض الظواهر أو رسم بعض البيانات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[3]

ويعرف أيضا بأنه أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي الكمي، و العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية معتمدا في ذلك على النظرية الاقتصادية، و الرياضيات الإحصاء، للوصول إلى هدفه الخاص باختيار القروض و التقدير و من التنبؤ بالظواهر الاقتصادية.[4]

و ينقسم الاقتصادي القياسي إلى فرعين[5]:

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،"**الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**" ،دار الجامعية ،الإسكندرية ،2005.

[2] محمد صالح تركي القريشي،"**مقدمة في الاقتصاد القياسي**"،مؤسسة الوراق لنشر و التوزيع،عمان ،الطبعة الأولى، 2004

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،"**الحديث في الاقتصاد القياسي**"،دار الجامعية، الإسكندرية، 2005

[4] علي مكيد ،"**الاقتصاد القياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007،ص9 .

[5] سمير محمد عبد العزيز، "**الاقتصاد القياسي،مدخل في اتخاذ القرارات**"،دار الإشعاع للنشر و التوزيع،الإسكندرية،1997 ،ص26 .

*الاقتصاد القياسي النظري:و يتمثل في طرق و أساليب قياس العلاقات الاقتصادية.

*الاقتصاد القياسي التطبيقي: يبحث المشاكل و النتائج في مجال اقتصاد التنبؤات الخاصة بتطور الظاهرة في المستقبل.

الفرع الثاني:أهداف الاقتصادي القياسي.

هناك ثلاثة أهداف أساسية للاقتصاد القياسي و هي[1]:

1-تحليل و اختيار النظريات الاقتصادية المختلفة: إن تحليل و اختيار النظريات الاقتصادية بعد هدفا رئيسيا من أهداف الاقتصاد القياسي، و لا يمكن عد النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة ما لم تختار اختيارا كميا عدديا، بوضع النموذج و تفسير قوة العلاقات الاقتصادية.

2-**رسم البيانات و اتخاذ القرارات:** حيث يساهم الاقتصاد برسم السياسات و اتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، لتساعد رجال الإعمال و الحكومات في اتخاذ القرارات الحالية،من حيث توفير لصيغ و أساليب مختلفة لتقدير المرونات و المعلمات الفنية و التكلفة الحدية ، و الميل الحدي للاستهلاك و الادخار و الاستثمار.....الخ ، و تأسيسا على ذلك فإن معرفة القيم العددية لمعلمات النموذج المقدر تساعد على إجراء المقارنات واتخاذ القرار المناسب سواء على مستوى المنشأة أو الدولة.

3-التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل: يساعد رجال الأعمال و الحكومات في وضع السياسات من خلال توفير القيم العديدة لمعلمات المتغيرات الاقتصادية و التنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية مستقبلا،إن هذه التنبؤات تمكن واضعي السياسة و متخذي القرار لتنظيم الحياة الاقتصادية، و اتخاذ إجراءات للتأثير في متغيرات اقتصادية معين.

المطلب الثاني: منهجية و أسلوب الاقتصاد القياسي.

أولا: منهجية الاقتصاد القياسي.

يهتم الاقتصاد القياسي بقياس معاملات النموذج المستخدم في التقدير و التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية،و هذا يتطلب إتباع منهجية معينة في البحث،لأن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية سببية، أي بمعنى أن التغير في بعض المتغيرات يحدث أثر في المتغيرات أخري،و يمكن تحديد هذه المنهجية في الأتي[2]:

1-**مرحلة التوصيف (الصياغة):**تعد هذه المرحلة من أهم مراحل النموذج و أصعبها و ذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها'النموذج أو التي يجب استبعادها منه،و في هذه المرحلة يتم الاعتماد على

[1] حسين علي نجيب، سحر فتح الله،"**الاقتصاد القياسي**" دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان ،2000، ص،18.

[2] سمير عبد العزيز، مرجع سبق ذكره،ص ص 29،30.

النظرية الاقتصادية و الاقتصاد الرياضي لتمويل العلاقة المذكورة إلى معاملات رياضية باستخدام الرموز في تحديد نوع و اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية،ففي هذه المرحلة يتم بناء النموذج.

2- **مرحلة التقدير**: في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية (المشكلة) قيد الدراسة، و من ثم يتم تقدير معالم العلاقة التي يتم وصفها وصياغتها رياضيا في المرحلة الأولى

3- **مرحلة الاختيار**: كما يجب تقييم المعالم المقدرة من النواحي الاقتصادية و الإحصائية و القياسية، فمن الناحية الاقتصادية تجري عملية مقارنة بين قيم و إشارات معالم النموذج التي تم تقديرها مع القيم و الإشارات المتوقع لهذه المعالم في ضوء النظرية الاقتصادية، و من الناحية الإحصائية يتم حساب الانحرافات الكلية و الجزئية في المتغيرات التي يتكون منها النموذج و اختيار معنوية المعالم، أما من الناحية القياسية فيتم اختيار معنوية مدى انسجام و تحقيق الفروض الخاصة بالمتغير العشوائي على النموذج القياسي المفتوح، حيث أن وجود الاختلاف يعني وجود مشاكل منها الارتباط الذاتي،التعدد الخطي،و عدم ثبات تجانس التباين.

4- **مرحلة التنبؤ**:لا يوجد من يعترض على ضرورة التنبؤ بالمستقبل و التعرف عليه مسبقا قبل قدومه و على مختلف المستويات الكلية و الجزئية ، و في مختلف المجلات الاقتصادية و الاجتماعية و لمختلف المدد القصيرة و المتوسطة و الطويلة ، و عليه يتم في هذه المرحلة إعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة، و لكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من وجود الأداء العام للنموذج المقدر ،و بعدئذ يتم تطبيق النتائج التي تم التوصل إليها على الواقع و استخدامها في عملية التنبؤ .

و يمكن توضيح منهجية البحث في الاقتصاد القياسي في الشكل التالي:

الشكل (3): منهجية البحث في الاقتصاد القياسي .

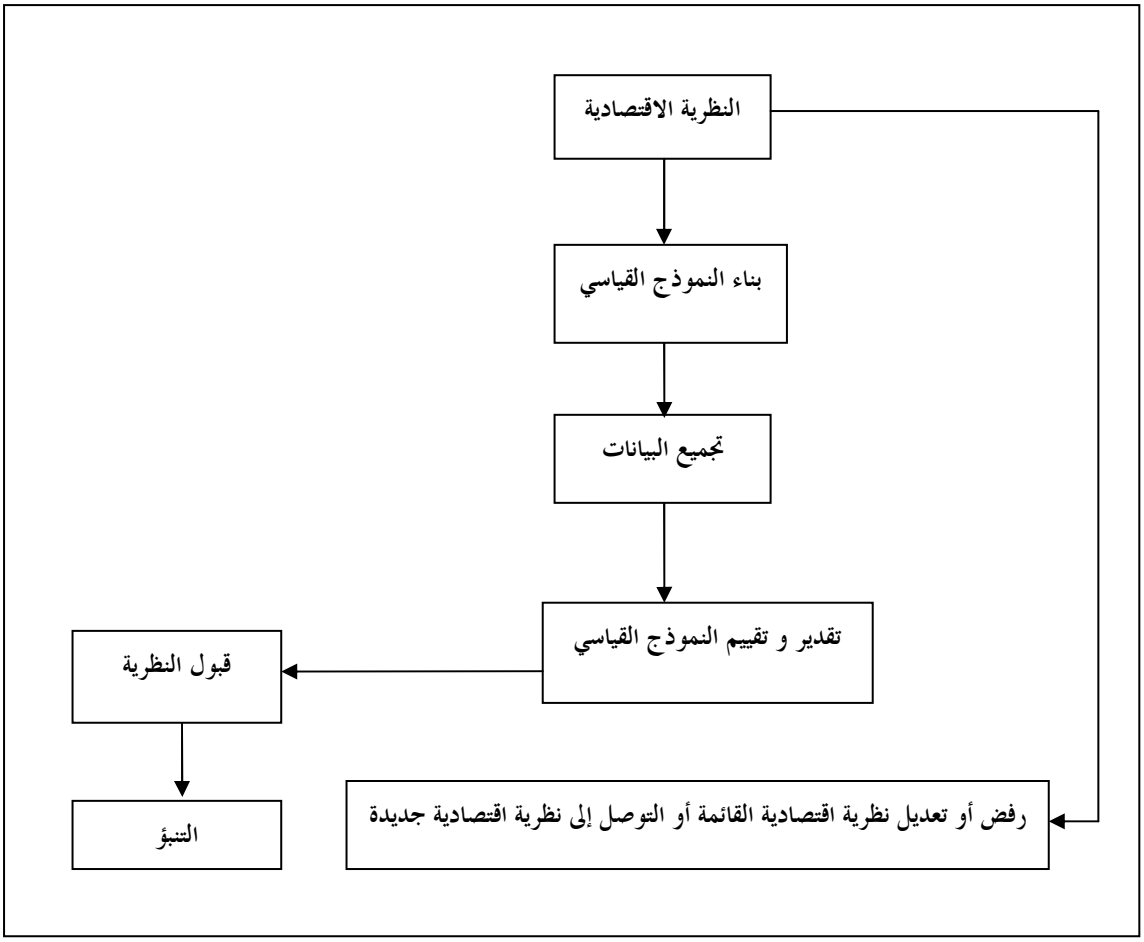

المصدر : حسين علي بخيب و سحر فتح الله ، "**الاقتصاد القياسي**" ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2007 ،ص25 .

الفرع الثاني: أنواع نماذج الاقتصاد القياسي.

يتمثل النموذج القياسي في عرض مبسط و عام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة ،يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في هذه الظاهرة المدروسة وعلاقة تأثير المتبادل بينهما ،لأنه الأداة التي يستعملها الباحث من أجل محاولة فهم وتفسير الظواهر أولا ، التمكن من تقديرها و الحصول على توقعات بتطورها في المستقبل، و بالتالي يساعد على اتخاذ القرارات ووضع السياسات الاقتصادية بصفة فعالة[1].

و تنقسم نماذج الاقتصاد القياسي التي قسمين هما:النماذج الانحدارية ونماذج السلاسل الزمنية كالتالي:

[1] حسين علي بخبث،سحر فتح الله،مرجع سبق ذكره،ص،22.

الشكل (4) :أنواع نماذج الاقتصاد القياسي.

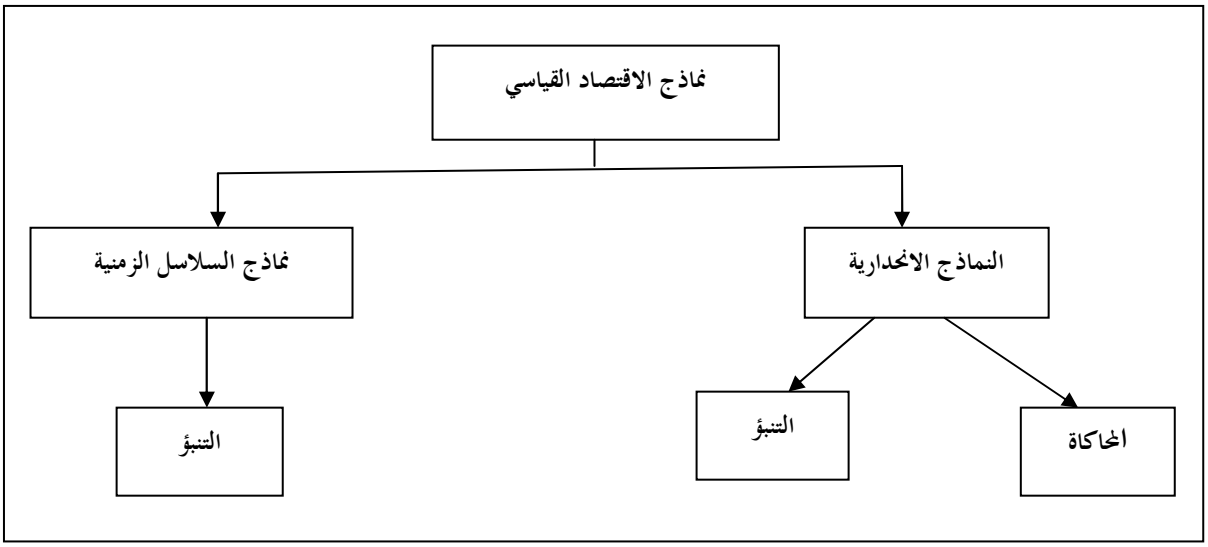

المصدر:مولود حشمان،"**نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى**"،ديوان المطبوعات الجامعة،الجزائر،2002،ص6

أولا: أنواع النماذج الانحدارية.

إن هذه النماذج تشرح متغيرا تابع بواسطة متغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة في أبسط أشكالها و أبسط مثال توضيحي لذلك هو النموذج الكيني للاستهلاك و الذي يكتب علي الشكل التالي:

$$Ct=f(yt\ ,ut)$$

فالنظرية الاقتصادية تعجز عن تحديد شكل fوكذلك عدد متغيراتها ،فالتغلب على هذه الأشكال يكون بواسطة رسم بياني ممزوج بين التابع و المستقل.[1]

و تنقسم النماذج الانحدارية إلى قسمين:

01:نموذج الانحدار البسيط:يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا في الممارسة القياسية و ذلك لسهولة استخدامه و حساب معلماته و تطبيقاته، إحداهما المتغير التابع (Y_i) و الثاني المتغير المستقل$(i\ \ )$ ويأخذ الشكل الجبري الأتي:

حيث أن : (i):رقم المشاهدة(i= 1،2،3،....،n)

Y_i :قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع.

X_i: قيمة المشاهدة(i) الخاصة بالمتغير التابع.

[1] جمال فروخي ،"**نظرية الاقتصاد القياسي**"،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،بدون سنة ،ص51.

μ_i:قيمة الخطأ(i) الخاصة بالمتغير المستقل.

ويعتبر المشاهدات الخاصة بالمتغير العشوائي مقدرة و غير حقيقية.

إن المتغير(Y_i) ينحدر على المتغير(X_i) باعتبار الأول تابعا و الثاني مستقلا[1].

02:نموذج الانحدار المتعدد:هو الذي يتكون المتعدد من أكثر من متغير مستقل،و يكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد،حيث يوضح الانحدار الخطي المعدد العلاقة بين متغير تابع Y_iو مجموعة من المتغيرات التفسيرية X_{ij}، هذا ما يعني أن تغير في المتغيرات التفسيرية يتبعها المتغير التابع، و تشير خطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية و المتغير التابع إلا أن أثر المتغير التفسيري على التغير التابع لا يختلف عن أثر متغير أخر ، يفترض أن جميع الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة ، أو أن تفصيلات الأفراد متماثلة ، و نضرا لأن هذا الافتراض لا يمثل الحقيقة فان الاستخدام الانحدار الخطي المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير ، ولذا فإننا في علاقة الانحدار هذا يعرف بالحد العشوائي حيث تأخذ علاقة الانحدار الخطي المتعدد الشكل التالي:

$$Y_t=B_1 + B_2X_{2t} + B_3X_{3t} + \cdots + B_kX_{kt} + \varepsilon t$$

ويمكن كتابته على الشكل المصفوفي التالي :

$$\begin{pmatrix} Y_i \\ Y_2 \\ . \\ . \\ Y_i \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1X_{21} & X_{31} \ldots . X_{k1} \\ 1X_{22} & X_{32} \ldots . X_{k2} \\ & . \\ & . \\ 1X_{2n} & X_{3n} \ldots . X_{kn} \end{pmatrix} . \begin{pmatrix} B_1 \\ B_2 \\ . \\ . \\ B_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ . \\ . \\ \varepsilon_i \end{pmatrix}$$

$$\mathbf{Yt} \quad = \quad \mathbf{Xij} \qquad\qquad \mathbf{Bij} + \mathbf{\varepsilon t}$$

حيث: $\mathbf{Y_{ij}}$، شعاع مشاهدات المتغير التابع$(1+n)$.

$\mathbf{Y_{ij}}$: مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية $((\mathbf{1+k})\times\mathbf{n})$.

$\mathbf{B_{ij}}$: شعاع المعاملات $\mathbf{(1+k)}$.

ε_t:شعاع العشوائي $\mathbf{(1+n)}$.[2]

[1] وليد إسماعيل السيف و وآخرون،"**أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**"،دار الأهلية لنشر و التوزيع،عمان،الطبعة الأولى،ص89.

[2] جمال فروجي، مرجع سبق ذكره،ص52

ثانيا: نماذج السلاسل الزمنية.

يختلف هذا النوع عن النماذج الانحدارية من حيث الهدف و البنية، حيث تعد من أهم أساليب الاستدلال حول المستقل بناءا على أحداث الماضي و الحاضر، فهي عبارة عن مجموعة من القياسات (المشاهدات الكمية) المأخوذة عن المتغير أو مجموعة متغيرات مترتبة وفقا لزمن حدوثها .

فالسلاسل الزمنية تبين التغير الذي يحدث في قيم متغير ما بدلالة الزمن سواء كان هذا التغير التغيير منتظما أو غير منتظم ، حيث تتكون السلسلة الزمنية من عناصر جوهرية ، تفيد في تحديد سلوكها في الماضي و في المستقبل وتتمثل في : مركبة الاتجاه العام (Tt) ،و المركبة الفصلية (St) ، المركبة الدورية (Ct) ، و المركبة العشوائية (μt)

المطلب الثالث: و تقدير و تقييم النموذج القياسي المستخدم .

الفرع الأول: تقدير النموذج القياسي المستخدم.

اعتمدت الدراسة في التقدير على طريقة المربعات الصغرى و من خلالها نحاول إيجاد أحسن تعديل بتدنيه مربعات الأخطاء بين المشاهدات الفعلية و المقدرة في مجموعها $\sum_{i=1}^{n} = \varepsilon_t^2$ حيث $\varepsilon_i = Y_i - \hat{\hat{Y}}$ و الشرط اللازم لتدنيه هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة لمعاملات المتغيرات معدومة[1].

1 فرضيات النموذج:إن بناء النموذج الانحدار الخطي يجب أن يكون مستوفيا لعدد من الفرضيات التي يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

أ-الفرضيات الاحتمالية

- قيم المتغيراتX_{it} محددة بدون أخطاء= $\boldsymbol{H_1}$
- التوقع الرياضي للخطأ معدوم: $\mathbf{H_2} = \boldsymbol{E(\varepsilon_t)} = 0$

$\forall t$-تباين الخطأ ثابت $\boldsymbol{H_3 = E(\varepsilon_t) = \delta_t^2}$

استقلالية الأخطاء: $\mathbf{H_4} = \boldsymbol{E(\varepsilon_t, \varepsilon_t^r) = 0.5 i\grave{t} \neq \grave{t}}$

- الخطأ مستقل عن التغيرات المفسرة $\mathbf{H_5} = \boldsymbol{E(X_{it}, \varepsilon_t)} = 0$

ب-فرضيات هيكلية:

$\boldsymbol{H_6}$: عدم وجود مشكل التحديد بين المتغيرات التفسيرية هذا يدل على أن المصفوفة $(\mathbf{X\acute{X}})$ نظامية و أن المصفوفة $(\mathbf{X\acute{X}})^{-1}$ موجودة .

[1] صالح تومي،"**مدخل إلى الإقتصاد القياسي**"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الأولى،2010،ص48.

[2] محمد شيخي،"**طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات**"، دار حامد،عمان، الطبعة الأولى،2012، ص59

$(\acute{X}X)/n{:}H_7$

$\mathbf{n} > K + 1 = H_8$ عدد المشاهدات أكبر من عدد المتغيرات التفسيرية.

الفرع الثاني: تقييم معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يتم تقييم نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستعمال عدة معايير هي :

1- **المعيار الاقتصادي:** تتعلق المعايير الاقتصادية المستخدمة في الحكم على مدى قبول التقديرات الرقمية لمعلمات النموذج بحجم و إشارة هذه المعلمات ومدى اتفاقها مع أسس النظرية الاقتصادية حيث أن هذه الأخيرة قد تضع قيودا مسبقة على حجم و إشارة المعلمات تأسيسا على منطق معين ، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فان هذا قد يكون مبررا لرفض هذه المعلمات ما لم نجد منطق قوي يبرر ذلك ، و يرفض ما قررته النظرية الاقتصادية و كمثال على ذلك فالنظرية الكيترية ترى أن الدخل هو المحدد الأساسي للاستهلاك في الفترة القصيرة ، بمعنى أنه كلما زاد الدخل القومي زاد الاستهلاك الكلي للمجتمع ،كما أن استهلاك المجتمع في الأجل القصير لا يمكن أن يكون سالبا و منعدما ، حتى و لو انخفض الدخل الكلي على الصفر ، وعلى ضوء ذلك يمكن صياغة نظرية كيتر رياضيا كما يلي : $\mathbf{C=C_{0+}\ b_y}$

حيث :C الاستهلاك.

$\mathbf{C_0}$:الحد الأدنى للاستهلاك.

b :الميل الحدي للاستهلاك.

Y:الدخل.

ووفقا لهذه النظرية من المتوقع أن يكون:

$\mathbf{0} < \boldsymbol{C_0}$- وهذا يعني أن المجتمع لابد أن يستهلك حتى لو انخفض دخله الكلي إلى الصفر في الأجل القصير ، ويتم ذلك بالاعتماد على المدخرات أو الاقتراض الخارجي.

$\mathbf{0} < \boldsymbol{b} < \mathbf{1}$- أي أن الميل الحدي للاستهلاك لابد أن يكون موجبا و تتراوح قيمته بين الصفر و الوحدة ، و هكذا نجد أن النظرية الكيترية قد وضعت معايير اقتصادية خاصة بإشارة و حجم المعلمات ، و يتعين على أي باحث أن يحاول قياس دالة الاستهلاك و أن تأتي نتائجه متفقة مع هذه المعايير حتى يمكن قبولها اقتصاديا.

2-**المعايير الإحصائية:** بعد التأكد من معقولية التقديرات التي يحصل عليها الباحث لمعلمات النموذج من الناحية الاقتصادية يأتي دور الاختبارات الإحصائية التي يحاول الباحث أن يقرر في ضوئها أمرين :

مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل البحث ومدى الثقة في تقديرات معلمات النموذج .[1]

و قبل المرور إلى المعايير الإحصائية علينا معرفة ما المقصود بمستوى المعنوية . .

مستوى المعنوية : عندما نرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية عند مستوى معنوية a=5% و تقبل الفرضية البديلة،فان هذا يعني أن هناك احتمال قدره 95 % أن يكون قرار الرفض صحيحا و هناك احتمال قدره 50 % أن يكون قرار الرفض خاطئا ، ومن ثم فان مستوى المعنوية يعبر عن احتمال الخطأ عند اتخاذ قرار الرفض للفرضية العدمة ، فمستوى المعنوية يشير إلى احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الأول[2]

-تتمثل المعايير الإحصائية في:

أ-معامل التجديد المتعدد:يعتبر معامل التجديد المعامل المفسر للاختلافات الحاصلة في المتغير التابع بسبب التغييرات الحاصلة في المتغير المستقبل و هو نسبة مؤوية تتراوح ما بين 0 % و 100 %.

و يمكن الحصول على الصيغة الرياضية و التي بواسطتها نحصل على القيمة التقديرية من الاشتقاقات الآتية[3] :

$$Y_{i=}\ b_1+b_0\quad X_{i+}\quad \mu_i$$

وأن الصيغة التقديرية تأخذ الشكل التالي $Y_{i=}\quad b_{0+}^{1}\ b_0^1\quad X_{\mathrm{i}}\ +\mu_i$

و هناك صيغة يمكن الحصول منها على الانحرافات الكلية

$$\sum \mathrm{Y_i^2} = \sum \left[\hat{\mathrm{Y}}_{\mathrm{i}}{}^2 = \mu_{\mathrm{i}}^2\right]$$

$$\sum y_{i=}^2 \qquad \sum \hat{Y}_i^2 \qquad \sum \mu_i^2+$$

SST=SSE+SSU

SST :الانحرافات الكلية .

SSE :تمثل الانحرافات الموضحة .

SSU :تمثل الانحرافات الغير موضحة.

و هناك صيغة رياضية يمكن الحصول عليها على قيمة معامل التحديد R^2

$$R^2 = \frac{b_1^1 \sum x_{iY}}{\sum Y_i^2}$$

[1] سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 44،45 .

[2] -عبد القادر محمد عبد العزيز عطية ،مرجع سبق ذكره ،ص 661 .

[3] -عدنان داود العذري ،" **الاقتصاد القياسي ، نظرية و حلول**" دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ط 1 ،2010 ، ص ص 43 ، 44.

ب- **اختبار ستو دنت**[1] :

ليكن النموذج : $$Y_t = B_1 + B_2X_2T + B_3X_3T + \cdots + B_kX_{kt} + \in_t$$

و لتكن $\widehat{\mathbf{B}}_1; \widehat{\mathbf{B}}_2 \ldots\ldots \widehat{\mathbf{B}}_k$ المعاملات المقدرة للنموذج.

لاختبار العلاقة الموجودة بين المتغير التابع و المتغير التفسيري **X** نقوم بإجراء الاختبار التالي :

نقوم بحساب إحصائية ستودنت التي تعطي بالعلاقة التالية:

$$T^* = \left|\frac{\widehat{B}}{\partial \widehat{B}_i}\right|$$

حيث أن : $\widehat{B_l}$ مقدر B_i

الإحصائية T_{tab} تتبع توزيع ستودنت بدرجة حرية تساوي $(n-k)$ و يكون قرار الاختيار كما يلي :

-نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $|T^*| > T_{tab}$ ومنه B مختلف عن الصفر.

-نقبل الفرضية H_1 إذا كانت $|T^*| < T_{tab}$ ومنه B يساوي الصفر .

ج-**اختيار فيشر**[2]:

يوضح لنا هذا الاختيار دلالة النموذج بصورة عامة ، ويأخذ الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = B_2 = \cdots = B_k = 0 \\ H_1 b_1 = B_2 = \cdots \neq B_k \neq 0 \end{cases}$$

وكذلك تقاس المعنوية الإحصائية لمعادلة النموذج القياسي المقترحة باستخدام إحصائية فيشر

$$F = R^2/K/1-R^2/n-k$$

.حيث:k: عدد متغيرات الدراسة.

n :عدد المشاهدات (عدد عناصر العينة المدروسة).

R^2: معامل التحديد.

يمكن الحصول على قيمة (F_t) الجد ولية بالبحث في جدول (F) الإحصائي (جدول فيشر)المقابلة لدرجات حرية **n-k**، و مستوى معنوية معين (عادة ما يؤخذ مستوى المعنوية $0.05= \propto$).

ويكون قرار الاختيار كما يلي :

- نرفض الفرضية H_0 إذا كانت: $B_i \neq 0$ ومنه $F^* > F^{\alpha=0.05}_{(K-1,n-K)}$
- نقبل الفرضية H_1 إذا كانت $B_i = 0$ ومنه $F^* < F^{\propto=0.05}_{(k-1;n-k)}$

[1] حسين علي نحيت سحر فتح الله ،مرجع سبق ذكره ،ص 161 .

[2] علي مكيد ، مرجع سبق ذكره،ص 158 .

مهما يكن i=1.....k

-اختبار دارين واتس Durbin-Watson :

ويعتبر من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي[1] و يختبر الفرضية

$$H_0 : p=0$$
$$H_i : p \neq 0$$

وحسب إحصائية DW انطلاقا من العلاقة التالية :

$$DW=\frac{\sum T^n=Z(e_t-e_{t-1})}{\sum T^n=1 e_t^z} \quad \text{..... (1)}$$

$$DW=2(1-P)\text{.....} \quad (2) \quad \text{أو}$$

ويأخذ قيمة من 0الى 4 و انطلاقا من المعادلة (2) فان $P=0 \Rightarrow DW$

ويتم قبول الفريضتين حسب المخطط التالي:

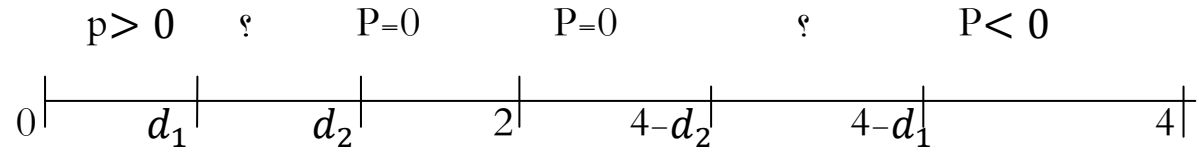

قيمة d الوسيطة هي 2 و عندما ينعدم الارتباط الذاتي أي **p=0** ويتم قبول و رفض H_0 حسب الحالات التالية :

$0<d<d_1$:وجود ارتباط ذاتي موجب.

$d_1 < d < d_2$: مجال غير محسوم ، هناك شك في وجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي.

$4-d_1 < d < 4$:وجود ارتباط ذاتي سالب.

المبحث الثاني:تقدير النموذج القياسي لنمو الاقتصادي في الجزائر:

المطلب الأول:التعريف بالمتغيرات وإختيار النموذج:

تهدف الدراسة إلى محاولة تقدير تأثير البرامج التنموية على النمو الاقتصادي للجزائر بالاعتماد على المتغيرات الكلية و هذا في الفترة ما بين 1985-2013، و ذلك من خلال تحديد أهم المتغيرات التي تأثر على النمو الاقتصادي في الجزائر و قد شمل النموذج على المتغيرات التالية:

الفرع الأول: تعريف بالمتغيرات

1 المتغير الداخلي(التابع): يتمثل في القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي(pib) و الذي يعتبر كمؤشر للنمو الاقتصادي.

[1] صالح تومي ، مرجع سبق ذكره ،48 .

2 المتغيرات الخارجية(المفسرة): من خلال ما نصت عليه النظريات يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي بعدة متغيرات أهمها ما يلي:

- ❖ معدل التضخم(Inf)
- ❖ الجباية البترولية(Fcp)
- ❖ الصادرات(X)
- ❖ الواردات (Imp)
- ❖ أسعار البترول (pp)
- ❖ الإنفاق(G)
- ❖ الاستثمار(INV)
- ❖ البطالة (chom)

و منه يأخذ النموذج الصيغ التالية:

$$Pib=C+\alpha_1\ chom+\alpha_2 fcp+\alpha_3 pp+\alpha_4\ inf+\alpha_5\ x+\alpha_6\ inv+\alpha_7\ g+\alpha_8\ imp+\varepsilon_i$$

حيث: c يمثل الحد الثابت.

و يمثل ε_i حد الخطأ العشوائي للمعادلة و التي تفترض أن قيمته موزعة توزيعا طبيعي و بوسط حسابي يساوي الصفر و تباينمعدوم و هذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة و تتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج و طبقا للنظرية الاقتصادية فإن التوقعات تشير بأن أثر كل من الإنفاق الحكومي، الجباية البترولية، أسعار البترول و الصادرات و الاستثمار سيكون موجب، أما البطالة، التضخم و الواردات فإن تأثيرها سالبا.

الفرع الثاني: تحديد النموذج الملائم:

تم تحويل البيانات إلى بيانات لوغريتم و ذلك لعدم تجانس وحدات القياس.

أولا: النموذج الأول: باستخدام برنامج Eviews4.1 تحصلنا على النتائج التالية:

$$Lpib = 4.78 + 0.38chom + 0.10fcp + 0.49pp + 0.04\ inf + 0.18\ x - 0.16\ inv$$
$$(2.84)\quad (1.14)\quad (1.20)\quad (1.62)\quad (0.64)\quad (1.53)\quad (-1.17)$$
$$+0.39\ g + 0.22\ imp$$
$$(2.33)\quad (2.74)$$

DW=1.86 R^2=0.95 F=3.15 N =29

❖ **تقيم النموذج:**

1 التقييم الاقتصادي: من خلال ملاحظة إشارة معلمات النموذج نجد أن أغلب المتغيرات إشارتها متوافقة مع النظرية الاقتصادية ما عدا البطالة، التضخم و الواردات التي كانت بإشارة موجبة، في حين أن النظرية الاقتصادية تحدد إشارتها بالسالب،و منه يمكن القول بان النموذج غير مقبول من الناحية الاقتصادية.

2 التقييم الإحصائي:

✓ **معامل التحديد:0.95=** R^2 و تدل هذه القيمة على أن المتغير التابع مفسر بشكل كبير من طرف المتغيرات المستقلة حيث أنها تفسر 95% من تغيرات النمو الاقتصادي.

✓ **اختبار ستودنت:** يمكن تلخيص قيمة إحصائية ستودنت في الجدول التالي[1]:

الجدول (39): نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول.

	الثابت	البطالة	الجباية البترولية	أسعار البترول	التضخم	الصادرات	الإستثمار	الإنفاق الحكومي	الواردات
إحصائية ستودنت	2.84	4.14	1.20	1.62	0.64	1.53	1.17-	2.33	2.74
الاحتمال	0.009	0.269	0.240	0.120	0.526	0.140	0.253	0.029	0.012

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

قيمة ستودنت المجدولة $t_{(n-k;\ \alpha\%)} = t_{(29-8;5\%)} = 1.721$

قيمة فيشر المجدولة $F_{(n-k\ \alpha\%)}\ F_{(21\ ;\ 0.05)} = 3.15$

من خلال الجدول نلاحظ: قيمة إحصائية ستودنت بالنسبة لكل من الجباية البترولية، أسعار البترول، التضخم، الصادرات و الاستثمار أقل من قيمة ستودنت المجدولة* و التي تساوي (1.721) عند مستوى معنوية 5% و منه فإن هذه المتغيرات ليست لها معنوية احصائية.

أما باقي المتغيرات فقيمة إحصائية ستودنت أكبر من القيمة المجدولة(1.721) و بالتالي فإن لها معنوية إحصائية، و هي نفس الملاحظة "

✓ **اختبار فيشر:**

قيمة إحصائية فيشرالمحسوبة: $F_c = 58.77$

[1] أنظر للملحق(2)

من خلال مقارنة إحصائية فيشر المحسوبة و المجدولة يمكننا القول بأن النموذج له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث ($58.77 > 3.15$)

اختبار دارين واتسنDW:

سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: P_1 = P_2 = \cdots = P_n = 0 \\ H_1: P_1 \neq P_2 \neq \cdots P_n \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الملحق(02) نجد:

DW المحسوبة

D_L المجدولة

$$\begin{cases} DW = 1.86 \\ D_L = 2.05 \end{cases}$$

و بما إن($1.86 < 2.05$) فإننا نقبل الفرضية H_0 و نرفض H_1، وعليه عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء.

من خلال نتائج تقييم النموذج نقول أن النموذج مرفوض اقتصاديا.

و بعد حذف المتغيرات التي ليس لديها معنوية واحدة تلوى الأخر نحصل على النموذج التالي:

ثانيا:النموذج الثاني:

بعد سلسلة من تعديل النموذج و بإتباع طريقة الرجوع إلى الخلف (تعني هذه الطريقة دمج جميع المتغيرات ثم حذف المتغيرات التي ليست المعنوية) نحصل على النموذج التالي[1]:

Lpib= 6.93 + 0.49G + 0.24fcp + 0.43pp
(9.65) (4.18) (2.72) (2.44)
DW=1.31 n=29 R^2=0.95

❖ **تقييم النموذج:**

1 التقييم الاقتصادي: نلاحظ أن كل المتغيرات توافق النظرية الاقتصادية من ناحية الإشارة الموجبة و التي تدل على العلاقة الطردية بين المتغيرات و النمو الاقتصادي، و عليه فإن النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

2 التقييم الإحصائي:

✓ **معامل التحديد:** (0.95) هذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج قوية جدا و الباقي (0.05) راجع إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

[1] أنظر للملحق(03)

✓ **اختبار ستودنت:** نلخص نتائجه في الجدول التالي[1]:

الجدول(40): نتائج اختبار ستودنت للنموذج الثاني.

المتغيرات	الثابت	الإنفاق الحكومي	الجباية البترولية	أسعار البترول
إحصائية ستودنت	9.65	4.18	2.72	2.44
الاحتمال	0.000	0.0003	0.011	0.022

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

من خلال الجدول نلاحظ أن جميع المتغيرات لها معنوية إحصائية عند 5% لأن قيمة ستودنت المحسوبة بالنسبة لكل المتغيرات أكبر من المجدولة(1.721)، و كذلك نفس الملاحظة من خلال قيمة الاحتمال المقابل لقيمة ستودنت المحسوبة و الذي هو أقل من 5%..

✓ **اختبار فيشر:**

لدينا F المحسوبة: F= 102.82

و منه النموذج له إحصائية معنوية عند مستوي المعنوية 5% لأن إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة (3.15 <102.82) و بالتالي النموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

3 –التقييم القياسي:

–نستخدم اختبار داربن واتسون DW :

سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 = P_1 = P_2 = \cdots = p_n = 0 \\ H_1: P_1 \neq P_2 \neq \cdots \neq P_n \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الملحق رقم(3) نجد:

$$DW = 1.31$$
$$D_L = 2.05$$

وبما إن(2.05 > 1.31) و عليه نقبل H_0 و نرفض H_1 إي عدم وجود ارتباط ذاتي.

من خلال التقييمات الثلاثة نجد أن النموذج مقبول من جميع النواحي وعليه العلاقة بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المستقلة علاقة طردية.

المطلب الثاني: اختبار تأكيد صلاحية النموذج

سنقوم باختبار تأكيد صلاحية النموذج من خلال دراسة مدى استقرارية البواقي و ذلك من خلال المعايير التالية:

[1] أنظر للملحق (3)

- اختبار الاستقرار لديكي فولر؛
- اختبار التوزيع الطبيعي.

الفرع الأول: اختبار الاستقرار لديكي فولر: يمكن تلخيص نتائجه في الجدول التالي[1]:

الجدول (41): نتائج اختبار (ADF) للبواقي.

المعلمات	إحصائية ستودنت	الاحتمال
الجذر الأحادي	0.42	0.67
الاتجاه العام	0.90	0.37
الثابت	1.01	0.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews1.

من خلال الجدول نلاحظ عدم وجود مركبة الجذر الأحادي لأن قيمة المجدولة (1.721) أكبر من القيمة المحسوبة (0.42)عند مستوى المعنوية 5%، كذلك عدم وجود مركبة الاتجاه العام لأن القيمة المجدولة أكبر من المحسوبة (0.90) عند مستوى المعنوية 5%.

و هذا ما نلاحظه من خلال Correlogramme للبواقي لأن كل القيم موجودة داخل مجال الثقة.

الشكل(5): الشكل البيانيCorrelogramme للبواق

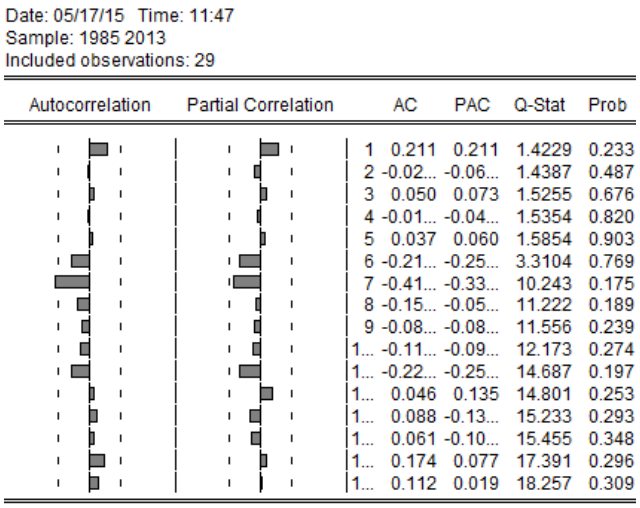

المصدر: برنامج Eveiws

الفرع الثاني: اختبار التوزيع الطبيعي:نحاول من خلال هذا الاختبار معرفة هل أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا،ومن أجل هذا سنعتمد على الاختبارات التالية:

[1] أنظر للملحق (5)

❖ **اختبار kurtosis, skewness** :من خلال نتائج برنامج **Eviews** نقوم بإجراء الاختبارات التالية:

الشكل (6): المدرج التكراري للبواقي.

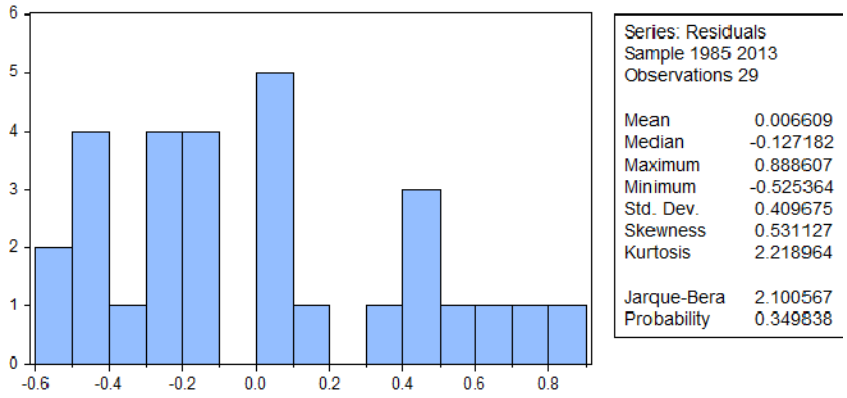

المصدر: برنامج Eviews .

$$V_1=\frac{|B_1^{\frac{1}{2}}-0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}=\frac{|0.53-0|}{\sqrt{\frac{6}{29}}}=1.16$$

$$V_2=\frac{|B_2-3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}=\frac{|2.21-3|}{\sqrt{\frac{24}{29}}}=0.86$$

حيث: $B_1^{1/2}$: تمثل إحصائية Skeuness و تساوي0.53.

B_2 :تمثل إحصائية Kurtosis و تساوي 2.21.

من خلال نتائج الاختبارات نستنتج أن فرضية إتباع البواقي للتوزيع الطبيعي مقبولة.

❖ **اختبار جاك بيرا** Gargue-Berra :

من اجل إجراء اختبار بيرا نضع الفرضيات التالية:

البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي H_0

البواقي تتبع التوزيع الطبيعيH_1

$$S=\frac{n}{6}B_1^{1/2}+\frac{n}{24}(B_2-3)^2\rightarrow N_\alpha^2\ (1).$$

$$S=\frac{29}{6}(0.53)+\frac{29}{24}(2.21\text{-}3)^2=3.30$$

$$\aleph_{0.05}^2(1)=3.84.$$

بما أن $S<\aleph_{0.05}^2$ ومنه نقبل الفرضية H_1 و نرفض H_0 أي ان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ ***اختبار LJUNY-BOX***: يتم خلال هذا الاختبار التأكد من أن البواقي هي عبارة عن شوشرة بيضاء أو لا،و ذلك من خلال مقارنة إحصائية LB و التي توافق أخر قيمة في عمود Østat مع إحصائية $\aleph_{(\alpha.16)}^2$.

❖ **فرضيات الاختبار:**

البواقي شوشرة بيضاء H_0

البواقي ليست شوشرة بيضاء H_1

$$LB = n(n+2)\sum_{k=1}^{16}\frac{\hat{p}_k^2}{29-k} = 18.25$$

لدينا إحصائية كيدو المجدولة تساوي 26.29= $\aleph^2_{(\alpha.16)}$

و منه (18.25< 26.29) فإننا نقبل الفرضية H_0 و نرفض H_1 أي أن البواقي هي شوشرة بيضاء.

المطلب الثالث: دراسة السببية بين المتغيرات

إن تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات تسمح بوضع سياسات اقتصادية مثلى يراعى فيها السببية بين المتغيرات محل الدراسة، و سنستخدم لهذه الدراسة اختبار سببية غرنجر.

أولا: دراسة السببية بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام:

يمكن صياغة الفرضيات بشكل التالي:

H_0 :الإنفاق الحكومي لا يسبب الناتج الداخلي الخام،

H_0:الناتج الداخلي الخام لا يسبب الإنفاق الحكومي .

يمكن تلخيص نتائج اختبار غرنجر في الجدول التالي[1]:

الجدول(42): نتائج اختبار سببية غرنجر بين الإنفاق الحكومي و الناتج الداخلي الخام.

الإحصائية	F statisic	Prob
g لا يسبب pib	0.48	0.62
Pib لا يسبب g	7.18	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

من خلال نتائج اختبار غرنجر فإننا نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5% لأن احتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 و منه يمكن القول أن الإنفاق الحكومي يسبب الناتج الداخلي الخام.

نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى 5% لأن احتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 و منه يمكن القول الناتج الداخلي الخام لا يسبب الإنفاق الحكومي.

[1] أنظر للملحق (5).

ثانيا: دراسة السببية بين الجباية البترولية و الناتج الداخلي الخام:

يمكن صيغة الفرضيات بشكل التالي:

H_0:الجباية البترولية لا تسبب الناتج الداخلي الخام ،

H_0: الناتج الداخلي الخام لا يسبب الجباية البترولي.

نلخص نتائج اختبار غرنجر في الجدول التالي[1]:

الجدول (43): نتائج اختبار سببية غرنجر بين الجباية البترولية و الناتج الداخلي الخام.

الإحصائية	F statistic	Prob
fcp لا يسبب pib	0.11	0.89
Pib لا يسبب fcp	5.24	0.01

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

من خلال نتائج اختبار غرنجر فإننا نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5% لأن احتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0.05، ومنه يمكن القول أن الجباية البترولية تسبب الناتج الداخلي الخام.

نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى 5% لأن احتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0.05، ومنه يمكن القول أن الناتج الداخلي الخام لاتسبب الجباية البترولية .

ثالثا: دراسة السببية بين أسعار البترول و الناتج الداخلي الخام.

يمكن صياغة الفرضيات بشكل التالي:

H_0:أسعار البترول لا يسبب الناتج الداخلي الخام ؛

H_0:الناتج الداخلي الخام لا يسبب أسعار البترول.

يمكن تلخص نتائج اختبار غرنجر في الجدول التالي[2]:

الجدول (44): نتائج اختبار سببية غرنجر بين أسعار البترول و الناتج الداخلي الخام.

الإحصائية	F statistic	Prob
pp لا يسبب pib	0.28	0.75
pib لا يسبب pp	1.03	0.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eveiws

[1] أنظر الملحق(5) .

[2] نفس الملحق.

من خلال اختبار غرنجر فإننا نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية 5% لأن احتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ومنه يمكن القول أن سعر البترول يسبب الناتج الداخلي الخام.

نرفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية 5% لأن احتمال المقابل لإحصائية فيشر أكبر من 0.05 ومنه يمكن القول أن الناتج الداخلي الخام يسبب سعر البترول.

المبحث الثالث: اختبار التغير الهيكلي ونتائج الدراسة.

رأينا في السابق نموذج الانحدار الفردي الذي يقوم على مجموعة بيانات فردية، ويوجد هناك نموذج يدرس فترتين مختلفتين ويقوم على مجموعة بيانات مختلفة ،بالإضافة إلى التأكد من استقرار النموذج ويعرف بالاختبار الهيكلي.

المطلب الأول: اختبار التغير الهيكلي و تطبيقه.

الفرع الأول: اختبار التغير الهيكلي.

يدرس هذا الاختبار مدى استقرار النموذج في كامل الفترة الزمنية (دراسة التغيير الهيكلي للنموذج)، أي صيغة النموذج هي نفسها و لكن تختلف القيم للمعاملات في العينتين الجزئيتين ، ليكن النموذج المقدر ذو K متغير مستقل على فترة واحدة.

$$.\hat{Y}_u = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 X_{i1} + \hat{B}_2 X_{i2} + \cdots + \hat{B}_n X_n$$

تقدر النموذج انطلاقا من عينتين جزئيتين n_2, n_1 مع $n=n_1 + n_2$حيث

نختبر الفرضيات التالية :

$$H_0 = \begin{pmatrix} B_0 = B_0^{(1)} = B_0^{(2)} \\ B_1 = B_1^{(1)} = B_1^{(2)} \\ B_k = B_k^{(1)} = B_k^{(2)} \end{pmatrix}$$

ويكون اختبار الفرضيات تساوي معالم الانحدار ين للفترتين المختلفتين بواسطة تقدير المعادلة للحصول على URSS بدرجات حرية هي $n_1 + n_2 - 2K$ ومن ثم تقدير المعادلة للحصول على RRSS بدرجات حرية هي $n_1 + n_2 - K$ ،ثم تكون الاختبار الإحصائي التالي:

$$\mathbf{F}=\frac{(\boldsymbol{RRSS}-\boldsymbol{URSS})/\boldsymbol{K}}{\boldsymbol{URSS}/(\boldsymbol{n_1}+\boldsymbol{n_2}-\boldsymbol{2K})} \sim \boldsymbol{F}_{\boldsymbol{k;n-2k}}$$

و هو ما يسمى باختبار الهيكلي.[1]

الفرع الثاني:تطبيق اختبار التغير الهيكلي.

قمنا بتقسيم فترة الدارسة إلى فترتين الأولى ممتدة من سنة 1985 إلى 2000 والثانية من سنة 2001 إلى سنة 2013 ، واعتمادا على برنامج Eviews تحصلنا على النتائج الملخصة في الجدول التالي:

الجدول(45): نتائج الإحصائية لاختبار التغيير الهيكلي.

الإحصائية	القيمة	الإحتمال
f-statistic	4.95	0.0057
Log likelihood ratio	19.28	0.0007

المصدر:من إعداد الطالبتين بناء على برنامج Eviews .

انطلاقا من النتائج الموضحة في الجدول وبعد مقارنة إحصائية فيشر المجدولة مع المحسوبة وجدنا أن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من المجدولة حيث 4.95> 3.15 عند مستوى المعنوية 5% ، ومنه يمكن القول أن النموذج غير مستقر خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني:نتائج الدراسة القياسية لإثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.

من خلال النمذجة القياسية لأثر للمتغيرات الاقتصادية على النمو الاقتصادي لنمو الاقتصادي و التي أوصلتنا إلى تشكيل نموذج قياسي من كل النواحي الاقتصادية حيث أن متغيرات النموذج وافقت النظرية الاقتصادية من حيث إشارة المعلمات و كذلك من الناحية الإحصائية حيث وجدنا أن المعلمات لها معنوية وهذا باستخدام اختبار ستودنت، و أن النموذج ككل له معنوية باستخدام اختبار فيشر و كذلك من الناحية القياسية لاحظنا عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وكذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey، وكذلك قمنا بتأكد من صلاحية النموذج لاتخاذ القرارات و رسم السياسات من حيث دراسة البواقي و التي كانت مستقرة و تتبع التوزيع الطبيعي، وتحصلنا على النتائج التالية:

❖ **نتائج معادلة الناتج الداخلي الخام:**

من خلال معادلة الناتج الداخلي الخام تبين ما يلي:

-وجود علاقة طردية إيجابية بين الناتج الداخلي الخام و سعر البترول الخام و الجباية البترولية،و هذا ما يفسره الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة. و الذي انعكس إيجابا علي الناتج الإجمالي القومي الذي سجل

[1] محمد شيخي،مرجع سبق ذكره،ص ص 41،42.

تطور هام، حيث ارتفع 48.84 دولار سنة 1999 إلى 102.8 دولار سنة 2005 و بعدها انخفض في سنة 2013 ليصل إلى 50 دولار، إما النمو الاقتصادي فقد سجل ارتفاعا من 2.2 سنة 2000 إلى 6.9% سنة 2003، ليستقر في 2005 إلى 5.1 % و وصل بعدها سنة 2010 إلى 1.6% ليستقر سنة 2014 إلى 3 %.

-وجود علاقة طردية إيجابية بين الناتج الداخلي الخام الجباية و الإنفاق الحكومي حيث إن تغير الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج الداخلي ب 0.49 وحدة

-إن النموذج غير مستقر خلال فترة الدراسة .

❖ **نتائج دالة الاستجابة:**

من خلال دراسة السببية بين متغيرات و الناتج الداخلي الخام اتضح أن:

-أسعار البترول يسبب الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام لا يسبب أسعار البترول.

- الجباية البترولية تسبب الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام لا يسبب الجباية البترولي.

- الإنفاق الحكومي يسبب الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام لا يسبب الإنفاق الحكومي.

خلاصة:

في هذا الفصل توصلنا إلى أن البرامج التنموية كان لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك من خلال دراسة قياسية على بعض المتغيرات الاقتصادية ، و ذلك بالاعتماد على بيانات و إحصائيات مقدمة خلال فترة الممتدة بين 1985-2013 ، و توصلنا من خلال التقييم الاقتصادي و الإحصائي إلى أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي ، الجباية البترولية و كذلك أسعار البترول ، و عليه يتبين أن أثر البرامج لم يكن قويا بالدرجة الكافية و ذلك بسبب الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات الذي مازال يعتبر المحرك الأول و الأساسي للاقتصاد الجزائري.

الخاتمـــة العامـــــة

بعد دراستنا لموضوع أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر و محاولة الإلمام بجميع جوانبه تبين لنا أنه يعتبر من أحد الاهتمامات الرئيسية للباحثين و صناع القرار على حد سواء، حيث مر الاقتصاد الجزائري بجملة من الصعوبات و التحديات كان لبد على الحكومة من انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية و التي هدفها إعادة التوازنات الكلية. كما لجأت بعدها إلى تمويل المشروعات الاستثمارية بالتوسع في الإصدار النقدي، كما وضعت مخططات أولها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي، وكذلك البرنامج التكميلي لنمو الاقتصادي ليواصل ما قد تم بدأه في المخطط السابق، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص المسجلة ، بعدها البرنامج الخماسي الذي هو تكملة للبرنابجين السابقين و الهدف منه هو تحسين الأداء الاقتصادي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

حيث أن الرفع من معدلات النمو الاقتصادي يتطلب منا معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية ،حيث أن التغير في هذه الأخيرة يؤدي إلى التغير في النمو الاقتصادي و هذا ما تم إثباته من خلال الدراسة القياسية عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد و اختبار التغير الهيكلي باستعمال بيانات سنوية ممتدة على طوال الفترة 1985-2013 وهذا بهدف الوقوف على مدى تأثير البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.

- **نتائج اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: اندفعت الجزائر خلال الفترة 2001-2014 بمجموعة من المخططات التنموية المتنوعة و التي هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة، و هذا نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته مقارنة بالفترة السابقة، هذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا بين التحسن و التراجع تبعا للبرنامج الذي أنتهجه الاقتصاد الجزائري و هذا نتيجة تذبذب أسعار البترول و الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: هناك تأثير إيجابي للبرامج التنموية على معدلات النمو الاقتصادي و هذا من خلال التأثير المباشر على النمو أو من خلال تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة به، حيث لكل من الإنفاق الحكومي، الجباية البترولية و أسعار البترول تعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، و هذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الرابعة: يمكن بناء نموذج قياسي تمكن من خلاله تبيان أهم المتغيرات التي يتأثر بها النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث كانت القدرة التفسيرية للنموذج قوية جدا تقدر ب95%، و النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية، و الاحصائية و القياسية، و هذا ما يثبت صحة الفرضية.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن الاقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي يعتمد كلية على منتوج تصديري واحد هو النفط من خلال قطاع المحروقات و هذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الجزائري للخطر.

– التسيير الجيد للبرامج التنموية يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية من بينها النمو الاقتصادي.

– تعتبر البرامج التنموية المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تنفيذ الدولة للاستثمارات العمومية و تحقيق مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

– من خلال الدراسة القياسية ارتائينا إلى عدة نتائج من بينها أن النمو الاقتصادي يتأثر إيجابا بالإنفاق الحكومي و الجباية البترولية و أسعار البترول حيث أن :

- ✓ وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي، حيث أن التغير في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤذي إلى تغير الناتج الداخلي الخام ب 0.49 وحدة، و هذا ما يدل على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود علاقة طردية بين الجباية البترولية و الناتج الداخلي الخام، حيث أن التغير في الجباية البترولية بوحدة واجدة يؤدي إلى تغير الناتج ب0.42 وحدة، و هذا ما يدل على أ الزيادة في الجباية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- ✓ وجود علاقة طردية بين أسعار البترول و الناتج الداخلي الخام، حيث أن التغير في أسعار البترول بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الناتج ب 0.43 وحدة، و هذا ما يدل على أ الزيادة في الجباية لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

- **التوصيات و الإقترحات:**

بناء على النتائج المتحصل عليها نقترح التوصيات التالية:

– تفعيل الإستثمار المنتج للموارد البشرية و الطبيعية من خلال تخصص الموارد المالية اللازمة بما يجعل السياسة الإستثمارية داعمة، بهدف تحقيق معدلات نمو مستدامة في الإقتصاد الوطني.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في ٱقتصاد المحلي و في قطاع الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي بالخبرات الإنتاجية و الإستفادة من التكنولوجيات المتطورة.
- تشجيع عمليات الاستثمار خارج قطاع المحرقات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل على زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية مثل الصناعة، و الفلاحة و قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام، و ذلك راجع إلى الامكانيات المادية و البشرية المتوفرة في الجزائر
- ترشيد الإنفاق العام بالإستناد إلى تحليل التكاليف و الإيرادات في إنجاز المشروعات، و التنسيق بين مختلف الهيئات و المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ، و كذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات و تفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية.
- الإعتماد على مكاتب دراسات متخصصة في مجال دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من اجل تحقيق الأهداف المرجوة.
- وضع استرتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق للأولويات التي يقتضها كل قطاع.
- ذعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فتح نطاق توسعها، بحكم أنها النواة الرئيسية للجهاز الانتاجي المحلي، قصد تمكينها من الاستفادة من الظروف الايجابية في السوق المحلية سواء ن حيث زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية أو من حيث تزايد الطلب على المواد على المواد و التجهيزات الصناعية، بدل من التوجه نحو الاسترداد لتلبية الطلب المتزايد.

الملاحـــــــق

الملحق رقم(01): متغيرات وبيانات الدراسة للفترة1985-2013

	CHOM	FCP	G	IMP	INF	INV	X	PP	PIB
1985	9.69	46786	305.85	49491	10.49	96765.4	46564	27.01	291597.2
1986	11.4	21439	89.69	43394	12.29	99333.3	34935	13.57	296551.4
1987	21.4	20479	92.984	34153	7.46	93880.2	41736	17.73	312706.1
1988	20.5	24100	93.5	43427	5.9	98404.2	45421	14.24	347716.9
1989	18.1	45500	16.4	70072	9.28	12876.6	71937	17.31	422043
1990	19.7	76200	152.5	87018	17.9	106021.7	122279	22.26	554388.1
1991	21.2	161500	248.9	139241	25.87	266733.9	233589	18.62	682132.8
1992	23.8	193800	311.864	188547	31.67	319811.1	249010	18.44	1074696
1993	23.15	179800	333.949	205035	20.52	336203	239552	16.33	1192725
1994	24.36	22176	477.181	340142	29.04	467941.2	324338	15.53	1487404
1995	28.1	336148	611.731	513193	29.78	633031.4	498451	16.86	2004994.7
1996	27.99	495997	825.157	498326	18.69	644641.4	740811	20.29	2570028.9
1997	26.41	564765	926.688	501579.9	5.73	644759	791767.5	18.68	2780168
1998	28.02	378556	774.511	552358.6	4.95	773955.4	588857.6	12.28	2830490.7
1999	29.29	560121	950.496	610673	2.66	858951.5	840516.5	17.48	3238197.5
2000	28.89	1173237	1578.161	690425.7	0.34	971652.1	1657251.6	27.06	4123513.9
2001	27.3	956389	1505.526	764862.4	4.24	1164536.6	1480335.8	23.12	4227113.
2002	25.7	1007900	1603.188	957039.8	1.42	1406546.6	1501191.9	24.36	4521773.3
2003	23.72	1350000	1974.466	1047441.4	2.58	1609383.5	1902053.5	28.01	5247482.8
2004	17.65	1570700	2229.899	1314399.8	3.57	2036696.9	2337447.8	36.05	6135917
2005	15.3	2352700	3082.828	1558540.8	1.63	2366114.8	3421548.3	50.64	7543965.3
2006	12.3	2254652	3639.925	1916829.1	2.3	2575531.5	3979000.9	61.08	8514843.1
2007	13.8	210673.89	3687.9	2572033.4	3.7	3224933.8	4214136.9	69.08	9366565.9
2008	11.3	299873.65	2902.448	2572033.4	4.90	4154537.8	5095019.7	94.54	11077139.4
2009	10.2	1927000	3275.362	2854805.3	5.74	5067210.3	3347636	61.1	10006839.7
2010	10	1501700	3074.644	3011807.6	3.91	583518.9	4333587.4	65.7	12034399
2011	10	1529400	3403.108	3442501.6	4.51	678210.34	5374131.3	71.45	14481007.8
2012	11	1529400	3804.03	390514.7	8.89	678210.34	563043.3	71.45	15843000
2013	9.80	1529400	3895.915	43685408	3.25	679215.34	515723.3	74.45	15845000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons.

الوحدة: البطالة و التضخم ب %

الإنفاق الحكومي، الاستثمار و الجباية البترولية ب مليار دينار.

أسعار البترول ب الدولار.

الناتج الداخلي الخام ب المليون دينار.

الملحق (02): نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 05/17/15 Time: 11:41
Sample: 1985 2013
Included observations: 29
LPIB=C(1)+C(2)*LCHOM+C(3)*LFCP+C(4)*LPP+C(5)*LINF+C(6)*LX+C(7)
*LINV+C(8)*LG+C(9)*LIMP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	4.784788	1.679798	2.848430	0.0099
C(2)	0.382359	0.334041	1.144646	0.2659
C(3)	0.106080	0.087694	1.209670	0.2405
C(4)	0.499312	0.307509	1.623731	0.1201
C(5)	0.045430	0.070493	0.644457	0.5266
C(6)	0.180639	0.117603	1.536009	0.1402
C(7)	-0.161862	0.137750	-1.175044	0.2538
C(8)	0.393323	0.168246	2.337783	0.0299
C(9)	0.220035	0.080234	2.742396	0.0126

R-squared	0.959199	Mean dependent var	14.80358
Adjusted R-squared	0.942879	S.D. dependent var	1.325992
S.E. of regression	0.316912	Akaike info criterion	0.788740
Sum squared resid	2.008663	Schwarz criterion	1.213074
Log likelihood	-2.436736	Hannan-Quinn criter.	0.921636
F-statistic	58.77351	Durbin-Watson stat	1.865723
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: برنامج **Eviews4.1**

الملحق (03): نتائج تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 05/17/15 Time: 12:09
Sample: 1985 2013
Included observations: 29
LPIB=C(1)+C(2)*LG+C(3)*LFCP+C(4)*LPP

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	6.937474	0.718664	9.653296	0.0000
C(2)	0.494537	0.118214	4.183404	0.0003
C(3)	0.242857	0.089041	2.727467	0.0115
C(4)	0.433524	0.177628	2.440626	0.0221

R-squared	0.925032	Mean dependent var	14.80358
Adjusted R-squared	0.916036	S.D. dependent var	1.325992
S.E. of regression	0.384227	Akaike info criterion	1.052278
Sum squared resid	3.690769	Schwarz criterion	1.240871
Log likelihood	-11.25803	Hannan-Quinn criter.	1.111343
F-statistic	102.8250	Durbin-Watson stat	1.312604
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: برنامج **Eviews4.1**

الملحق رقم (04): نتائج اختبار استقرارية البواقي باستخدام اختبار ديكي فولر (ADF)

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.027024	0.1436
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(E)
Method: Least Squares
Date: 05/18/15 Time: 09:58
Sample (adjusted): 1987 2013
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
E(-1)	-0.756471	0.249906	-3.027024	0.0060
D(E(-1))	0.082921	0.194797	0.425679	0.6743
C	-0.148064	0.162959	-0.908597	0.3730
@TREND("1985")	0.009733	0.009636	1.010155	0.3229

R-squared	0.380424	Mean dependent var	-0.001809
Adjusted R-squared	0.299610	S.D. dependent var	0.465971
S.E. of regression	0.389968	Akaike info criterion	1.090451
Sum squared resid	3.497731	Schwarz criterion	1.282427
Log likelihood	-10.72109	Hannan-Quinn criter.	1.147535
F-statistic	4.707391	Durbin-Watson stat	1.627374
Prob(F-statistic)	0.010515		

المصدر: برنامج **Eviews4.1**

الملحق رقم (05): نتائج اختبار السببية بين المتغيرات و النتائج الداخلي الخام باستخدام اختبار granger Causality.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/25/15 Time: 12:19
Sample: 1985 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LFCP does not Granger Cause LPIB	27	0.11516	0.8918
LPIB does not Granger Cause LFCP		5.24770	0.0137
LG does not Granger Cause LPIB	27	0.48837	0.6201
LPIB does not Granger Cause LG		7.18593	0.0040
LPP does not Granger Cause LPIB	27	0.28454	0.7551
LPIB does not Granger Cause LPP		1.03678	0.3713
LG does not Granger Cause LFCP	27	2.16728	0.1383
LFCP does not Granger Cause LG		2.71375	0.0884
LPP does not Granger Cause LFCP	27	0.80364	0.4604
LFCP does not Granger Cause LPP		1.18162	0.3255
LPP does not Granger Cause LG	27	2.47848	0.1070
LG does not Granger Cause LPP		1.86439	0.1787

المصدر: برنامج **Evews 4.1**

الملحق رقم (06): نتائج اختبار التغير الهيكلي.

Chow Breakpoint Test: 2001
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints

Equation Sample: 1985 2013

F-statistic	4.958349	Prob. F(4,21)	0.0057
Log likelihood ratio	19.28436	Prob. Chi-Square(4)	0.0007
Wald Statistic	19.83340	Prob. Chi-Square(4)	0.0005

المصدر: برنامج **Evews 4.1**

قائمـــة المراجـــــع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية.

01 الكتب:

1- أحمد فريد مصطفى، السيد حسن سهير محمد ،"**تطور الفكر و الواقائع الاقتصادية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2000.

2- الحبيب فايز إبراهيم، " **نظريات التنمية و النمو الاقتصادي**"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

3- السيف وليد إسماعيل و أخرون، "**أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**"، دار الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة االاولى.

4- الشرفات علي جدوع،" **التنمية الاقتصادية في العالم العربي:الواقع، العوائق وسبل النهوض**"، دار جليس الزمان، عمان،2010.

5- الصوص نداء محمد، " **الاقتصاد الكلي**"، مكتبة المجتمع العربي، الرياض، 2006.

6- العداوي عدنان داود،" **الاقتصاد القياسي: نظرية و حلول**"، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

7- العيسي نزار سعد، قطف إبراهيم سليمان، " **الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات**"، عمان،2006.

8- القريشي محمد صالح تركي، "**مقدمة في الاقتصاد القياسي**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

9- القريشي مدحت، "**التنمية الاقتصادية،نظريات و سياسات و موضوعات**"، دار وائل للنشر و التوزيع،عمان، الطبعة الأولى، 2007.

10- الموسوي ضياء مجيد، " **التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.

11- النجفى سالم توفيق، القريشي محمد صالح تركي، " **مقدمة في إقتصاد التنمية**"، دار الكتاب للطباعة و النشر، العراق،1988.

12- بكري كمال،" **التنمية الإقتصادية**"، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

13- بن قانة إسماعيل محمد، "**إقتصاد التنمية**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

14- بن قدور أشواق، "**تطور النظام المالي و لنمو الإقتصادي**"، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2013.

15- بلعزوز بن علي، "**محاضرات في النظريات و السياسة النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

16- تودارو ميشيل، ترجمة: محمود حسن حسين، محمود حامد حمود، "**التنمية الإقتصادية**"، دار المريخ للنشر، جدة، 2006.

17- توفيق سالم، "**أساسيات علم الإقتصاد**"، الدار الدولية، القاهرة، 2000.

18- تومي صالح، "**الإقتصاد القياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2010.

19- حسام داوود و أخرون، "**مبادئ الإقتصاد الكلي**"، دار الميسر، عمان، 2005.

20- حسين عمر،"**النظريات الإقتصادية**"، دار الكتاب الحديث، الإسكندرية، دون سنة النشر.

21- حشمان مولود، "**نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

22- حليز مالكوم و آخرون، ترجمة: طه عبد الله النمصور، عبد العظيم مصطفى،" **إقتصاديات التنمية**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995.

23- خلف فلبج حسن،"**التنمية و التخطيط الإقتصادي**"، دار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع،2006.

24- خليفة محمد ناجي حسن، " **النمو الإقتصادي: نظرية و مفهوم**"، دار القاهرة االنشر، القاهرة،2001.

25- ربيع نصر، "**رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا**"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004.

26- شعباني إسماعيل، "**مقدمة في إقتصاد التنمية**"، دار هومة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1997.

27- شيخي محمد، "**طرق الإقتصاد القياسي محاضرات و تطبيقات**"، دار حامد، عمان، الطبعة الأولى،2012.

28- عبد الرحمان إسماعيل،عريقات حاربي، "**مفاهيم و نظم اقتصادي:التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2003.

29- عبد العزيز سمير محمد، "**الإقتصاد القياسي: مدخل في اتخاذ القرارات**"، دار الإشعاع للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1997.

30- عجيمية محمد عبد العزيز،"**التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها**"، شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994.

31- عجيمية محمد عبد العزيز، ناصف إيمان، "**التنمية الإقتصادية**"، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2004.

32- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، "**إتجاهات حديثة في التنمية**"، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية، 2003.

33- عطية عبد القادر محمد عبد القادر،" **الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق**"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.

34- عطية عبد القادر محمد عبد القادر،"**الحديث في الاقتصاد القياسي**"، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005.

35- فروجي جال، "**نظرية الاقتصاد القياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.

36- محارب عبد العزيز قاسم، "**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من المنظور الإسلامي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2001.

37- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، "**النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية**"،مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

38- مكيد علي،" **الاقتصاد القياسي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

39- نجيب حسين علي،فتح الله سحر، "**الاقتصاد القياسي**"، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 1997.

40- نامق صلاح الدين، "**قادة الفكر الاقتصادي**"، دار المعارف، القاهرة،1986.

ثانيا:الكتب باللغة الفرنسية:

1-Gilbert Abraham- Frois, "**Dynamique économique** ", édition Dalloz, paris, 1991.

2-Eric Bosserelle,**"Dynamique économique : croissance crisescycles**", édition qulino, 2004.

3- Robertj-Borro et Xavier sala-i-Martin,**"LA croissance économique**", traduit par Farcie Magroll, édition Ediscience international, 1996.

ثالثا: المذكرات :

1- بوزيد صليحة، "**إستراد رؤوس الاموال و النمو الإقتصادي في الدول النامية**"، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005.

2- بن جلون خالد، " **اثر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر(1970-2006)**"، مذكرة الماجستير، تخصص:الاقتصاد االكمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2009.

3- بودخدخ كريم،" **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر2001-2009**"، مذكرة الماجستير، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص: نقود و مالية، جامعة الجزائر،2010.

4- بوليحة عياش "**دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين2001-2004**"، مذكرة الماجستير، تخصص:التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر(3)، 2011.

5- حمدان محي الدين، "**جدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر المستقبل**"، أطروحة دكتورة، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر2009.

6- شفير أمير،" **الإصلاحات الاقتصادية و أثارها على البطالة و التشغيل، حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

7- صدر الدين صواليلي، " **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**"، أطروحة الدكتوراه، تخصص: إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

8- طاوش فندوسي، "**تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**"، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.

9- عبادة عبد الرؤوف، "**محددات سعر النفط منظمة أوبك و أثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية(1970-2008)**"، مذكرة الماجستير، تخصص: نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

10- قرقور سهام، حناشي سلمى، "**مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة و متغيراتها-حالة الجزائر**"، مذكرة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي1945، قالمة، 2013.

رابعا:الملتقيات:

1- بلعاطل عياش، **نوى سميحة**، "**آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر خلال الفترة2001-2004**"، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و

النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

2- بزازي سامية، معطى الله وليد، **"البرامج التنموية و أثارها على تفعيل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر خلال الفترة 2001-2004"**، االملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

3- بن عيسي كمال الدين فراس محمد، **"أثار الإنفاق العام على الدخل و التوظيف و توزيع الدخل و مستوى الأسعار في الجزائر خلال الفترة2001-2004"**، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

4- بوعشة مبارك،" **من تقييم المخططات التنموية إلى تقييم البرامج الإستثمارية – مقارنة نقدي"**، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

5- بوهزة محمد، براج صباح، **"أثر برامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009"**، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

6- حنفاوي أمال، **"مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برنامج النمو و الإنعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح"**، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

7- صالحي ناجية، عياش فتيحة، **"أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001،نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي"**، "، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

8-عبود عمر،"**جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**"، الملتقي الدولي حول:" التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و آفاق، تنظيم كلية العلوم القانونية و الإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر، 2007.

9-عثماني آنيسة، بوحصان لاميﺓ، "**دراسة قياسية لإثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعﺓ سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

10- عماري عمار، محمادي وليد، "**أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر**"، "، الملتقي الدولي حول:" تقييم أثار البرامج العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11-12 مارس 2013.

11- مدوري عبد الرزاق،،"**عرض و تقييم البرامج الإستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر- نظرة تحليلية-** "، الملتقى الدولي حول :"تقييم أثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2004 "،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف1،الجزائر ، يومي 11-12مارس 2013، ص8ر،ص12 .

12-

خامسا: المجالات:

1-خلوط فوزية، "**برامج التنمية بين الأهداف المنشودة و النتائج المحدودة**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد 20-فيفري.

2-كرباني بغداد، "**نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

3-نبيل فليج :"**دراسة تقييميه لسياسة لإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،الأكاديمية لدراسات الإجتماعية و الإنسانية،العدد9، 2013 ،ص49.

سادسا: مواقع الأنترنات:

1. http://www.eg.gow.dz/psre/bilan-psre.htm.
2. http://www. Premier- minster.dz.couslté
3. http://www.ward bank.org/en/publication/global-économic-prospects/data region=MNA
4. http:// www.ons.dz/ius/pdf/donnee-stat-empton-septembre-pdf
5. http://www.bank of Algeria.dz/rappor.htm
6. http://www.mf-gov-dz/article//48/zoom-sur.les-chiffres/154/taux-dnflation.htm

البرامج الإحصائية **Eviews 4.1**

الملخص

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي و الرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع،وقد شرعت الجزائر في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل وذلك عبر البرامج التنموية الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة 2001-2014 هذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق نمو حقيقي ومستمر خارج قطاع المحروقات، بحيث يكون له أثر على التشغيل والتنمية الشاملة، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك التبعية للخارج، تناولنا هذا في الجانب النظري.

أما التطبيقي فركزنا على تقدير أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد واختبار التغير الهيكلي هذا ما جعلنا نتوصل إلى نتيجة مفادها أن الانفاق الحكومي، الجباية البترولية وأسعار البترول من إهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الانعاش الاقتصادي،البرامج التنموية، الانفاق الحكومي

Abstract :

Economic growth of the most important goals of governments is to achieve economic balance and raise the level of welfare among members of the community, Algeria has embarked on an expansionary policy unprecedented and through the ongoing implementation and development programs along the period 2001-2014. The latter aims to achieve real and sustained growth outside the hydrocarbon sector, so have an impact on the operating and overall development, and allows the diversification of the economy and dismantling of dependency abroad , We had this in the theoretical side.

while Applied We focused to assess the impact on economic growth in Algeria development programs Using multiple linear regression test model of structural change that's what made us come to a conclusion that government spending, oil collection and oil prices of the most important economic variables that have a positive impact on economic growth.

Key words: economic growth, economic recovery, development programs, government spending